

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ل م د في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: مالية وبنوك

الموسومة بـ:

الاستخدام نموذج ALTMAN لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية دراسة حالة مصرف (الإمارات العربية المتحدة - الكويت - قطر) خلال الفترة 2014-2019

إشراف الدكتور:
♦ ح جماوي توفيق

إعداد الطالبتين:
☞ صباحي مريم
☞ نقادي نعيمة

أعضاء اللجنة المناقشة:

- ♦ الدكتور:عكلي جيلالي أستاذنا رئيسا
- ♦ الدكتور: ح جماوي توفيق أستاذنا مشرفا
- ♦ الدكتور: ل حول عبدالقادر أستاذنا مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ

عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ

وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾

سورة النمل، الآية: 19

وَمَا لَكُمْ لِمَا كَفَرْتُمْ بِاللَّهِ أَنْ تَتَّقُوهُ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ

براية وقبل كل شيء نتوجه بالشكر الخالص لرب السماوات والأرض على نعمه الجليلة إنه تبارك وتعالى أمر لنا بالصحة والقوة وكان لنا عوناً ووعماً ووهبنا التوفيق والسراة ومنحنا الرشد والثبات ونصلي على خاتم الأنبياء صلوات ربي و سلامه عليه ومن تبعه باحسان إلى يوم الدين وبعده... وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى
الوالدين الكريمين

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهروا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساترتنا الأفاضل ونخص بالذكر أساترة كلية العلوم والاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيرة فإنه يسرنا بهذا المقام أن نتقدم بكل معاني الشكر والاحترام والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور "حجماوي توفيق" لتفضله بالإشراف على هذا العمل وعلى ما قدمه من إرشادات وتوجيهات كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل ونسأل الله أن يجزيه كل خير.

كما أتقدم بالشكر للجنة الموقرة لتفضلهم على مناقشة و تقييم هذا العمل،

و على ما سوف يقدمونه من التوجيهات والتوصيات.

وختاماً نقدم الشكر إلى كل من قدم لنا يد العون للانجاز هذه المذكرة من

قريب أو بعيد.

إهداء زعمية

أهدي عملي المتواضع إلى أعلى جوهرة في
الوجود إلى منبع الحنان وأعز ما أملك في الدنيا
إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها وكانت نورا لدربي
وسندا لي وارتببت طاعتها بطاعة الرحمان
-أمي الغالية حفظها الله وبارك في عمرها -
إلى قدوتي وسندي، إلى من كان حافزا للعلم والمثابرة،
إلى الذي يضئ حياتي بابتسامته والذي لم يبخل علي
بعطفه وحنانه ودعمه
-أبي الغالي حفظه الله لي وبارك في عمره -
والى كل من لهم معزة خاصة في قلبي وكل من جمعني
بهم رباط العلم وكل أساتذتي وكل من سعتهم ذاكرتي
ولم تسعهم مذكرتي.

الأهـلـاء

إلى بلدي العزيز الجزائر

إلى من كرمهما الله في كتابه الحكيم، بعد بسم الله الرحمن الرحيم " ولا تقل

لهما ألف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً"

إلى من عملتني وهنا على وهن وسهرت على الليالي لأبلغ المعالي

إلى من كان وعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى بسمه الحياة وسر الوجود، إلى أغلى الأعبة التي ستبقى كلماتها نجوم

أهتري بها اليوم وفي الغد وإلى الأبر إليك "أمي الغالية"، يا أطيّب رحيق

في الوجود حفظك الله و " أطال في عمرك.

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء برون إنتظار

إلى الذي لا أنسى فضله علي لما قرره لي لأرى النور

إلى من كان له الفضل في رعايتي وتعليمي إلى الذي

كانت نصيحتته لي لا تفارق شفتيه إليك أبي حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى من هم سنري وتاج رأسي وإخوتي وأخواتي الأعراف.

إلى براعم العائلة "حسين-محمد-عبد الحق-الصديق-هاجر شفاء-عفاف

عائشة-صابرين فاطمة الزهراء متمنية لهم النجاح والتألق في مشوارهم

إلى تولم روحي ورفيقة وربي سرزوتي فتحية، التي كانت فراعي اللبسم في

إنجاز بحثي هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي، والتي

قدمت لي كل المساعرات والتسهيلات، لك مني خالص الشكر و

الامتنان و التقدير

إلى اعز رفيقة على قلبي والفتاة البشوشة التي ترسم الفرحة على وجوهنا

شريقي رولان

إلى زملائي وزميلاتي في المهنة

إلى كل من علمني حرفا وجلست متعلما بين يديه وكل من أعانني إلى إنجاز

هذا العمل ولو بالقليل .

إلى كل من مجبني من قريب او بعيد

إلى كل من سعتهم فأكرتي ولم تسعهم منكرتي

مبارك

شكر وتقدير

إهداء

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

أ..... مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستقرار والسلامة المصرفية

9..... تمهيد:

10..... المبحث الأول: الإطار العام للاستقرار المالي.

10..... المطلب الأول: ماهية عدم الاستقرار المالي.

16..... المطلب الثاني: ماهية الاستقرار المالي.

16..... الفرع الأول: نظرة تاريخية للاستقرار المالي.

17..... الفرع الثاني: مفهوم الاستقرار المالي.

20..... الفرع الثالث: أهمية الاستقرار المالي.

21..... المطلب الثالث: أهداف وتحديات وضع إطار عام للاستقرار المالي.

21..... الفرع الأول: مفهوم الإطار العام للاستقرار المالي.

22..... الفرع الثاني: أهداف وضع إطار عام للاستقرار المالي.

23..... الفرع الثالث: تحديات وضع إطار عام للاستقرار المالي.

24..... المطلب الرابع: مراحل إعداد الإطار العام للاستقرار المالي.

25..... المبحث الثاني: طرق قياس الاستقرار والسلامة المصرفي وآليات العمل لتحقيقها.

25..... المطلب الأول: طرق قياس الاستقرار المصرفي.

25..... الفرع الأول: طريقة Z.SCORC.

27..... الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار لصندوق النقد الدولي.

31..... الفرع الثالث: المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر.

35..... الفرع الرابع: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

37..... المطلب الثاني: الآليات الوقائية لتحقيق الاستقرار المصرفي.

37..... الفرع الأول: التنظيم المصرفي.

42..... الفرع الثاني: نموذج CAMLS.

44..... المطلب الثالث: الآليات العلاجية لمشكلة عدم الاستقرار المصرفي.

44..... الفرع الأول: التأمين على الودائع.

46	الفرع الثاني: المقرض ذو الملجأ الأخير
47	المبحث الثالث: الإطار العام للسلامة المصرفية
47	المطلب الأول: تعريف السلامة المصرفية
48	المطلب الثاني: أهمية تقييم السلامة المصرفية وسياسات تحقيقها
48	الفرع الأول: أهمية السلامة المصرفية
49	الفرع الثاني : سياسات تحقيق السلامة المصرفية
49	المطلب الثالث: الأنظمة الرائدة لقياس السلامة المصرفية
49	الفرع الأول: الأنظمة الاحترازية نموذجاً لتلقي الصدمات المصرفية (مقرارات بازل)
50	المطلب الرابع: مؤشرات السلامة المصرفية
52	خلاصة:

الفصل الثاني: ماهية التعثر المصرفي وأهمية التنبؤ بالفشل المالي المصرفي

54	تمهيد:
55	المبحث الأول: ماهية التعثر المصرفي
55	المطلب الأول: مفهوم التعثر المصرفي وأسبابه
55	الفرع الأول: مفهوم التعثر المصرفي
60	الفرع الثاني: أسباب التعثر المصرفي
63	المطلب الثاني: السمات الرئيسية للمصارف المتعثرة والإشارة الدالة على التعثر المصرفي
63	الفرع الأول: السمات الرئيسية للمصارف المتعثرة
64	الفرع الثاني: الإشارات الدالة على التعثر
65	المطلب الثالث: أنواع ومراحل التعثر المصرفي والآثار الناجمة عنه
65	الفرع الأول: أنواع التعثر المصرفي
66	الفرع الثاني: مراحل التعثر المالي المصرفي وآثاره
66	المرحلة الأولى: النزوع للتسلط الإداري
67	الفرع الثالث: آثار التعثر المالي المصرفي
69	المطلب الرابع: ثوابت التعامل مع التعثر المصرفي والقضايا التي يثيرها
69	الفرع الأول: ثوابت التعامل مع التعثر المصرفي
70	الفرع الثاني: القضايا التي يثيرها التعثر المصرفي
71	المبحث الثاني: البعد التاريخي للفشل المالي المصرفي والأزمات المصرفية
72	المطلب الأول : مفهوم الفشل المالي المصرفي والأزمات المصرفية

72	الفرع الأول : الأزمات المالية FINANCIAL CRISIS
76	الفرع الثاني :الازمات المصرفية.
77	الفرع الثالث: تعريف الفشل المالي.
78	الفرع الرابع: أمثلة لظاهرة الفشل المالي المصرفي
80	المطلب الثاني: أنواع الفشل المالي المصرفي.
82	المطلب الثالث: مراحل ومظاهر الفشل المالي المصرفي
82	الفرع الأول: مراحل الفشل المالي المصرفي الكلي.
83	الفرع الثاني: مظاهر مراحل الفشل المالي في المؤسسات المالية.
85	المطلب الرابع: أسباب الفشل المالي المصرفي.
87	الفرع الثاني: أسباب الفشل المالي في المؤسسات المالية ككل
88	المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي
89	المطلب الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي ومراحله.
89	الفرع الأول : مفهوم التنبؤ بالفشل المالي .
90	الفرع الثاني: مراحل التنبؤ بالفشل المالي
90	المطلب الثالث: أهمية التنبؤ بالفشل المالي
92	المطلب الثالث: الهدف من التنبؤ المالي ومحدداته.
92	الفرع الأول: الهدف من التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات المصرفية .
93	الفرع الثاني: محددات التنبؤ المالي المصرفي
94	المطلب الرابع: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي
96	الفرع الأول: نموذج (BEAVERS 1966).
98	الفرع الثاني: نموذج ألتمان ALTMAN
102	الفرع الثالث: نموذج هولدر و kida
104	النسبة المالية في نموذج كيدا:
105	الفرع الرابع: نموذج SPRIGATE و TAFFLER & TISSHOW
107	الفرع الخامس: نموذج SPRINGATE 1978:

الفصل الثالث: استخدام نموذج التمان لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في بنوك الامارات العربية المتحدة والبنوك الكويتية والبنوك القطرية

111	تمهيد:
	المبحث الأول: تطبيق نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في بعض بنوك الإمارات العربية المتحدة.
113	المطلب الأول: عموميات حول بنك الشارقة الإسلامي.
113	الفرع الأول: نشأة البنك.
113	الفرع الثاني: أهداف بنك الشارقة الإسلامي.
114	الفرع الثالث: التصنيف الائتماني للبنك.
114	الفرع الرابع: انجازات بنك الشارقة الإسلامي.
118	المطلب الثاني: استخدام نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الشارقة الإسلامي.
129	المطلب الثالث : عموميات حول بنك الشارقة.
129	الفرع الأول: نشأة البنك.
130	الفرع الثاني: أهداف بنك الشارقة.
130	الفرع الثالث :التصنيف الائتماني لبنك الشارقة.
130	المطلب الرابع: استخدام نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الشارقة التجاري.
139	المبحث الثاني: تطبيق نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في البنوك الكويتية.
139	المطلب الأول: عموميات حول بنك الكويت التجاري .
139	الفرع الأول: نشأة بنك الكويت التجاري.
139	الفرع الثاني: التصنيف الائتماني للبنك.
140	الفرع الثالث: إستراتيجية بنك الكويت التجاري.
140	الفرع الرابع : انجازات بنك الكويت التجاري.
	المطلب الثاني: استخدام نموذج ALTMAN لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الكويت التجاري.
141	المطلب الثالث: عموميات حول بنك وربة الإسلامي.
151	الفرع الأول: نشأة بنك وربة الإسلامي.
152	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك.
153	الفرع الثالث: التصنيف الائتماني.
153	الفرع الرابع: إستراتيجية بنك وربة الإسلامي.
153	الفرع الخامس: انجازات بنك وربة الإسلامي.

المطلب الرابع : استخدام نموذج ألتمان لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك وربة الإسلامي.....	154
المبحث الثالث: استخدام نموذج ALTMAN لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في البنوك القطرية	163
المطلب الأول: عموميات حول بنك الدوحة القطري	163
المطلب الأول: استخدام نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الدوحة	163
الفرع الأول: نشأة بنك الدوحة	163
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الدوحة	164
الفرع الثالث: التصنيف الائتماني.....	165
الفرع الرابع: إستراتيجية بنك الدوحة	166
الفرع الخامس: انجازات بنك الدوحة	166
المطلب الثاني: تطبيق نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الدوحة القطري	167
المطلب الثالث: استخدام نموذج ALTMAN لقياس السلامة والاستقرار المصرفي في بنك قطر الإسلامي	177
الفرع الأول : نشأة البنك.....	178
الفرع الثاني: أهداف بنك قطر الإسلامي.	178
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي.	179
الفرع الرابع: التصنيف الائتماني لبنك قطر الإسلامي.....	180
الفرع الخامس: انجازات بنك قطر الإسلامي	180
الفرع السادس: إستراتيجية بنك القطر الإسلامي.....	181
المطلب الرابع: استخدام نموذج ALTMAN لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك قطر الإسلامي	181
خلاصة:	192
خاتمة:	195
قائمة المصادر والمراجع.....	201
ملخص:	144

1/- قائمة الجداول:

- الجدول رقم 01: مؤشرات الاستقرار لصندوق النقد الدولي..... 28
- الجدول رقم 02: مؤشرات المالية المعتمدة من FMI لقياس الصلابة المصرفية..... 30
- الجدول رقم 03: مؤشرات الإنذار المبكر..... 34
- الجدول رقم 04: أهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي 36
- الجدول رقم 05: إطار الفشل والتعثر والإفلاس المالي..... 59
- الجدول رقم 06: خسائر المؤسسات المالية العالمية نتيجة انكشافها على سوق الرهن العقاري الأمريكي. 79
- الجدول رقم 07: يوضح الفرق بين الإعسار المالي والفشل المالي الكلي..... 82
- الجدول رقم 08: نماذج التنبؤ بالفشل المالي..... 95
- الجدول رقم 09: النسب المالية لنموذج ألتمان والوزن النسبي المرجح له 101
- الجدول رقم 10: يوضح النسب المستخدمة في نموذج كيدا: 105
- الجدول رقم 11: المقارنة بين نماذج التنبؤ بالفشل المالي..... 108
- الجدول رقم 12: البيانات والنتائج المالية لبنك الشارقة الإسلامي خلال السنوات 2014-2019 118
- الجدول رقم 13: تطور نسبة صافي رأس المال العامل لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014 - 2019 119
- الجدول رقم 14: نسبة تطور الأرباح المحتجزة لبنك الشارقة الإسلامي 122
- الجدول رقم 15: تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك الشارقة الإسلامي. 124
- الجدول رقم 16: تطور القيمة الدفترية للدين لبنك الشارقة الإسلامي..... 126
- الجدول رقم 17: تطور الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014 إلى 2019 128
- الجدول رقم 18 : تقييم درجة المخاطرة حسب المناطق الثلاث لنموذج altman 129
- الجدول رقم 19: البيانات والنتائج المالية لبنك الشارقة الإسلامي 2014-2019 130

- الجدول رقم 20: تطور رأس المال العامل لبنك الشارقة - الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2014-2018 131
- الجدول رقم 21: تطور الأرباح المحتجزة بالنسبة لإجمالي الموجودات خلال الفترة 2014 - 2019 ... 133
- الجدول رقم 22: تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الشارقة خلال الفترة 2014 - 2019 135
- الجدول رقم 23: تطور القيمة الدفترية للدين بالنسبة لإجمالي المطلوبات لبنك الشارقة خلال الفترة 2014 - 2019 136
- الجدول رقم 24 : الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الشارقة خلال الفترة 2014 إلى 2019 138
- الجدول رقم 25: تقييم درجة المخاطرة حسب المناطق الثلاث لنموذج التمان 139
- الجدول رقم 26: التصنيف الائتماني لبنك الكويت التجاري 140
- الجدول رقم 27: معطيات البنك ونتائج بنك الكويت التجاري خلال السنوات 2013-2018 141
- الجدول رقم 28: يمثل نسبة تطور صافي رأس المال العامل لبنك الكويت التجاري خلال الفترة 2013-2018 142
- الجدول رقم 29: رسم يوضح نسبة تطور الأرباح المحتجزة لبنك الكويت التجاري 2013-2018 145
- الجدول رقم 30: يمثل تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك الكويت التجاري 2013-2018 146
- الجدول رقم 31: يمثل تطور القيمة الدفترية للدين لبنك الكويت التجاري خلال الفترة 2013-2018 ... 148
- الجدول رقم 32: يمثل تطور السلامة المصرفية والإستقرار المالي لبنك الكويت التجاري 150
- الجدول رقم 33: تقييم درجة المخاطرة حسب المناطق الثلاث لنموذج أتمان 151
- الجدول رقم 34: معطيات البنك ونتائج بنك وربة الإسلامي خلال السنوات 2014-2019 154
- الجدول رقم 35: يمثل نسبة تطور صافي رأس المال العامل لبنك وربة الإسلامي خلال الفترة 2014-2019 155
- الجدول رقم 36: نسبة تطور الأرباح المحتجزة لبنك وربة الإسلامي 157
- الجدول رقم 37: يمثل تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك وربة الإسلامي 159

- الجدول رقم 38: يمثل تطور القيمة الدفترية للدين لبنك وربة الإسلامي خلال الفترة 2014 إلى 2019. 160
- الجدول رقم 39: يمثل تطور السلامة المصرفية والاستقرار المالي لبنك وربة الإسلامي . 162
- الجدول رقم 40: تقييم درجة المخاطرة حسب المناطق الثلاث لنموذج ألتمان 163
- الجدول رقم 41: التصنيف الائتماني لبنك الدوحة القطري 165
- الجدول رقم 42: بيانات والنتائج المالية لبنك الدوحة القطري 2014-2019 167
- الجدول رقم 43: تطور صافي راس المال العامل لبنك الدوحة خلال الفترة 2014-2019 168
- الجدول رقم 44: نسبة تطور الأرباح المحتجزة لبنك الدوحة خلال الفترة 2014 - 2019 170
- الجدول رقم 45: نسبة تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك الدوحة خلال الفترة 2014 - 2019. 172
- الجدول رقم 46: تطور نسبة القيمة الدفترية للدين لبنك الدوحة خلال الفترة 2014 - 2019 174
- الجدول رقم 47: تطور الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الدوحة خلال الفترة 2014 إلى 2019 176
- الجدول رقم 48: التصنيف الائتماني لبنك قطر الإسلامي . 180
- الجدول رقم 49: معطيات البنك ونتائج بنك قطر الإسلامي خلال السنوات 2014-2019 181
- الجدول رقم 50: يمثل نسبة تطور صافي رأس المال العامل لبنك قطر الإسلامي 2014-2019 182
- الجدول رقم 51: نسبة تطور الأرباح المحتجزة لبنك قطر الإسلامي : 184
- الجدول رقم 52: يوضح نسبة تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك قطر الإسلامي خلال 2014-
2019 186
- الجدول رقم 53: يمثل تطور القيمة الدفترية للدين لبنك قطر الإسلامي 2014-2019 188
- الجدول رقم 54: يمثل تطور الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2014 إلى
2019 190
- الجدول رقم 55: تقييم درجة المخاطرة حسب المناطق الثلاث لنموذج altman 191
- الجدول رقم 56: تصنيف المصارف عينة الدراسة حسب مدى نجاحها أو فشلها استنادا إلى القيمة
المعيارية المرجعية..... 193

- الشكل رقم 01: أنواع الأزمات وتصنيفها 71
- الشكل رقم 02: مخطط تواتر الأزمات المالية على اختلاف أنواعها بين عامي (1970-2011) 77
- الشكل رقم 03: مراحل الفشل المالي في المؤسسات المالية 84
- الشكل رقم 04: النسب المالية المستخدمة في نموذج BEAVERS 97
- الشكل رقم 05: النسب المالية المستخدمة في نموذج ALTMAN 100
- الشكل رقم 06: النسب المالية المستخدمة في نموذج Taffler & Tisshow 106
- الشكل رقم 07: يوضح النسب المستخدمة في نموذج SPRINGATE 107
- الشكل رقم 08: أعمدة بيانية توضح تطور نسبة صافي رأس المال العامل لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014 - 2019 120
- الشكل رقم 09: رسم بياني يوضح تطور الأرباح المحتجزة لبنك الشارقة الإسلامي 122
- الشكل رقم 10: رسم بياني يوضح تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك الشارقة الإسلامي 124
- الشكل رقم 11: رسم بياني يوضح تطور القيمة الدفترية للدين لبنك الشارقة الإسلامي 126
- الشكل رقم 12: رسم بياني يوضح تطور قياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الشارقة الإسلامي . 128
- الشكل رقم 13: رسم بياني يوضح تطور صافي رأس المال العامل بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الشارقة 131
- الشكل رقم 14: رسم بياني يوضح تطور الأرباح المحتجزة المتراكمة بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الشارقة خلال الفترة 2014 - 2019 133
- الشكل رقم 15: رسم بياني يوضح تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الشارقة خلال الفترة 2014 - 2019 135
- الشكل رقم 16: رسم بياني يوضح تطور نسبة القيمة الدفترية بالنسبة لإجمالي المطلوبات لبنك الشارقة خلال الفترة 2014 - 2019 137
- الشكل رقم 17: يوضح الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الشارقة خلال الفترة 2014/2019 138

الشكل رقم 18: رسم بياني يوضح تطور نسبة رأس المال العامل لبنك الكويت التجاري خلال الفترة	
2013-2018.....	142
الشكل رقم 19: يمثل رسم بياني يوضح تطور الأرباح المحتجزة لبنك الكويت التجاري	145
الشكل رقم 20: يمثل رسم بياني يوضح تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك الكويت التجاري	
2013-2018.....	147
الشكل رقم 21: يمثل رسم بياني يوضح تطور القيمة الدفترية للدين لبنك الكويت التجاري 2013 -	
2018	149
الشكل رقم 22: يمثل رسم بياني يوضح تطور السلامة المصرفية والاستقرار المالي لبنك الكويت	
التجاري	150
الشكل رقم 23: الهيكل التنظيمي لبنك وربة الإسلامي	152
الشكل رقم 24: رسم يوضح نسبة تطور صافي رأس المال العامل لبنك وربة الإسلامي خلال الفترة	
2014-2019.....	155
الشكل رقم 25: يمثل رسم بياني تطور الأرباح المحتجزة لبنك وربة الإسلامي	158
الشكل رقم 26: يمثل رسم بياني يوضح تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك وربة الإسلامي	159
الشكل رقم 27: يمثل رسم بياني يوضح تطور القيمة الدفترية للدين لبنك وربة الإسلامي	161
الشكل رقم 28: يمثل رسم بياني يوضح تطور السلامة المصرفية والاستقرار المالي لبنك وربة	
الإسلامي	162
الشكل رقم 29: الهيكل التنظيمي لبنك الدوحة القطري	164
الشكل رقم 30: رسم يوضح تطور نسبة صافي رأس المال العامل لبنك الدوحة خلال الفترة 2014 -	
2019	168
الشكل رقم 31: رسم بياني يوضح نسبة تطور الأرباح المحتجزة بالنسبة لإجمالي الأصول خلال الفترة	
2014 - 2019.....	170

- الشكل رقم 32: رسم بياني يوضح تطور نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب خلال الفترة 2014-
2019 172
- الشكل رقم 33: رسم بياني يوضح تطور نسبة القيمة الدفترية للدين خلال الفترة 2014 - 2019 175
- الشكل رقم 34: رسم يوضح تطور الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الدوحة خلال 2014-2019 177
- الشكل رقم 35: الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي 179
- الشكل رقم 36: رسم يوضح تطور نسبة صافي رأس المال العامل لبنك قطر الإسلامي 2014-2019 .. 182
- الشكل رقم 37: يمثل رسم بياني يوضح تطور الأرباح المحتجزة لبنك قطر الإسلامي 2014-2019 184
- الشكل رقم 38: يمثل رسم بياني يوضح تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك قطر الإسلامي 186
- الشكل رقم 39: يمثل نسبة تطور القيمة الدفترية للدين لبنك قطر الإسلامي 188

حقك حقة

يعتبر التّعثر المصرفي ظاهرة خطيرة تهدد الكثير من البنوك التجارية في دول العالم خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية 2008، التي عصفت بالكثير من البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي في مقدمتها بنك (LEHMAN BROTHERS)، لتمتد الأزمة بعد ذلك لباقي دول العالم الأخرى بسبب شبكة العلاقات المالية والنقدية والاتصالات بينها، واللافت للنظر أن استمرار حالات التّعثر المصرفي بالبنوك التجارية دون وضع حل لها يزيد من المشكلات المترتبة على هذا التّعثر والتي تمتد آثارها إلى الاقتصاد بجميع قطاعاته مؤدية إلى انهياره، وذلك ما أدى بالكثير من المؤسسات المالية العالمية والمنتديات الدولية بدراسة أسباب حدوث أزمات البنوك التجارية وتعرضها للتّعثر المصرفي، وكذا مصادر المخاطر المصرفية بمختلف أنواعها، محاولة بذلك وضع الحلول والمقترحات التي تؤدي إلى خفض درجة المخاطر والعمل على استقرار القطاع المصرفي، وتخفيض إمكانية تعرض البنوك التجارية للتّعثر المصرفي.

يعد الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الركيزة الأساس للتنمية المستدامة في البلد، مما يسهم في رفع قدرة النظام المصرفي على تأدية وظائفه ومهامه المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية، كتوفير السيولة وتقديم الائتمان المالي وغيرها من المهام، والتي تجعل النظام المالي للبلد قادراً على استيعاب ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، إذ أنه من المعلوم أن الأزمات المالية أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأنظمة المالية والمصرفية لما لها من تأثير على الأخيرة، خاصةً مع موجة التحرر المالي العالمي، حيث لم يعد أي نظام مصرفي في معزل عما يحدث للأنظمة الأخرى من اضطرابات ومخاطر يمكن أن تعصف به وتلحق به الخسائر الجسيمة، ومن ثم الدخول في حالات العسر المالي والإفلاس، وهي من الأمور التي لا ترغب المصارف التجارية بالذات في حدوثها بل إنها تسعى دائماً إلى أن تكون ضمن حالة الاستقرار المالي.

فعدم الاستقرار المالي المصرفي يؤدي إلى ظهور حالة من عدم التأكد، تجعل من الصعب على المساهمين والمودعين والمقترضين التمييز بين المصارف من حيث درجة سلامتها المالية وإمكانية حدوث إفسار مالي فيها يمهد لوقوعها بالفشل المالي.

كما أن زيادة الاهتمام بعمليات وطرق قياس أداء وسلامة البنوك التجارية، أوجب ظهور معايير مختلفة بخصوص ذلك كمعيار (CAMELS)، ونماذج الإنذار المبكر وكذا نماذج التنبؤ بالتعثر



المصرفي، وبما أن عملية تقييم أو قياس الأداء تركز بالدرجة الأولى على محاولة كشف نقاط القوة والضعف لأي مؤسسة، فإن مجهودات الكثير من المؤسسات والمنتديات الدولية والتي من بينها لجنة بازل ركزت على ثلاث محاور رئيسية تمثلت في تقوية النظام المالي والمصرفي، قضايا حساب رأس المال، الشفافية والمعايير الرقابية الخاصة بالقوائم المالية، وبالتالي أصبحت هذه القوائم تعتبر المرجع الرئيسي في توفير المعلومات عن المركز المالي وقياس الأداء والتغيرات في المركز النقدي، بشرط أن تكون ملائمة وموثوق فيها لقطاع عريض من المستخدمين لها سواء الملاك أو العملاء أو الهيئات الرقابية، بحيث يأخذ كل صنف ما يراه مناسباً من محتويات في عملية اتخاذ القرارات، ونظراً لتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية فإن القوائم المالية لا بد أن تصمم من حيث الشكل والمحتوى لتخدم الأغراض العامة والخاصة لجميع الفئات المستخدمة لها.

ويعتبر تحليل القوائم المالية وفق الأساليب المختلفة للتحليل المالي سواء التقليدية منها كمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أو الحديثة منها كنماذج التنبؤ بالتعثر المالي، أهم أداة للكشف عن الوضعية المالية الحالية لأداء البنوك التجارية، وأيضاً استخدام مخرجات هذا التحليل للتنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية وكذا للتنبؤ بالتعثر المصرفي، ومن هنا سنقوم بهذه الدراسة بمحاولة اختبار استخدام نموذج (Z-Score) من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (Edward Altman) باستخدام أسلوب تحليل التمايز الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بالفشل المالي، ومن حيث تصنيفها إلى مؤسسات فاشلة وغير فاشلة وقياس مدى فاعليته من أجل التوصية بتطبيقه على مختلف البنوك العربية العاملة في أسواق رأس المال الخليجية حيث يعتبر النموذج من أشهر النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي المصرفي.

1- الإشكالية:

ومما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

♦ ما مدى فعالية استخدام نموذج "ALTMAN" للتنبؤ بالفشل المالي في قياس الاستقرار والسلامة المصرفية، لكل من بنوك محل الدراسة، وكذا قدرته على التمييز بين المصارف الناجحة عن الفاشلة؟



/2- التساؤلات الفرعية:

- ومن خلال الإشكالية المطروحة ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:
- هل يمكن اعتماد نموذج محدد لتشخيص نقاط الضعف المحتملة في المصارف؟
- ما مدى قدرة نموذج "ALTMAN" على أداء دوره في تحقيق السلامة المصرفية؟
- هل يمكن لهذا النموذج إعطاء إشارات ذات صلة بالسلامة في القطاع المصرفي؟
- ما هي أهم النماذج الكمية المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي؟
- هل تختلف قيمة Z المحسوبة وفق نموذج "ALTMAN" بين المصارف محل الدراسة؟

/3- الفرضيات:

- لنموذج "ALTMAN" فعالية في قياس الاستقرار والسلامة المالية المصرفية.
- إن المصارف التقليدية أكثر استقراراً مالياً من المصارف الإسلامية في البيئة المالية المصرفية الخليجية.
- قيم Z المحسوبة وفق نموذج ألتمان تختلف من مصرف لآخر من المصارف المبحوثة.

/4- أهداف الدراسة:

نظراً للأهمية البالغة لهذا الموضوع يصبو هذا البحث إلى بلوغ عدة أهداف أبرزها:

- يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على مدى فعالية نموذج "ALTMAN" لقياس الاستقرار المالي للمصارف التجارية والإسلامية العربية المسجلة في سوق الخليجية للأوراق المالية للفترة (2014-2019)، وكانت مبررات اعتماد هذه الفترة أن الأعوام التي سبقت 2014 اتسمت فيها البنوك بعدم الاستقرار بسبب تداعيات الأزمة 2008 والتي انعكست تأثيراتها السلبية على بيانات المصارف، وذلك من خلال توعية المدراء وأصحاب القرارات والمستثمرين والعاملين في الشركات الخليجية المساهمة العاملة بأهمية النموذج في التنبؤ بالفشل المالي.
- كما يهدف البحث إلى استخدام احد النماذج الكمية "ALTMAN" لقياس الاستقرار والسلامة المالية المصرفية، من خلال تطبيقه على عينة من المصارف العربية في منطقة الخليج لإمكانية التنبؤ بالفشل المالي ومحاولة إيجاد الوسائل الدفاعية له، وكذا بيان كيفية تطبيق نموذج "ALTMAN" في المصارف العربية الخليجية.



▪ التعريف بمفهوم الفشل المالي المصرفي وأهميته والتفريق بينه وبين التعثر المالي المصرفي والإفلاس.

▪ عرض موجز للتعريف ببعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي وكذا الأساليب الوقائية والعلاجية لمشكل عدم الاستقرار .

5/- أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من العناصر التالية:

▪ تتبع أهمية البحث في التعرف على موضوع الفشل المالي وأهمية استعمال النسب المالية فيه، وذلك من خلال وضع مجموعة من المقترحات التي تمثل التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه، مما يتيح للمصارف والمؤسسات المالية عامة إمكانية اتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية مناسبة، وفي الوقت المناسب لمعالجة ذلك الفشل.

▪ انه يتطرق إلى احد المواضيع الحيوية المهمة التي اكتسبت أهمية دولية كبيرة بسبب ما تتعرض له النظم المصرفية في العالم من أزمات ومشاكل مالية ذات تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي.

▪ إن موضوع السلامة المالية هو جزءا من إستراتيجية اقتصادية أكثر شمولاً، والتي تهدف إلى دفع الاقتصاد المحلي والدولي في طريق معدلات عالية من الادخار والاستثمار والنمو مرتبطة بتقوية الأنظمة المصرفية وإنشاء وتطوير الأسواق المالية والمؤسسات الداعمة.

▪ تطرقه إلى احد النماذج الكمية المهمة والأكثر دقة لقياس ومراقبة استقرار وسلامة البنوك، باستخدام مؤشرات محددة تحمي المصرف من احتمالية تعرضه إلى المشاكل والأزمات المالية وكذا عدم الاستقرار والتعثر المصرفي.

6/- دوافع اختيار الموضوع:

▪ الارتباط الوثيق الموجود بين الموضوع وطبيعة الاختصاص "مالية وبنوك" فهو يمثل مجالاً خصباً للبحث، كما انه يقع ضمن دائرة الميول والرغبة الشخصية.

▪ على الرغم من اختلاف النماذج الرياضية الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي من حيث شكلها ومضمونها، إلا أنه من حيث الشكل تشترك كماً يقاسم مشترك هو اعتمادها على البيانات المالية



المنشورة في الميزانية العمومية وكشف الأرباح والخسائر لاستخدامها بإيجاد النسب المالية للمتغيرات الخاصة بكل نموذج، والتي تستخدم لتقييم جوانب نشاط المؤسسة المالية (السيولة، الربحية، النشاط، الرفع المالي، وغيرها)، لكنها اختلفت فقط من حيث الوزن النسبي الذي أعطته لكل متغير في النموذج وحسب ظروف ونوع كل مؤسسة، وعلى هذا فان البحث يركز على التنبؤ بالفشل المالي للمصارف العربية الخليجية لكي يبين حالاتها، فقد تم استخدام نموذج "ALTMAN" على العينة المبحوثة، كونه من أفضل النماذج دقةً في التنبؤ بالفشل المالي.

■ محاولة الإسهام بشكل فاعل في إثراء المكتبة العربية بدراسة تكون قبلة لأهل الاختصاص والمتعاطفين لمعرفة خبايا استراتيجيات البنوك في تحقيقها للسلامة والاستقرار المصرفي، وكذا الدور الذي تلعبه طرق ومعايير القياس ومختلف النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي المصرفي في تحقيق الاستقرار والسلامة المالية المصرفية.

16- المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة المصادر المالية والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث، أما في الجانب التطبيقي فقد تمت دراسة حالة عينة البحث من خلال جمع البيانات من واقعها العملي وتحليلها بالأسلوب المناسب للوصول إلى أهم الاستنتاجات وأفضل التوصيات.

17- حدود الدراسة:

تم اختيار عدد من المصارف المدرجة في سوق أسواق الأوراق المالية الخليجية والبالغ عددها 06 مصارف، وذلك بسبب توفر بيانات شاملة وكاملة عن أنشطة المصارف عينة البحث والمتمثلة بالقوائم المالية، أما بقية المصارف فإنها لم تنتشر كل قوائمها المالية أثناء مدة البحث لذلك تم تجاهلها، وبخصوص المدة الزمنية للبحث تم الاعتماد على الست السنوات المالية من (2014/2019)، وهي السنوات الأخيرة التي توافرت فيها البيانات المالية المنشورة أثناء مدة البحث.



8/- أدوات التحليل:

يعتمد تحليل الجانب الميداني للبحث على مقياس مالي (Z-Score) يعرف بنموذج "ALTMAN" والذي يستخدم لقياس احتمال تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي والفشل المالي وهي من أعراض عدم الاستقرار المالي، وكان من أهم مبررات استخدام المقياس المذكور أنه من المقاييس الموضوعية في قياس الاستقرار المالي للمصارف وعن طريق التنبؤ بما تتعرض له من حالات العسر المالي أو الفشل المالي.

9/- أساليب جمع البيانات:

تم الاستفادة من التقارير السنوية للمصارف المبحوثة في جمع بيانات البحث لـ (06 مصارف منها 03 مصارف تجارية والأخرى إسلامية)، والتي تمثلت بالميزانية العامة وكشف الأرباح والخسائر للأعوام من 2014 إلى لغاية 2019 .

10/- الدراسات السابقة:

1/- دراسة هوزان تحسين توفيق: "قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006 – 2010"، (2015).

حاول الباحث من خلال دراسته إلى قياس مدى استقرار المصارف التجارية والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك من خلال التقارير السنوية للمصارف المبحوثة من عام 2006 إلى 2010، وهذا بالإضافة إلى معرفة قدرة أنموذج (Z-Score) على إعطاء صورة متكاملة عن الاستقرار المالي المصرفي، وتكونت عينة البحث من 10 مصارف تجارية حيث تغطي جزءاً هاماً من القطاع المصرفي العراقي، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، إذ كان من أهمها أنه لا توجد فروق بين المصارف الكبيرة والمصارف الصغيرة من حيث الاستقرار المالي في البيئة المالية والمصرفية العراقية، كما أوصى الباحث بضرورة قيام المصارف المبحوثة بتطبيق

القواعد والتعليمات المصرفية بشكل صحيح عند ممارستها لأنشطتها المصرفية حتى لا تدخل في حالة عدم الاستقرار المالي¹.

2/- دراسة عبد اللطيف مصطفى وعباس بوهريرة: "تحليل مؤشرات السلامة المالية المصرفية في الجزائر، (2017)".

تتناول هذه الورقة تحليلاً لمؤشرات السلامة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري وبالاعتماد على مؤشرات (ISF) المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي، وكذا نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كنماذج لكشف الصلابة المصرفية في عينة من البنوك، وذلك باستخدام بعض المؤشرات لكشف الأزمة المصرفية ونفاذي حدوثها.

وقد أفضت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصرفي الجزائري يعاني من مشكل تركيز في الأصول وأبرز عياناً وبوضوح مدى تدني معايير جودة الأصول المصرفية².

11/- هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية البحث وانطلاقاً من الفرضيات التي تم صياغتها تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للاستقرار والسلامة المصرفية في ثلاثة مباحث، المبحث الأول تمثل في ماهية عدم الاستقرار المالي، والمبحث الثاني تضمن الإطار العام للاستقرار المصرفي، بينما المبحث الثالث عرضنا فيه الإطار العام للسلامة المصرفية .

في حين خصص الفصل الثاني للتطرق إلى النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي المصرفي من خلال ثلاث مباحث: الأول تم التطرق إلى ماهية الفشل المالي المصرفي في حين تضمن المبحث الثاني ماهية التعثر المصرفي أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى التنبؤ بالفشل المالي وأهم النماذج الكمية المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي.

¹ - هوزان تحسين توفيق، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006 إلى 2010، جامعة دهوك، إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة زاخو، المجلد 3 العدد 2، 2015.

² - عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصطفى، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، حالة بنك (AGB-CPA)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 7، ديسمبر 2017



أما الفصل الثالث فقد تم التعرض إلى استخدام نموذج ALTMAN لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية للبنوك محل الدراسة من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطبيق النموذج على بعض بنوك الإمارات العربية المتحدة، وفي المبحث الثاني تطبيق النموذج على بعض البنوك الكويتية، أما المبحث الأخير تم تطبيق النموذج على بعض البنوك القطرية.



الفصل الأول



إطار النظري للاستثمار والسلامة المصرفية

تمهيد:

يساهم استقرار الجهاز المصرفي بصفة كبيرة في تحقيق استقرار النظام المالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث تلعب البنوك دورا محوريا في عملية إنشاء النقود ونظم الدفع، بالإضافة إلى الدور المهم الذي يلعبه الإقراض المصرفي في تمويل الاستثمار والنمو الاقتصادي، من هنا فان السعي إلى الحفاظ على الاستقرار المالي يجعل البنوك المركزية والسلطات الرقابية تهتم كثيرا بضمان استقرار النظام المصرفي.

تعتبر هذه المهمة معقدة جدا خاصة في الاقتصاديات الكبيرة، حيث التغيرات الهيكلية في النظم المالية لهاته الاقتصاديات تجعل تعقب المخاطر صعبا جدا خاصة بمرور الوقت، كما أن قياس استقرار الجهاز المصرفي يتميز بالتعقيد نظرا للعلاقة المتبادلة التي تظهر من خلال السوق بين البنوك والتي يمكن أن تولد عدوى مصرفية، مما يجعل من الارتباط بين محافظ القروض موضوعا صعب القياس والتتبع، وعليه فمن المهم فهم الاستقرار واليات تحقيقه وطرق قياسه لتجنب خسائره، حيث لا يزال تحليل الاستقرار المصرفي حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي، ويدرك كل من يحاول التطرق لهذا الموضوع أنه ما من نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييم السلامة المصرفية أو قياسها، فقد بدأ مؤخرا إعداد مؤشرات الإنذار لصناعة السياسات بالمشاكل المحتملة في الاقتصاد النقدي والحقيقي.

وسنحاول استعراض كل النقاط السابقة في هذا الفصل الذي ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

- الإطار العام للاستقرار المصرفي.
- طرق قياس الاستقرار المصرفي .
- الإطار العام للسلامة المصرفية.

المبحث الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

إنّ ظاهرة عدم الاستقرار المالي المرتبطة بالبنوك هي نتيجة لعدة أسباب منها ما يعود لطبيعة هذه البنوك ونشاطها، ومنها ما يعود للمحيط الاقتصادي والمالي، و منه فللحد من هذه الظاهرة توجب معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراءها، وتحديد نطاقها بدقة والتعرف على آثارها للحد منها مستقبلاً الى جانب معرفة التفسيرات النظرية المقدمة لشرح عدم الاستقرار المصرفي، ولهذا أصبح من الضروري الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي، واعتباره هدفاً متزايد الأهمية في سياق السياسات الاقتصادية لذلك يقتضي الأمر الإشارة إلى ماهية الاستقرار المالي وعدمه وفق وجهات نظر المختصين بغض النظر عن طبيعتهم (أشخاص، مؤسسات).

المطلب الأول: ماهية عدم الاستقرار المالي

قبل التطرق لمفاهيم الاستقرار المالي المصرفي لا بد من الإشارة لمفهوم عدم الاستقرار المالي والعوامل المفسرة له.

أ/- مفهوم عدم الاستقرار المالي في الأدبيات الاقتصادية

عرّف (MISHKIM) حالة عدم الاستقرار المالي بأنها: "الحالة التي يصبح عندها القطاع المالي غير قادر على القيام بوظيفته بصورة كاملة كوسيط مالي، تتدفق من خلاله الموارد المالية من أصحاب رؤوس الأموال إلى طالبيها لاستغلال الفرص الاستثمارية الممكنة"¹.

حيث أنّ أكبر الأزمات المالية قد حدثت في ظل قيام القطاع المالي بهذه الوظيفة، ومثال على ذلك الأزمة المالية التي اندلعت بدول شرق آسيا 97-1999.

وعرّف (DAVIS) حالة عدم الاستقرار المالي بأنها: "الحالة التي تزيد فيها مخاطر حدوث الأزمات، وهي الحالة التي يشهد القطاع المالي انهيار كبيراً يحول دون قيامه بخدمات المدفوعات والتسوية وتوجيه الائتمان إلى الفرص الاستثمارية المنتجة والفعالة".

¹ - Mishkin, Frederick, «Global Financial Instaluty : Framework, Event, issues», journal of económico, perspectives, vol 13 april 2009.

وهو بذلك يعول كثيراً على الدور الذي يقوم به النظام المالي في دعم الاقتصاد الحقيقي من خلال وظيفته الأساسية في تقديم الائتمان وتسهيل خدمات المدفوعات¹.

وقدم (FRGUSON) تعريفاً لحالة عدم الاستقرار حيث أوضح أن عدم الاستقرار يتحقق من خلال ثلاث عوامل هي: انحراف أسعار مجموعة من الأصول المالية الهامة بصورة كبيرة عن المستويات المتوقعة والمنطقية لها، حدوث تشوهات في أداء الأسواق وتعذر الحصول على الائتمان أو ارتفاع المبالغ في تكلفة الحصول عليه من المصادر المحلية أو العالمية، انحراف الإنفاق بشدة وبما يفوق أو يقل عن القدرة الاستيعابية للاقتصاد².

وفي تعريف لصندوق النقد الدولي (FMI) الذي يتناول حالة عدم الاستقرار المالي من خلال طرح مفهوم (الهشاشة المالية)، حيث وصفت بأنها: "الوضع الذي يمتلك فيه المقترضين المتحملين ثروة قليلة نسبياً إلى حجم مشاريعهم، وأن هذا الموقع يؤدي إلى كلفة تنظيمية مالية ومعوقات الأداء في قطاع الاستثمار وعلى مستوى الاقتصاد ككل"³.

ب/- العوامل المفسرة لعدم الاستقرار المصرفي

حددت الأدبيات الاقتصادية عوامل عديدة لتفسير الأزمات النظامية، وعياله يمكننا أن نميز ثلاث نظريات أساسية مفسرة لعدم الاستقرار المصرفي على المستوى الجزئي:

- النظريات التي تتعلق بالخطر الأخلاقي وتأمين الودائع.
- النظريات المتعلقة بأثر العدوى.
- سلوك مسايرة الاتجاهات الدورية الذي تتميز به البنوك⁴.

¹ - davis philip, « atypology of financial intality » financial stalility report2 (vienna : osteireichische) national bibliothek, june 2002.

² - Ferguson Roye « should finoncial stability be an explicit central bank objectif » Washington fédérale réserver, board 2003.

³ - Ibd, board 2003.

⁴ - مشتاق محمد السبعوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المصرفي المالي والمصرفي الأساسي، دراسة تحليلية لعينة من المصارف في ضوء المؤثرات العالمية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك، العراق، العدد 2، 2012، ص 70.

أولاً /- فرضية الخطر الأخلاقي:

إنّ من العوامل الأساسية التي تم تناولها من طرف النظرية الاقتصادية في تفسير أسباب عدم الاستقرار المصرفي، عامل الخطر الأخلاقي والتأمين على الودائع.

حيث أن عند وجود تأمين على الودائع مقابل دفع البنك لقسط ثابت على الوديعة، فإن المسيرين يقومون بخدمة المساهمين من خلال تمويل العمليات بزيادة الاقتراض مما ينتج عنه تحمل مستويات مخاطر قصوى بغية تعظيم ثروة المساهمين، وعليه فإن التأمين على الودائع يضر بالاستقرار المصرفي¹، طبقاً لبعض الدراسات، ففي سنة 2002 قامت (DETRAGIACHET DEMIRGUS-KUNT) بدراسة فرضية الخطر الأخلاقي، حيث أخذت عينة من 61 دولة في فترة (1980-1997) ودرست تأثير التأمين على الودائع على الخطر النظامي، توصلت من خلال هذه الدراسة إلى أن احتمال وقوع أزمة مصرفية يكون قوياً في بيئة تتوفر على ميكانيزم تأمين الودائع، وهذا راجع لزيادة الاحتمالات على الحماية الممنوحة من هذا الجهاز للمودعين وهو ما يوضح أن الخطر الأخلاقي يكون منخفضاً عند عدم توفر نظم تأمين على الودائع والذي يؤدي إلى انضباط المسيرين لعدم تهيأ البنك لتحمل الإفراط في المخاطر.

وفي نفس السياق نجد إشكالية أخرى تتعلق بضمانات الإنقاذ، حيث تمثل هذه الضمانات حافزاً يخفض من انضباطية المسيرين بخصوص المخاطرة في حالة إفلاس البنوك الكبيرة، وبالتالي فإن هذه المخالفات يمكن أن يترتب عليها عقوبات إلا أن الضمانات المقدمة من قبل الدولة تجعل المسيرين يقومون بالمجازفات.

ومن جهة أخرى نجد مشكلة تتعلق بصراع الوكالات، ففي ظل وجود نظام تأمين على الودائع يتحمل البنك أقساط ثابتة لا تتعلق بالمخاطر مما يدفع المساهمين إلى تمويل الأصول بالديون إلى أقصى حد والتعرض للمخاطرة لأقصى حد.

¹ -DEMERIC kunt and detragiache does deposit insuranc in gease banking system stability? an empinucial investigation, journal of monetary economic volum 49 ISS ue 7 octobre 2002,on the link.

وعليه يصنف الخطر الأخلاقي من ضمن الأسباب المسببة للأزمات المصرفية، وبما أن المصارف تتبع نفس الفلسفة فإن تحمل المزيد من المخاطر يكون على مستوى كلي للجهاز المصرفي مما قد يسبب أزمة مصرفية شاملة¹.

ثانياً: خطر العدوى

يمثل خطر العدوى من المخاطر المرتبطة بخلق عدم الاستقرار، حيث أن الصعوبات التي تعاني منها أحد البنوك يمكن أن تنتقل إلى بنوك أخرى، في الجهاز المصرفي وعليه في هذا الإطار فإن الصدمة الرئيسية قد تكون بسبب معلومات سلبية، فشل في رقابة الخسائر الغير متوقعة، وكذا ضعف قدرة البنوك في مواجهة حاجات السيولة.

حيث تنتقل على شكل سلسلة إلى كامل الجهاز المصرفي مما يتسبب في انهياره، ومن العوامل الأساسية لتفسير انتقال عدوى الصدمات تتمثل في:

- هلع المودعين لسحب ودائعهم مما ينتج عنه أزمة سيولة.
- البيع الجبري لأصول البنك في سوق غير شحيحة السيولة أو ما يطلق عليه (FIRESALES).
- (الترابط في السوق ما بين البنوك وانحرافات في نظام الدفع).
- عامل الاتجاهات الدورية.

يتم في مجال الدراسات المالية استعمال استعارة "الديمينو" لشرح ظاهرة الترابط الذي يميز عمليات السوق بين البنوك بحيث أن سقوط قطعة (بنك) يؤدي إلى تساقط باقي القطع، ما يجعله سبب للهشاشة المصرفية وانتقال العدوى حيث يمكن للجهاز المصرفي أن يحتوي على بنك متعثر في لحظة ما فإن إفلاس هذا البنك سيؤدي إلى إفلاس شبكة بكاملها بحكم علاقته الدائنية ووجود هيكل روابط بينه وبين البنوك الأخرى.

ويتم تفسير حالات العدوى على أنها صدمات أولية ناتجة من أحداث استثنائية غير متوقعة مثل (الغش، والتلاعبات.....) تؤدي إلى تصفية أي بنك أو إلى تراجع في دورة الاعمال التجارية، مما ينتج

¹-Dining anginer and all, how does deposit insurance affect bank risk ? evidence from the recont cri sis august, 2013, on the ling : <http://blogs.world.org/allaboutfinance/files/how does deposit insurance Affect Systemic risiko pdf ;p10>.

عنه اضطراب بعض البنوك إلى تحمل خسائر كبيرة في محفظة قروضها، بناء على هذه الآثار يتم انتشار الظاهرة وتضخمها في كامل النظام المصرفي¹.

1/- الهلع المصرفي:

فسر الهلع المصرفي من خلال أعمال (Diamond And Dybvig) سنة 1983 وقبله (Bryant) سنة 1980، حيث اعتبر أن البنوك تقوم على تجميع المدخرات من الأفراد مقابل إمكانية للسحب في أي وقت يتيح بلوغ مستوى معين من الرفاهية الاقتصادية، نظراً لضمان التأمين ضد مخاطر السيولة، وبما أن البنوك لا تتمتع بالقدرة على التنبؤ باستحقاق الودائع وعدم توفر المعلومات عن نوعية الأفراد حسب احتياجاتهم، فإن البنك يسعى إلى منع حدوث أزمة ثقة والتي تنتج بسبب أن الموردين غير متفائلين يتبعون قاعدة "من يأتي أولاً يخدم أولاً" يجعل الأفراد يتسابقون إلى شبابيك المصارف مما يؤدي إلى ميكانيزم الحماية ضد مخاطر السيولة التي تضمنه الوساطة المالية.

وعليه فإنّ البنية التي تتميز بضعف المعلومات من خلال السوق بين البنوك المترابطة يتم فيها انتقال أزمة السيولة إلى البنوك السليمة، فتفاوت توفر المعلومات بين الأفراد ينتج عنه ردتي فعل مختلفتين زمنياً تجعل فئة تتصرف دون الأخرى، ففي الفترة الأولى تقوم الفئة المتوفرة على المعلومات والتي لا تشكل الأغلبية مثلاً ظهور حالات الإفلاس في الجهاز المصرفي أو خضوع أحد البنوك للرقابة أو أية إشاعة يجعلهم يتصرفون سلباً وفقاً لهذه المعلومة.

حيث تشجع هذه الظاهرة على طلبات السحب الودائع المفاجئ في وقت واحد وبسرعة وفي ظل سيادة يأتي أولاً ومع التخلي من الحصول عن المعلومة فيما يخص جودة الأصول، فينتج سحب المودعين لودائعهم وانتقال العدوى إلى البنوك السليمة في النظام المصرفي، وحدوث صدمة سلبية أساسية².

2/- البيع الجبري للأصول في سوق غير سائلة:

تنتقل عدوى الصدمات بين المؤسسات المصرفية ضمن الجهاز المصرفي بافتراض أن المؤسسات تعاني من مشاكل ستؤدي إلى إفلاسها، مما يترتب عنها تصفية أصولها في ظل سوق غير سائلة وعليه،

¹ - Sébastien VMER-lirmout, une analyse de la (10) dimension réseau des fragilités bancaires et financières, revue française d'économie, volume 22 N°03, 2008, p 76.

² - حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه 2016، ص 74.

فإن طرح الأصول في السوق من طرف البنك يؤدي إلى انهيار الأصول في أجال قصيرة، وبالتالي انهيار الأسعار يغذي اختبارات الملاءة ويحرك نظام تسيير المخاطر في البنوك الأخرى من الجهاز المصرفي، وهذا ما يعني أن الشروط قد اجتمعت لانتقال الصدمة، وبالتالي الأزمة والسبب في انخفاض قيم الأصول هو زيادة احتمال عدم الانتقال للحدود الرقابية في ظل ظروف الصدمة يجعل من الصعب على البنوك النجاح في اختبارات الملاءة وإدارة المخاطر، مما يجبرها على التخلص من أصولها وعليه يتسبب هذا في موجة من انخفاض الأسعار والتي ينتج عنها انخفاض متواصل إلى أن تختفي آثار التغذية المرتدة وأثناء هذه التسوية، فإن غياب السيولة لمواجهة الالتزامات من جانب الخصوم يؤدي إلى تعثرها، ومنه تنتقل العدوى الصدمة الأولية للبنوك الأخرى بسبب الترابط¹.

ثالثاً: عامل الاتجاهات الدورية

من الأسباب المفسرة للالتزامات المصرفية النظامية هي مسابرة الاتجاهات الدورية، حيث يقصد بها تضخم الدورات الاقتصادية الناجم عن سلوك البنوك غير الأمثل، ومن هذا المنظور فإن الأزمات المصرفية تكون ناتجة عن انفجار أحد أو عدة أسواق للأصول لفقاعات مغذات بوفرة الائتمان في طور الصعود للدورة الاقتصادية عند انفجار الفقاعة تتسبب في خسائر كبيرة تؤدي إلى انهيار النظام المصرفي، وذلك من خلال خفض وتقليص قواعد رأس المال.

إن مصدر الصدمة في هذه الحالة يكون داخلياً ناتج عن التفاعلات في البنوك خاصة من خلال منح قروض إلى جانب منحنى الدورة الاقتصادية، وعليه فإن عدوى الصدمة تكون ناتج عن الأزمة المصرفية التي تسببت فيها، ومنه يمكن تفسير أسبابا مسابرة الاتجاهات الدورية بـ:

- صدمات الوكالة في الحالة التصاعدية للدورة الاقتصادية.
- انحراف الاستدانة عن الاتجاهات الدورية.
- انحراف لسلوك العاملين في البنك².

¹ - نفس المرجع، ص 74.

² - Julien Clavier Incidence du passage obligatoire aux normes comptable IAS/IFRS, sur le risque que d'instabilité bancaire, thèse doctorat en sciences de gestion, université de bour gogne, décembre 2011, p 22.

عرفت ظاهرة عدم الاستقرار المصرفي التي يمكن أن تصيب الأسواق عدة نظريات مفسرة، حيث قسمت في مجملها إلى ثلاث نظريات أساسية اهتمت الأولى بالخطر الأخلاقي الذي في الغالب ينتج عن التأمين على الودائع، والثانية بالعدوى التي ينتج عنها سقوط مؤسسات سليمة بسبب تعاملات أخرى مفسدة وتعتبر أزمة السيولة وحالات الهلع المصرفي إلى جانب البيع الجبري للأصول والترابط في السوق ما بين البنوك أهم العوامل التي تنقل العدوى في حالة الأزمة وعدم الاستقرار، أما السبب الأخير الذي يخلق بدوره من عدم الاستقرار هو سلوك مسابرة الاتجاهات الدورية الذي تتميز به البنوك والذي خلق جديلاً واسعاً خاصة بعد أزمة الرهن العقاري ومهما اختلفت الأسباب فالنتيجة واحدة خسائر يتحملها الأعوان الاقتصاديين بمختلف صورهم في الغالب لا يكون لهم دور مهم في أحداث الأزمة، غير أن المخاطر النظامية التي تشمل السوق تجعلهم يتحملون الخسائر الناتجة عنها.

المطلب الثاني: ماهية الاستقرار المالي

الفرع الأول: نظرة تاريخية للاستقرار المالي

وفقاً لدراسات السابقة التي تناولت الاستقرار المالي والقضايا المتعلقة به فإنه أصبح الاهتمام بكيفية الحفاظ على الاستقرار المالي واضحاً خاصة في العقود الأخيرة، والتي نالت اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات في كل أنحاء العالم.

وعليه فإن السبب الرئيسي وراء تزايد القلق بشأن قضايا الاستقرار المالي (financial stability issues) هو العواقب الوخيمة الناجمة عن الأزمات المالية التي حصلت مؤخراً في شرق آسيا في أواخر عام 1990، والأزمة المالية العالمية في (2007-2008) وأخيراً الأزمة المالية في منطقة اليورو والمتعلقة بالديون السيادية لسنة 2013.

وعليه فإن الأزمة المالية العالمية (2007-2008) والتي عصفت بالمصارف التجارية في و.م.أ ولدت نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض حيث بدأت الأزمة بالرهون العقارية الأقل جودة وكانت لها تداعيات كارثية على الاقتصاد بشقيه الحقيقي والنقدي وخاصة على الاستقرار المالي للمصارف¹.

¹ - هوزان تحسين توفيق، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006 إلى 2010، جامعة دهوك، إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة زاخو، المجلد 3 العدد 2، 2015، ص 539.

وعليه فإنّ المخاطر المصرفية التي تهدد الاستقرار المالي للمصارف تتمحور في أربعة أنواع من المخاطر والمتمثلة في خطر الائتمان، خطر السوق، خطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، كما أن هناك مدرستان معروفتان في الأدبيات المالية والتي تناولت مفهوم الاستقرار المالي.

حيث أنّ ممثلو المدرسة الأولى تناولوا مفهوم عدم الاستقرار المالي، حيث تجد أن عدم الاستقرار المالي يكون مرتبطاً بالادخار والاستثمار، وهو يمثل الانحرافات التي تحدث عن خطة الادخار بسبب عدم الكفاءة في أداء الإدارة المالية لتوظيف النظام المالي أو بسبب حالات عدم استقرار النظام في مواجهة الصدمات المحتملة، في حين تجد المدرسة الثانية أن الاستقرار المالي يمثل قدرة النظام المالي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تجنب الاختلالات في النظام، بحيث يكون النظام لمالي قادراً على مقاومة الصدمات بدون أن تكون هناك آثار تركيبية من شأنها أن تحول دون تخصيص المدخرات للفرص الاستثمارية وعمليات الدفع والتسوية في الاقتصاد¹.

الفرع الثاني: مفهوم الاستقرار المالي

يتضح مفهوم الاستقرار المالي من خلال العمل على التأكيد على قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظم المالي، مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلباً على الاقتصاد، لذلك فإن هذا المفهوم يستند إلى استقرار جميع مكونات النظام المالي من جهة واستقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة به من جهة أخرى، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال مدى سلامة وصلاحية السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها وفي نفس الوقت لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها سواء كانت هي مبعث لتلك الأزمات أو غيرها².

وبوجه عام يشير (Crochett) للاستقرار المالي بأنه: "الحالة التي تتمتع بها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء المهام المنوطة بها بدون الحاجة إلى مساعدة خارجية، وقيام المتعاملون بالأسواق الرئيسية بإجراء معاملاتهم بقدر من الثقة وبأسعار تعكس

¹ - هوزان تحسين توفيق، المرجع السابق، ص 539.

² - بلوفاي أحمد مهدي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، تحليل تجريبي، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، 2008، ص ص 71-72.

القيمة الحقيقية لمنتجات المالية المتداولة، وبحيث لا تشهد الأسعار هذه المنتجات تغيرات جوهرية لا تعكس قوى العرض والطلب عليها، مع ثبات العوامل الأخرى دون تغير"¹.

حيث يعكس هذا التعريف التركيز على الوساطة المالية والأسواق ويتجاهل الدور الذي تلعبه نظم الدفع والسياسة النقدية في التأثير على الاستقرار المالي.

وفي المقابل يرى (Padoa-Schioppa) أن الاستقرار المالي يتحقق عندما يكون القطاع المالي قادراً على امتصاص الصدمات دون التخلي عن القيام بدوره في تخصيص المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية، والقيام بعمليات المدفوعة بالاقتصاد².

يعكس هذا التوجه في تحليل مفهوم الاستقرار المالي التركيز على الوظيفة الرئيسية للنظام المالي والمتمثلة في توظيف الموارد المالية وتقديم خدمات المدفوعات والتي تعد المقوم الأساسي لعملية الوساطة المالية، حيث ينعكس أي اضطراب فيها سلباً على الأنشطة الاقتصادية بوجه عام وليس على النظام المالي وحده³.

ويوضح (shinasi) أن مفهوم الاستقرار المالي يتمثل بقدرة المصرف على مواجهة أي اضطرابات تحدث في البيئة الخارجية للمصرف، ولهذا فإنه يكون قادر على القيام بعملية التوسط بين وحدات العجز والفائض المالي وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية وبوجهة نظر البنك المركزي، فإن مفهوم الاستقرار المالي يمثل الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص من العمل على مواجهة المخاطر أو أية تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره⁴.

ويعرف بنك كندا المركزي حالة الاستقرار المالي بأنها: "الحالة التي تنتقي فيها أية تهديدات من شأنها التأثير على أداء الاقتصاد الكلي وأداء القطاع المالي والقطاعات الأخرى"⁵.

¹ - A.crochett, «why is ficial stalulity is goal of public polisy », federal reserve bank of kanas city, august pp55-96.

² - podaa – schioppa, t «central bank and finacial stability explining a land in between paper presented on the second ECB central banking confréence, frankfurt an min 24-25 ovtobor 2002.

³ - نفس المرجع السابق

⁴ -Schinasi G.J (2004), « defining ficial stability », IMF working paper, international capital markets department october.

⁵ - نفس المرجع السابق

ويرى أحد كبار الاقتصاديين ببنك التسوية الدولية حالة الاستقرار المالي بكونها: "الحالة التي ينتقي فيها وجود أية عوامل من شأنها إحداث تقلبات مفاجئة وغير مبررة في أسعار الأصول المالية، أو التأثير على مقدرة المؤسسات على مواجهة التزاماتها التعاقدية"¹.

ولعل أبسط تعريف للاستقرار المالي هو تجنب وقوع الأزمات المالية لأن الأزمة المالية هي فقدان الثقة في عملة البلد أو أحد أصوله المالية الأخرى عندما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد.²

ويتضمن الحفاظ على الاستقرار المالي للمصرف نقطتين أساسيتين هما:

● تجنب مخاطر إفلاس المصارف من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل.

● وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.³

ومن خلال استعراض وجهات النظر المختلفة بشأن مفهوم الاستقرار المالي يمكن اقتراح تعريف لحالة الاستقرار المالي بأنها: "الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادراً على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية والاستمرار في حالة وقوع الأزمات في أداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية بكفاءة، وكذلك في أداء المدفوعات بكفاءة والسرعة والوقت المناسبين، وذلك مع عدم الإخلال بعمل الآليات المتعلقة بالحد من المخاطر المرتبطة بعملية منع الائتمان والسيولة أو مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية مع مراعاة تناسب النمو في قيم الأصول المالية مع النمو في الاقتصاد الحقيقي ونمو فرص العمل المنتج والمستدام"، كما يمكن أن تتحدد درجة الاستقرار المالي بحسب قدرة النظام المالي على التخفيف من وطأة تداعيات الأزمة على الاقتصاد الحقيقي.

¹ - د. أحمد شفيق شادلي، الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي، مرجع سابق، ص 16.

² - مشناق محمد السبعوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية، جامعة كركوك العراق، مجلة كركوك للعلوم الاقتصادية، العدد 2، 2012، ص 70.

³ - عمر شريفي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي 2009، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصاد والحوكمة العالمية 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

الفرع الثالث: أهمية الاستقرار المالي

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الآثار العالمية التي أفرزتها الأزمة المالية على القطاع المالي والاقتصادي ككل وأهمها ما يأتي:

● إن عدم الاستقرار ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش في الاقتصاد، وبالتالي فإنّ ذلك يرفع من معدلات البطالة، وهذا ما حدث في أوروبا في أيلول 2008.

● إن هذه الأزمة عرضت العديد من المصارف حول العالم وخاصة آسيا وأوروبا لخسائر، مما أدى إلى انتشار المخاوف بين المصارف من الإقراض وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من الدول، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة الأزمة¹.

● أن لغياب الاستقرار المالي أثر في النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها، أعادة صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي لكل من عامي 2008-2009، ففي مراجعته التي أصدرها في أبريل عام 2008، ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي.

● أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم حوالي 20 بنك لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007 الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين.

● تأثر الاقتصاد الهندي بالأزمة المالية والتي أدت إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي الأمر الذي أحدث انخفاض حاد في الطلب على الصادرات الهندية في أسواقها الرئيسية، وكان مقدار الأضرار في قطاعات الصادرات في الهند بشكل عام يقدر بـ 21% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2009 وهو أشد انخفاض في الصادرات على مدى العقدين الماضيين.

● كما أثرت الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد ترجعاً في النمو الاقتصادي وعدم استقرار أسواق الأسهم ما دفع البنك المركزي لإبقاء على معدل الفائدة منخفضاً عند 0%، كما تراجعت مبيعات الشركات المرجعة نتيجة انخفاض الدولار وانخفاض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ 05 سنوات بمعدل 1.3%.

¹ - مشتاق محمد السبعوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص ص 72-73.

• تبين أهمية الاستقرار المالي من خلال السياسيات والإجراءات الاقتصادية التي يتم اتخاذها لمعالجة وتحسين تدفق الائتمان لدعم التعافي وتقوية النظام المالي وذلك من خلال:

▪ تقوية الميزانيات العمومية ونماذج العمل لدى المصارف تزيد من تحسين ثقة المستثمرين والحد من التشتت المالي.

▪ تحسين عرض الائتمان الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ذات الملاءة مما يساعد على استعادة الثقة في الميزانية العامة المصرفية.

▪ تحسين الانضباط السوقي ويزداد الإفصاح من جانب المصارف ويتم إجراء مراجعات انتقائية للتحقق من جودة الموجودات¹.

هذا بالإضافة إلى العديد من الآثار السلبية الأخرى التي أحدثها عدم الاستقرار المالي للمصارف في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية وعلى جميع الأصعدة والتي تم مشاهدتها بعد الأزمة المالية بوضوح الأمر الذي يبرر لنا أهمية الاستقرار المالي للمصارف والآثار الناتجة عن فقدانه.

المطلب الثالث: أهداف وتحديات وضع إطار عام للاستقرار المالي.

الفرع الأول: مفهوم الإطار العام للاستقرار المالي

يشير مفهوم الإطار العام للاستقرار المالي إلى مجموعة الآليات والأطر والنظم التي تعمل جميعها في ضوء إستراتيجية محددة، تعزيز قدرة القطاع المالي على مواجهة تداعيات الأزمات وتقليص فرص انتقال هذه التداعيات للاقتصاد الحقيقي، كما يجب أن يتضمن هذا الإطار مجموعة من المعايير والمؤشرات لاكتشاف مواطن القوة والضعف بالنظام المالي، ويتم متابعتها ومراقبتها بصورة دورية من خلال جهات محددة لديها سلطة لتحديد الإجراءات التصحيحية لمواطن الضعف في الأوضاع العادية، وكذا سلطة توجيه القطاع المالي نحو مواجهة تداعيات الأزمة عند حدوثها لتمكينه من الاستمرار في أداء وظيفته كوسيط مالي².

¹ - صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي لعام 2013.

² - د. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنك المركزي في تحقيقه، 2014، صندوق النقد العربي، ص 41.

الفرع الثاني: أهداف وضع إطار عام للاستقرار المالي

يستهدف صانعي السياسات من وراء وضع إطار عام للاستقرار المالي تصميم الآليات للحيلولة دون تحول المشكلات المالية إلى مشكلات نظامية، أو تهديها لاستقرار الاقتصاد الحقيقي، حيث يتم مراعاة الموازنة بين هدف تحقيق الاستقرار المالي وهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو، ولا يعني السعي نحو تحقيق الاستقرار المالي بالضرورة منع نشوء كافة المشكلات المالية، فمن غير الطبيعي أو المنطقي افتراض وجود نظام مالي فعال وديناميكي لا يشهد تقلبات أو اضطرابات سوقية بشكل مطلق، وأن جميع مؤسسات المالية ستكون قادرة في كل الأوقات على التعامل بكفاءة مع كل الجوانب عدم اليقين والمخاطرة التي تتطوي عليها عملية تقديم الخدمات المالية، كما أنه من غير المحدد وضع آليات توفر الحماية المفرطة لاستقرار السوق وتحد من الاقدام على المخاطر وعليه فإنه عند الشروع في استحداث إطار عام للاستقرار المالي، يتم مراعاة قدرة هذا الإطار على تحقيق الأهداف التالية:

- الوصول إلى قطاع مالي فعال يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام من خلال تناسب مؤشرات الأداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية وعمل الأسواق المالية فيه بكفاءة، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها تتحقق من خلاله الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية¹.

- كما يجب أن يتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين.

- تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سعرية يترتب عليها تصحيح جبري للأسعار القائمة للأصول المالية بشقيها العيني والمالي.

- كما قد يترتب على دورة الأعمال حدوث تصحيحات ذاتية من شأنها أن تفسر عن انخفاضات مفاجئة وكبيرة في الأسعار يترتب عليها حدوث مشاكل داخل المؤسسات المالية أو حالات توقف في البنية التحتية المالية.

- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي.

¹ - د. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنك المركزي في تحقيقه، 2014، مرجع سابق، ص 42.

▪ تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار إلى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من إمكانية انتقال آثار الصدمات من القطاع المالي للقطاع الحقيقي والعكس¹.

الفرع الثالث: تحديات وضع إطار عام للاستقرار المالي

هناك بعض التحديات العامة التي تواجه عدد كبير من الدول عند وضع هذا الإطار ويمكن تضمينها حسب درجة خطورتها وصعوبة مواجهتها في المجموعات الثلاثة التالية:

المجموعة الأولى: المشكلات التي تنشأ من حدوث اضطرابات في مؤسسة أو سوق مالية واحدة وتوجد احتمالات قوية بانتقال تبعاتها إلى النظام المالي بأكمله.

المجموعة الثانية: مشكلات ترتبط بوجود اضطراب في أداء عدة مؤسسات كبرى بالقطاع المالي، وبما يزيد معها احتمالات انتقال تداعياتها إلى أسواق مالية أو مؤسسات أخرى تعمل في ذات النشاط.

المجموعة الثالثة: المشكلات المترتبة من حدوث اضطرابات واختلالات في عدد من المؤسسات المالية، أو الأسواق المالية الرئيسية أو في البنية التحتية للقطاع المالي كنظام المدفوعات، وانتشارها في باقي المؤسسات المالية أو الأسواق مثل أسواق المعاملات الآجلة وأسواق النقد المتداول بين البنوك وأسواق الأسهم.

وعليه يتطلب بالضرورة وجود أدوات تشخيصية وآليات لمعالجة المشكلات باختلاف حجمها وطبيعتها من حالة لأخرى، كما يتطلب الأمر استجابات متباينة على صعيد السياسات وكذا تصميم حزمة من الإجراءات الرقابية والإشرافية المرنة بحيث يمكن من خلالها تفعيل الدور المناط بجهات الإشراف والرقابة مما يمكنها من تشييد الرقابة على المؤسسة بعينها أو سوق محددة، كما يمكن ضخ السيولة النقدية في الأسواق لتبديد التوترات أو للتدخل في مؤسسات مؤثرة معنية، بحيث يسهم الاستقرار بها في تحقيق الاستقرار في مؤسسات مالية أخرى أو أسواق مالية أقل حجماً².

¹ - د. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنك المركزي في تحقيقه، المرجع السابق، ص 43.

² - bank of england, « financial stability report », april 2008.

المطلب الرابع: مراحل إعداد الإطار العام للاستقرار المالي

تمر عملية إعداد الإطار العام للاستقرار المالي بمجموعة من المراحل المتتالية يعتمد البدء في كل منها على انتهاء المرحلة السابقة لها ويصعب في غالبية الأحوال تقديم مرحلة على أخرى وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

▪ تحديد الهدف الرئيسي من إنشاء إطار عام للاستقرار المالي وتقديم معطيات واضحة للمؤسسات العاملة بالقطاع المالي بشأن قواعد الإشراف والرقابة على إدارة المؤسسات المالية.

▪ التحديد الواضح لكافة مصادر الخطر ومواطن الضعف من خلال الرصد الدقيق لأداء مكونات القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي (القطاع العائلي والشركات والوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة)، وتحديد الروابط بين هذه المكونات ببعضها البعض، وبينها وبين الوحدات الاقتصادية خارج نطاق الدولة.

▪ كما يتعين على القائمين بوضع السياسات مراعاة إمكانية مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية على حد سواء، حيث قد يفسر إعسار إحدى مكونات القطاع المالي إلى انتشار الاضطراب الناتج عن الإعسار إلى باقي مكونات القطاع وذلك بفعل الروابط بينهما، وهو ما ينتج عنه حالات انكشاف وفقدان للثقة ويؤدي في النهاية إلى انهيار القطاع المالي بأكمله¹.

▪ إعداد مجموعة من المؤشرات والمعايير المتعلقة بالسلامة المالية، كتلك المتعلقة بمدى تعبير الميزانيات العمومية عن الموقف المالي الحقيقي للمؤسسات المالية، وتلك المتعلقة بمدى إمكانية استدامة موقف المديونية كنسبة صافي الدين للدخل، والمعايير المتعلقة بأداء الطرف الآخر في المعاملات كفروق أسعار الفائدة والسيولة والمراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية ومقاييس أخرى تتعلق بتركيز المخاطر.

كما ينبغي في هذا الصدد الاستعانة بمجموعة أكبر من المؤشرات التي ترصد الأوضاع في سوق الأنتربنك، وحجم السيولة كالفارق بين سعري الشراء والبيع، حيث قد تثير الارتفاعات الحادة في فروق أسعار الفائدة إلى زيادة احتمالات حدوث تصحيحات كبيرة في أسعار الأصول.

¹ د. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنك المركزي في تحقيقه، مرجع سابق، ص 44.

ويجدر التنويه في هذا الصدد إلى تحليل مؤشرات الاستقرار المالي يجب أن لا يقتصر على مراعاة الاضطرابات الممكنة فقط بل يجب أن يتضمن دراسة إمكانية استيعاب القطاع المالي لها، وذلك من خلال مراقبة التطورات في الاحتياطات الرأسمالية ومدى موثوقية تسهيلات التأمين (عمليات إعادة التأمين).

- استحداث إستراتيجية للإطار العام للاستقرار المالي مع ضرورة عدم إستئثار سلطة ما بإعادة هذه الإستراتيجية بمعزل من السلطات الأخرى بالدولة بل لا بد أن يتم إعدادها من خلال التعاون بين الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن أداء القطاع المالي والمرتبطة به سواء البنك المركزي أو الحكومة ووزارة المالية والسلطات المالية الرقابية والتنظيمية، ويلزم لضمان تحقيق أهداف إستراتيجية الخاصة بالإطار العام للاستقرار المالي القيام بالخطوات التالية:
- تحديد الجهات المشاركة والمتعاونة في تحقيق الاستقرار المالي.
- استحداث آليات للرقابة والمتابعة.
- استحداث آليات لتجنب حدوث الأزمات وإدارتها حال حدوثها¹.

المبحث الثاني: طرق قياس الاستقرار والسلامة المصرفي وآليات العمل لتحقيقها

بعد التطرق إلى عموميات حول الاستقرار المصرفي فيما سبق سنتطرق فيما يلي إلى بعض الطرق المعمول بها لقياس مدى استقرار الجهاز المصرفي والتي يتم استعمالها في أغلب الدراسات الأكاديمية ونميز فيها ما يلي:

المطلب الأول: طرق قياس الاستقرار المصرفي

الفرع الأول: طريقة Z.SCORC

يتم استعمال طريقة (Z.SCORC) لحساب استقرار المؤسسات المصرفية حيث تعتبر الدالة الأكثر استعمالاً لقياس استقرار وسلامة البنوك على المستوى الجزئي أو الفردي وهي تقوم بتحديد احتمال إعسار البنك، ويرتبط ذلك بوجود علاقة عكسية بين احتمال الإعسار وقيمة الدالة Z.SCORC، حيث يقصد بالإعسار هنا كون أصول البنك أقل من خصومه.

¹ - د. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنك المركزي في تحقيقه، مرجع سابق، ص 45.

ويتم حساب الدالة كالتالي:

$$Z.\text{score} = (k+u)/g$$

حيث أن:

k: نسبة رأس المال مجموع الاحتياطات إلى مجموع الموجودات.

u: متوسط العائد على إجمالي الموجودات.

g: الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمؤشر لتقلبات العائد.

وتقوم الدالة بحساب الانحرافات المعيارية للعائد والتي تنخفض بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنزف الأسهم، ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية، ويكون على عتبة الإفلاس، وبهذا فإنه يقيس مدى استقرار المصرف ومعناه فإنه يشير إلى البعد عن الإفلاس، وهكذا فإن:

قيمة Z.Score المرتفعة تدل على أن المصرف أقل احتمالية، حيث أن ارتفاع قيمة الدالة يقابله انخفاض مخاطر الفشل والإعسار أما قيمة Z.Score المنخفضة تدل على احتمال ارتفاع الإعسار¹.

استعمالات Z.Score:

تستعمل لقياس الصلابة المالية لمختلف المؤسسات المالية، لأنها تركز على مخاطر عدم الملاءة أي لجوء البنك إلى استنزاف رأس المال والاحتياطات.

كما تستعمل للبنوك التي تتبع إستراتيجية مخاطر مرتفعة / عائد مرتفع، والتي تتبع أيضا إستراتيجية مخاطر منخفضة/عائد متوالي، شريطة أن تكون تلك الاستراتيجيات تؤدي إلى نفس العوائد المعدلة حسب المخاطر.

بحيث توفر نتيجة (Z.Score) مقياس موضوعي للسلامة كون هذه الأخيرة مرتبطة بالعائد ورأس المال.

¹ - محمد ألبفي، أساليب تدني مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص 303.

وتحسب قيمة (Z-Score) بقسمة مجموع متوسط معدل العائد على إجمالي الأصول ROA، مع معدل متوسط كفاية رأس المال Ratio Cook، على الانحراف المعياري لمعدل العائد على إجمالي الأصول، G.ROA وهي كالتالي:

$$Z\text{-Score} = AVEROA + AVE (E/ASSTTS)/G.ROA$$

أما الانحراف المعياري G.ROA فيحسب حسب القانون التالي:

$$G\ ROA = \sqrt{\frac{\sum (ROA - \overline{ROA})^2}{n - 1}}$$

بحيث:

ROA: الوسط الحسابي لمعدل العائد الإجمالي للأصول.

n: عد السنوات.

الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار لصندوق النقد الدولي

قدم صندوق النقد الدولي النقد الدولي في مقترح 2006 دليل لمؤشرات الاستقرار المالي والدولي تضمن فيه مؤشرات خاصة بالبنوك، حيث احتوى على مؤشرات أساسية وأخرى تكميلية وعليه يتم حساب الاستقرار المؤسسات المصرفية المستقبلية للودائع على أساس حساب بعض النسب المالية التي تعطي صورة عن المركز المالي للمؤسسة للحصول على سلسلة زمنية وللحد من تأثير العوامل المؤسسية أوصى الصندوق باستعمال بيانات سنوية.

وبغية إيجاد مؤشرات لقياس السلامة في المؤسسات المصرفية النقدية قام صندوق النقد الدولي بوضع اثنتا عشر مؤشرا مركزية وأربع عشر أخرى مكملاً حيث تهتم المؤشرات الأولى على الأموال الخاصة ثم الفئة الثانية تعتم بالأصول، أما الفئة الثالثة فهي تهتم بالمنتجات والتكاليف وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

الجدول رقم 01: مؤشرات الاستقرار لصندوق النقد الدولي

المؤشر	طريقة الحساب	الهدف من حساب المؤشر
رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	مجموع رأس المال التنظيمي في البسط إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كمكان	ويتم تجميع هذه البيانات وفقا للمبادئ التوجيهية لاتفاقيات بازل 1 أو بازل 2 فهو يقيس مدل كفاية رأس المال لمؤسسات الإيداع، كفاية رأس المال والتوافر تحديد في نهاية درجة متانة المؤسسات المالية وقدرتها في تحمل الصدمات في ميزانياتها العمومية.
رأس المال التنظيمي من الفئة 1 إلى الأصول الموزونة بالمخاطر	مجموع رأس المال التنظيمي من الفئة 1 في البسط إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كمكان.	ويتم تجميع البيانات لهذا FSI أيضا وفقا للمبادئ التوجيهية للاتفاقية بازل 1 أو بازل 2 فهو يقيس مدى كفاية رأس المال من المؤسسة للإيداع على أساس مفهوم رأس المال الأساسي من لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS.
القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال	بأخذ قيمة القروض المتعثرة منقوص منها قيمة المخصصات المحددة لهذه القروض كبسط ورأس المال كمكان.	يتم قياس رأس المال من إجمالي رأس المال والاحتياطيات في القطاعات الميزانية العمومية، وبالنسبة للبيانات العابرة للحدود، يمكن استخدام مجموع رأس المال التنظيمي، ويعتبر هذا FSI مؤشرا هاما على قدرة رأس مال المصرف على تحمل الخسائر الناتجة من القروض المتعثرة.
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	قيمة القروض المتعثرة كبسط والقيمة الإجمالية لمحفظه القروض (بما في ذلك القروض المتعثرة، وقبل خصم مخصصات خسائر هذه القروض) كمكان.	وكثيرا ما يستخدم هذا FSI كمقياس لجودة الأصول، ويهدف إلى تحديد المشاكل الخاصة بجودة الأصول في محفظه القروض.
التوزيع القطاعي للقروض إلى إجمالي القروض	ويحسب هذا المؤشر FSI باستخدام الإقراض لكل قطاع من القطاعات المؤسسية التي أعلن عنها في الميزانية العمومية القطاعية من مؤسسات الإيداع كبسط وإجمالي القروض كمكان	هذا FSI هو نسبة جودة الأصول، ويوفر الموقع معلومات عن توزيع القروض (بما في ذلك القروض المتعثرة وقبل خصم مخصصات خسائر هذه القروض) لقطاعات المقيمين وغير المقيمين. كما تعتبر قلة التنوع القطاعي في محفظه القروض كإشارة لوجود احتمال كبير لضعف مهم في النظام المالي.

<p>هذا FSI هو مؤشر ربحية البنوك ويهدف إلى قياس كفاءة المؤسسات المستقبلية للودائع في استخدام أصولها.</p>	<p>ويحسب هذا المؤشر FSI بقسمة صافي الدخل قبل البنود غير العادية كالضرائب (على النحو الموصى به في دليل FSI) على متوسط قيمة إجمالي الأصول (المالية وغير مالية) خلال نفس الفترة.</p>	<p>العائد على</p>
<p>ويتم القياس باستعمال إجمالي رأس المال كالاحتياطيات، كما ورد في الميزانية العمومية القطاعية، وبالنسبة للبيانات العابرة للحدود يمكن أيضا أن تستخدم رأس المال فئة 1. هذا FSI هو مؤشر ربحية البنوك ويهدف إلى قياس كفاءة المؤسسة المصرفية في استخدام رؤوس أموالها.</p>	<p>ويحسب هذا FSI بقسمة صافي الدخل قبل البنود غير العادية كالضرائب إلى متوسط قيمة رأس المال خلال الفترة نفسها.</p>	<p>العائد على حقوق الملكية</p>
<p>وهو من نسب الربحية، والتي تقيس الحصة النسبية من صافي عائدات ضمن الدخل الإجمالي، في حالة اعتماد البنك على نسبة دين منخفضة، يميل هذا المؤشر إلى أن تكون مرتفع.</p>	<p>ويحسب هذا FSI باستخدام صافي إيرادات الفوائد في البسط كالدخل الإجمالي كمقام</p>	<p>هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي</p>
<p>هذا المؤشر FSI من نسب الربحية، ويقاس حجم المصروفات الإدارية التي تتم داخل المؤسسة إلى الدخل الإجمالي، فإنه يقيس كفاءة استخدام البنك للموارد.</p>		<p>نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل</p>
<p>ويمكن أيضا أن تحسب النسبة باستخدام قدر كبير من الأصول السائلة في البسط. هذا المؤشر هو نسبة الأصول السائلة، الذي يوفر مؤشرا على السيولة المتاحة لتلبية المطالب المتوقعة وغير المتوقعة من النقد. مستوى السيولة يشير إلى قدرة البنك على تحمل الصدمات لميزانياتها العمومية.</p>	<p>ويحسب هذا المؤشر FSI باستخدام مقياس الأصول السائلة الأساسية في البسط ومجموع الموجودات كمقام.</p>	<p>نسبة الأصول السائلة</p>
<p>ويمكن أيضا أن تحسب النسبة من خلال اتخاذ تدابير واسعة من الأصول السائلة في البسط. هذا المؤشر يعبر عن نسبة الأصول السائلة، ويهدف لقياس عدم تطابق سيولة الموجودات والمطلوبات، ويوفر مؤشرا على المدى الذي يمكن أن للبنك تحمل طلبات السحب قصيرة الأجل</p>	<p>ويحسب هذا المؤشر FSI باستخدام مقياس أساسي من الأصول السائلة كبسط والخصوم قصيرة الأجل كمقام.</p>	<p>الموجودات السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل.</p>

<p>للأموال دون أن تواجه مشاكل في السيولة.</p>		
<p>ينبغي أن تحسب موقف وضعيات العملات الأجنبية بناء على توصية من لجنة بازل رقابة العمليات المصرفية، وينبغي أن يكون رأس المال إما إجمالي رأس المال التنظيمي أو رأس المال من الفئة 1، حيث أن وضعية الصرف الأجنبي المفتوحة عبارة عن مفهوم للإشراف، هذا FSI هو مؤشر على حساسية إلى السوق مخاطر، والذي يهدف إلى إظهار التعرض مؤسسات استقبال الودائع لمخاطر سعر الصرف مقارنة مع رأس المال. أنه يقيس عدم تطابق الأصول بالعملة الأجنبية مع المستحقات مما يساعد في تقييم التعرض للتحركات أسعار الصرف.</p>		<p>صافي وضعيات الصرف الأجنبي إلى رأس المال</p>

Source: Imf ,financialsoundness indicators(fsis) – concept and definition,(on the link) : <http://fsi.imf.org/misc/fsi%20and%20definition.Pdf> imf ,mars2006, p –p : 1-8

الجدول رقم 02: مؤشرات المالية المعتمدة من FMI لقياس الصلابة المصرفية

المؤشر	البيان	
<p>مؤشرات حقوق المساهمين</p> <p>المخاطر العامة البنكية/الأموال الخاصة صافي العملات الأجنبية/الأموال الخاصة القاعدية صافي الأصول والمشتقات المالية المطلوبة/الأموال الخاصة الأصول في شكل مشتقات مالية/الأموال الخاصة</p>	<p>رأسمال الأساسي/الأصول المرجحة بالمخاطر الأموال الخاصة القاعدية/الوصول المرجحة بالمخاطر الأموال الخاصة/مجموع الأصول مخصصات القروض المتعثرة/الأموال الخاصة القاعدية صافي الدخل/متوسط حقوق المساهمين القاعدية</p>	
<p>مؤشرات تتعلق بالأصول</p> <p>القروض العقارية/مجموع القروض التوزيع القطاعي للقروض/مجموع القروض العقارية التجارة / مجموع القروض</p>	<p>الأصول السائلة/إجمالي الأصول الأصول السائلة/الديون طويلة الجل عوائد الوصول (إيرادات الصافية/متوسط قيمة الأصول)</p>	

التوزيع القطاعي للقروض / إجمالي القروض المقومة بالعملة الأجنبية/مجموع القروض الخصوم المقومة الخاصة بالعملة الأجنبية/مجموع القروض	الودائع/القروض (عدا المتداولة في سوق بين البنوك). القروض المتعثرة / مجموع القروض	
الأعباء الخاصة / أعباء باستثناء الفوائد إيرادات الناتجة عن الخدمات / مجموع الإيرادات	هامش الفائدة/الناتج البنكي الإجمالي أعباء باستثناء الفوائد/الناتج البنكي الإجمالي	النشاط الأساسي

Source : indicateurs de solidité, guide d'établissement 2006, p76.

المؤشرات المساندة:

إضافة إلى المؤشرات الأساسية أعلاه قدم صندوق النقد الدولي 14 مؤشر مكملاً يهتم بقياس استقرار مؤسسات المصرفية وتتعلق هذه المؤشرات بقياس الصلابة بخمسة مجالات أساسية ذات الصلة من وجهة نظر الأعمال المصرفية ومتوافقة مع ما يسمى منهجية CAMLES لتقييم صلابة المؤسسات المالية الفردية (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، سلامة الإدارة، الأرباح والسيولة، الحساسية لمخاطر السوق).

والهدف الأساسي FSIS هو المقارنة على الصعيد الدولي والتي ينبغي أن تكون مضمونة من حقيقة أن جميع البلدان تستعمل FSIS وسوف تستخدم نفس منهجية النشر القابلة للمقارنة دولياً، لا تزال محدودة بسبب بعض الاختلافات على المستوى الوطني لاسيما معايير المحاسبة ولكن أيضاً في صيغ جمع البيانات اللازمة لحساب FSIS¹.

الفرع الثالث: المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر

جاءت عدة دراسات لاقتراح أنظمة للإنذار المبكر للأزمات وذلك بغية اتخاذ التدابير اللازمة لتجنبها أو التقليل من أثارها ولقد اعتمدت على مؤشرات معينة وتحليل معين كما يلي:

¹ - حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (2016)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، ص 85.

FSIS : Financial soundness indicators هي اختصار

1- مفهوم مؤشر الإنذار المبكر:

تتبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد للأزمة المالية أو أزمة عملة، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

2- تعريف نظم الإنذار المبكر:

يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر بأنه نظام يصمم لتحليل الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث اضطرابات مصرفية شاملة ورصدها، وذلك في محاولة لتقييم سلامة المراكز المالية للمصارف الفردية وتحليلها كل على حدى، منعاً لوقوعه في الفشل المالي، ما يمكن من اتخاذ التدابير الضرورية لتجنبها ومن هذه المؤشرات:

- انخفاض جودة محفظة الائتمان (ارتفاع نسبة القروض المتعثرة والارتفاع غير الحقيقي (الفقاعة) في أسعار الفقاعات والسلع الرأسمالية وفي القيم السوقية للأوراق المالية).
- الحروب والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- التطورات غير ايجابية في أسعار الفائدة والصرف المضاربات وتدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.
- هشاشة المراكز المالية المصرفية ومعانات القطاع المصرفي من خلل ونقص في مركز السيولة.
- تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع نسبة الديون السيادية واستنزاف احتياطي القطع الأجنبي¹.
- انتشار الفساد وتعارض السياسات المالية والمصرفية.

3- أهمية نظم الإنذار المبكر:

تتبع أهمية نظم الإنذار المبكر من كونها تقدم أداة دائمة ومستمرة لتوجيه وتحذير متخذي القرار وواضعي السياسات المصرفية الرقابية من احتمال وقوع الفشل المالي المصرفي الفردي وبالتالي احتمال

¹ - نزمين محمد غسان، نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير الاسواق المالية، 2016، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 35.

انتشار عدوى الفشل المالي بين المصارف وتعرض الاقتصاد لأزمة مالية مصرفية شاملة، حيث يقوم نظام الإنذار المبكر بتعريفهم باحتمالات حدوث هذه الأزمات قبل وقوعها لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية مانعة، فهذه النظم تساعد على ما يلي:

✓ التقييم المستمر للمراكز المالية للمصارف للوقوف على مدى هشاشتها ومعرفة أماكن ونقاط الضعف في مراكزها المالية والإدارية على السواء، وذلك لتقليل الخسائر المحتملة والمتوقعة في حال وقوع أزمة مصرفية شاملة لأدنى حد ممكن.

✓ المساعدة في تحديد أولويات الفحص، والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق لعمليات الرقابة والتدقيق.

✓ توجيه الاهتمام في التوقيت السليم لمواطن الضعف في المراكز المالية من المشرفين على النظام والمؤسسات المصرفية¹.

4/- المؤشرات المستخدمة للإنذار المبكر من الفشل المالي المصرفي:

هناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، تستخدم كمؤشر لتقييم أداء المصارف، واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر من وقوعها في مشكلات مالية، تؤدي إلى حدوث أزمة سيولة لديها، وقد تتفاقم لتصل إلى الفشل المالي ومن ثم إعلان تصفيتها القانونية وإفلاسها.

حيث يمكن تصنيف المؤشرات المستخدمة في بناء نظم الإنذار المبكر إلى مجموعتين:

أولاً: مؤشرات حيطة اقتصادية كلية (MICROprudential)

ثانياً: مؤشرات حيطة جزئية على مستوى الجهاز المصرفي (MICRO PRUDENTIAL).

¹ - نرمين محمد غسان، نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، مرجع سابق، ص 36.

ويمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 03: مؤشرات الإنذار المبكر

المؤشرات الاقتصادية الكلية	المؤشرات النوعية المصرفية
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	ملاءة رأس المال
سعر الصرف الحقيقي	مؤشرات السيولة
سعر الفائدة الحقيقي	مؤشرات العسر المالي
الحساب الجاري	الربحية أو العائد
الاحتياطيات الدولية	الديون المتعثرة ومخصصاتها
أسعار الأسهم والسندات	ودائع البنوك
تدفقات رأس المال الأجنبي وهيكلها	نسبة القروض للودائع

source: Patric T.Downes, David Martson and Inci Otker, "Mapping Financial Sector Vulnerability in non-Crisis Country" FMI Discussion Paner 1999

2/- نماذج أنظمة الإنذار المبكر:

تم وضع نماذج الإنذار المبكر بعدة طرق اختلفت بين التي تعتمد على الرقابة المباشرة أو على النسب المالية للتحليل المالي الكلاسيكي الساكن أو على نماذج إحصائية، فيما يلي أهم النماذج:

أ/- أنظمة تصنيف الرقابة المصرفية:

كانت بالماضي تعتمد على الرقابة المباشرة على البنك، أما الآن تعتمد لتشمل الرقابة والفحص الخارجي وتحليل البيانات والمؤشرات التي يتميز من خلالها اكتشاف الثغرات ونقاط الضعف ومعالجتها قبل تفاقمها.

ب/- أنظمة التحليل باستعمال النسب المالية:

إن الوضع المالي للبنك يتحدد ويتأثر بمجموعة من المتغيرات المالية التي تشمل ملاءة وكفاية رأس المال البنك وجودة أصوله وسيولته، وربحيته، وهناك الكثير من النسب التي يمكن اشتقاقها من هذه المؤشرات تستخدم في التنبؤ بالتعثر المالي¹.

ج/- أنظمة التقويم الشامل لمخاطر البنك:

تعتبر أسلوب تقويم شامل ومفصل لمجموعة المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث يتم تقسيم الأنشطة المختلفة إلى مجموعات فرعية متجانسة ويتم إعطاء أوزان نسبية لهذه المخاطر.

د/- النماذج الإحصائية:

زاد استخدامها في السنوات الأخيرة في مجال الإنذار المبكر في البنوك في الدول المتقدمة، فهي تأخذ المتغيرات الاقتصادية والمالية في الحسبان بالإضافة إلى التغيرات النقدية والمالية والمتعلقة بالبنك نفسه.

ه/- نموذج CAMLS:

تم اقتراح نموذج CAMLS للإنذار المبكر باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات، ويعرف على أنه مؤشر يستعمل لإلمام بحقيقة الموقف المالي ومعرفة درجة تصنيفه بالاعتماد على التفتيش الميداني، وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي.

الفرع الرابع: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

تعتمد النماذج الكمية على القياس والتحليل الإحصائي لقياس استقرار البنوك وقد اعتمدت هذه النماذج التحليل التمييزي الذي يعتبر واسع الاستعمال في المجال المالي كأداة إحصائية تتيح المقارنة بين فئتين أو أكثر من المؤسسات المصرفية أو مالية، حيث يعتمد على تمييز المؤشرات التي تؤثر على

¹ - حمزة عمي سعيدة، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (2016)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، ص 87.

التغيير التابع في المؤسسات السليمة والعاجزة وهنا يستعمل التحليل التمييزي لدراسة مجتمع مكون من عينة من ملفات طلب القرض تمت معالجتها من طرف البنك وتتكون هذه العينة من مجموعتين هي:

- مؤسسات سليمة أي التي سددت مستحققاتها.
- مؤسسات عاجزة التي لم تسدد ما عليها من التزامات سواء بصفة كلية أو جزئية فإن تأخير في التسديد يعني تكاليف أخرى زائدة¹.

ويتم من خلال هذا التحليل تحديد معادلة تمييزية تقدم قيمة Z من خلالها يتم تحديد ما إذا كانت المؤسسة تصنف ضمن المؤسسات السليمة أو العاجزة أي مستقرة وغير مستقرة حسب تعريف الاستقرار على المستوى الجزئي.

ومن النماذج المعروفة في هذا السياق والتي تعتمد على هذا النوع من التحليل نميز ما يلي²:

الجدول رقم 04: أهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي .

السنة	العالم الذي جاء به	النموذج
1966	BEAVER	نموذج بيفر
1968	ALTMAN	نموذج ألتمان
1979	CONAN HOLDER	نموذج كونان هولدر
1981	KIDA	نموذج كيدا

المرجع : من إعداد الطالبتين استنادا على الإطلاع على مختلف البحوث المعنونة بنماذج التنبؤ بالفشل المالي والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثاني لنماذج التنبؤ بالفشل المالي.

تعددت أساليب قياس الاستقرار المصرفي وتختلف الجهات التي أقرتها بين المؤسسات دولية أو باحثين أكاديميين ومن أبرزها هذه الطرق Z.SCORE والتي تحدد قدرة المؤسسة على تحمل المخاطر التي تعمل في ظلها خبراتها لا تنتبأ بحدوث عسر مالي في المستقبل، أما المؤشرات التي وضعها صندوق النقد الدولي فقد أحاط فيها على جميع جوانب النظام المالي بما فيها البنوك حيث وضع مؤشرات أساسية

¹ - زيتوني عبدالقادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم اداء البنوك، (على الرابط): [httpM //iefpedia.com/ arab](http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/bbb.doc) تاريخ الاطلاع 2020/02/02

² - علي سليمان النعامي، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة، مجلة تنمية الرافدين -جامعة الموصل- العراق، 2005، ص 43 .

وأخرى تكميلية مناسبة للأسواق المتقدمة خاصة حيث اختلاف هذه المؤشرات عن مستوياتها المقبولة والمحددة داخلياً من طرف البنك ينذر بمشكل عسر مالي قد يقع أن لم يتم تصحيح الاختلال وفي المقابل جاءت عدة نماذج للإنذار المبكر مثل CAMLES، ونموذج Altman وغيرها، حيث اعتمد الأول على النسب المالية وقدم تحليل للوضع المالي، أما الثاني فقد اعتمد على النماذج الإحصائية والتحليل التمييزي بالتحديد للتنبؤ عن فشل المؤسسات في المستقبل، فتنوع الطرق بغض النظر عن فعالية كل منها تبيين الاهتمام الذي حظي به موضوع الاستقرار المصرفي من قبل الباحثين وعملهم على توفير الحلول وفي الوقت المناسب، وذلك للحد من الأزمات وآثارها فبعد تبيين الخلل من الضروري إرساء الآلية التي تعالج هذا الخلل وتقوم باستعادة الاستقرار أو الحفاظ عليه وضمان استمراره لذا فقد وضعت عدة آليات وقائية وعلاجية تضمن تحقيق الاستقرار نحاول استعراض أهمها في المطلبين المواليين.

المطلب الثاني: الآليات الوقائية لتحقيق الاستقرار المصرفي

مع تزايد الأزمات المصرفية ولتجنب الخسائر الناتجة عنها تم اقتراح طرق تمكن من الوقاية من الأزمات والتخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية، وتتنوع هذه الإجراءات بين إجراءات تنظيمية تخص القوانين والتعليمات التي تنظم العمل المصرفي من جهة، وإجراءات تمكن من إدارة المخاطر والتنبؤ بالأزمات الممكن أن تقع وفيما يلي نفضل أهم الآليات الوقائية لتحقيق الاستقرار المصرفي¹.

الفرع الأول: التنظيم المصرفي

أولى موضوع الاستقرار المالي اهتماماً كبيراً من صناعات السياسة، ووضع من ضمن الأوليات الواجب تحقيقها، حيث أن إفلاس مؤسسة مصرفية يختلف عن إفلاس مؤسسة اقتصادية من حيث المسببات والتبعات، إفلاس مؤسسة اقتصادية يمكن أن يرجع إلى عدم الكفاءة الاقتصادية، وتكون أقصى الخسائر في حدود قيمة أصولها، غير أن إفلاس مؤسسة مصرفية يمكن أن يكون مدمراً، فعدم قدرة المودعين على استرداد أموالهم من قبل البنك يؤدي إلى إقبالهم على سحب ودائعهم كانتشار حالة من الهلع والعدوى، مما يؤدي إلى إفلاس البنك، ويتجاوز به إلى باقي المؤسسات البنكية، مما يجعل من الضروري الاهتمام بالتنظيم والإشراف من طرف السلطات الرقابية.

¹ - حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (2016)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) ص 86.

حيث تتعامل الاقتصاديات مع الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية عن طريق التنظيم المصرفي والذي يهتم بالتنظيم الاحترازي الحصين، والتنظيم المنهجي (القانوني) للعمل المصرفي، وتسعى من خلاله إلى السيطرة على مستويات المخاطر المصرفية وسلوكياتها وبالتالي على احتمال الفشل النظامي أو الجزئي وتشمل هذه الأدوات التنظيمية حسب "Mishkim" و "whaiti" على:

- القيود التجارية على محفظة الاستثمار.
- دور المقرض ذو الملجأ الأخير.
- متطلبات رأس المال ومتطلبات السيولة والاحتياطات، قواعد التعرضات الكبرى، وإدارة المخاطر والقيود المفروضة على الدخول والخروج من السوق المصرفية، التأمين على الوداع ومتطلبات الإفصاح وتختلف هذه الأشكال للتنظيم من بلد إلى آخر حسب تطور السوق المصرفية ومدى نجاعة الأداة المختارة.

1/- تراخيص مجالات الاستثمار والتداول:

في إطار تحديد وتنظيم أعمال البنوك للحفاظ على استقرارها وضعت العديد من الدول قوانين تنظم هذا النشاط وتحديد أعمال البنوك، ففي الوم أ تم وضع قانون "Glass-Steagall" الذي يحدد مجال الأعمال التي تباشرها البنوك كاستثمارات والمشاركة في رؤوس أموال الشركات لحاسبها الخاص، ذلك لضمان سلامه هذه الاستثمارات، وترجع هذه الحوافز التنظيمية إلى أزمة 1929 التي عانت منها البنوك بشدة نتيجة استثماراتها في الأسواق، ومنه فقد تم بموجب هذا القانون الفصل بين الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية، حيث يزداد التعرض للمخاطر جراء شراء أسهم الشركات، وأن هناك صراع محتمل على الفوائد¹.

2/- المقرض ذو الملاذ الأخير:

ويعمل البنك المركزي باعتباره مقرض الملاذ الأخير، على إمداد البنوك بالسيولة خلال الأزمة وشراء قروضها السيئة، وبهذه الطريقة فإنه يخفف من نقص السيولة المؤقت ويمنع مشكلة السيولة من أن

¹ - حمزة عمي سعيدة، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، المرجع السابق، ص 92.

تصبح مشكلة ملاءة، وتعتبر هذه الأداة وقائية وعلاجية، غير أن الدور الذي تلعبه بوضوح يكون خلال الأزمات لمنع انهيار النظام المصرفي.

3/- التأمين على الودائع:

يصنف ميكانيزم التأمين على الودائع ضمن الآليات الوقائية والعلاجية لإدارة المخاطر في آن واحد، فهو وقائي لمنحه ثقة للمودعين لإيداع مدخراتهم باطمئنان ويخفض من توقعاتهم للمخاطر ويحد من الإقبال على سحب وودائعهم.

4/- متطلبات رأس المال:

أصبح من الملزم على البنوك زيادة الاهتمام برؤوس أموالها أو حقوق الملكية مناسبة لمستويات المخاطر التي تتعرض لها على النحو المنصوص عليه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث عرفت هذه الاتفاقية العديد من التحسينات في إطار تطوير وظيفة إدارة المخاطر، وتعتبر الملاءة المالية أو رأس المال هي الفرق بين الأصول والخصوم، أي مبلغ من المال ساهم به من قبل أصحاب المصرف (المساهمين) والمتراكمة، والأرباح المحتجزة، حيث يحدد قيمة البنك بعد أن تم استيفاء مع جميع الالتزامات ويوفر منطقة عازلة ضد انخفاض في قيمة الأصول، كلما ارتفع صافي قيمتها على البنك المزيد من تفقد في المشاريع المحفوفة بالمخاطر¹.

وتعتبر نسبة رأس المال إلى الأصول هي أقل بكثير في القطاع المصرفي مقارنة بما هي عليه في الشركات الأخرى.

وعليه فإن رأس المال النموذجي يقع في حدود 8% حسب بازل 1 و 12.5%، حسب بازل 3 في القطاع المصرفي، بالمقارنة مع 30-40% في الشركات الصناعية والتجارية.

وكون البنوك تعتمد على المديونية بصفة أكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى وجب الاهتمام بتنظيمها بطريقة أكثر صرامة، كما ان نشاطها يتطلب توفير السيولة لمواجهة طلبات سحب الودائع، مما يجعلها تعمل في بيئة هشة، وفي ظل وجود تضارب للمصالح بين المساهمين وجملة السندات، فإن المساهمون يرغبون في الاستفادة من الرفع المالي لرفع عوائدهم ورفع قيمة أسهمهم من جهة ويرغب حاملو السندات

¹ - حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، المرجع السابق، ص 93.

تخفيض مستوى مخاطر الديون المتراكمة لضمان صافي قيمة حالية إيجابية تضمن حقوقهم عند احتمال التصفية، لذلك فوضع متطلبات رأس المال الأدنى هو تدبير تنظيمي للحد من المخاطر الأخلاقية والإفراط في المخاطر، وعلاوة على ذلك، فمتطلبات رأس المال تمكن من الحد من احتمال الفشل المنهجي وإضافة إلى منح نوع من الأمان للمودعين ويجعل نظام التأمين على الودائع أكثر نجاعة وفعالية.

5- متطلبات السيولة وتكوين الاحتياطات:

تلزم الجهات الوصية البنوك الاحتفاظ باحتياطي كافي من السيولة للحد من احتمالات حدوث نقص السيولة بعد سحب الودائع، فعني بسيولة البنك هو قدرته على تلبية الطلب على النقد في غضون بضعة أيام عمل، ويتم تلبية طلب السيولة من خلال حيازة البنك من النقد السائل، على المدى القصير، والأصول القابلة للتسويق بالإضافة إلى القدرة على الاقتراض غير مستخدمة، ويتم لجوء البنك التجاري إلى البنك المركزي لتعويض حالات النقص في السيولة غير أن البنوك لا تفضل اللجوء إليه إلا في الحالات العسيرة¹.

6- التعرضات الكبرى:

تعمل أغلب النظم المصرفية للدول على تجنب تعرض البنوك للمخاطر المفرطة، والتي تكون ناتجة عن قطاع أو شركة معينة، حيث بالإضافة إلى سيولة البنك ونوعية أصوله فإنه لضمان استقرار النظام المصرفي ينبغي عدم تركيز نشاط البنك في تمويل قطاع أو مؤسسة، ويصبح بذلك سلامته مرهونة بسلامة هذه المؤسسة أو نشاط هذا القطاع، وبعبارة أخرى فإنه يجب على البنك وفق ما تنص عليه نظرية التنويع أن ينوع استثماراته لتجنب التعرضات الكبيرة للمخاطر.

كما يمكن أن تطبق أيضا على الضمانات التي يستقبلها البنك من المقترضين، فإذا تم تقديم نسبة عالية من القروض مقابل نفس النوع من الضمانات، فإن تغيير أسعار هذا النوع من الضمانات يؤدي إلى خسائر كبيرة في حالة تحقق مخاطر القروض موضوع الضمان.

¹ - حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، المرجع السابق، ص 94.

7- متطلبات الإفصاح:

يعتبر الإفصاح والإبلاغ المالي للمعلومات من العناصر الأساسية للحد من سوء الاختيار ومشكلة الخطر الأخلاقي في البنوك، يمكن للحكومة المساعدة على هذا من خلال فرض لوائح على البنوك تشجع على تقديم المعلومات، ومنه يلعب الإفصاح الكافي للمعلومات رادع ضد الإفراط في المجازفة لأنه يمكن للبنك أن يتعرض لبعض العقوبات أو يفقد بعض الامتيازات في حالة عدم الالتزام بها.

فالمهدف الرئيسي وراء هذا الكشف عن المعلومات هو إعطاء الزبائن أساس للمقارنة والاختيار الواعي من مختلف المؤسسات والأدوات المالية، حيث يعمل الكشف أيضا على حماية المقترضين من الممارسات التعسفية وجعلهم أكثر وعيا بالتكاليف والالتزامات في العقود المالية، كما يخدم أيضا المساواة في المعاملة والمساواة في الحصول على الائتمان.

8- الإدارة الداخلية للمخاطر:

عملت السلطات الرقابية فيما مضى على فرض رقابة خارجية لإدارة المخاطر المصرفية إلا أن التعقيد المتزايد للعمليات وسرعة التعديلات جعل إدامة المخاطر تتحول من تنظيم خارجي (توجيهي) إلى التنظيم الذاتي الداخلي، غير أن تزايد التنظيم الداخلي لإدارة مخاطر البنوك يتوجب على السلطات الرقابية مراقبة الإجراءات الداخلية المتخذة والقيام دوريا بفحص وجمع المعلومات عن جودة القروض ومدى كفاية رأس مال البنك وتقدير مخاطر الائتمان السوق والتشغيل باستعمال النماذج الداخلية.

وتهدف هذه الفحوصات لمعرفة المزيد عن الوضع المالي الحالي للبنك وامتنالها للوائح، بالإضافة إلى ذلك، يسعى المنظمين إلى التأكد من سلامة سياسات البنك وكيف تتعامل مع التداول و الجرائم الضريبية وغسيل الأموال والإبلاغ عن المخاطر، وراتب والعلاوات التي يتقاضاها المديرين التنفيذيين وهذا في ظل السعي للتقليل من تباين المعلومات بين المنظمين والبنك والتي تسهم في جعل إدارة البنك أكثر وعيا فيمسؤولياتهم على الخسائر المحتملة.

فمن ناحية، الترخيص لنماذج داخلية في البنوك قد تكون ضارة للمنافسة لأنها قد تخلق حواجز الدخول بالنسبة للبنوك الصغيرة، بحيث قد يكون لهذه البنوك موارد أقل لإنشاء وتحمل نماذج داخلية

متطورة، أما ناحية أخرى، الاعتراف بقدرات إدارة المخاطر العالية، يجعل النماذج الداخلية مفيدة أيضا للمنافسة كونها تمثل ميزة تنافسية تفرض على الآخرين الالتزام بها¹.

الفرع الثاني: نموذج CAMLS

يعتبر نموذج CAMLS أحد المعايير الرقابية التي تستخدم للتأكد من السلامة المصرفية، حيث يعتمد النموذج على مجموع مؤشرات تمكن مستعملها من تصنيف وتقييم البنوك واكتشاف مواطن الخلل فيها من خلال الفحص الميداني، ويعتبر نموذج CAMLS من أهم نماذج الإنذار المبكر المستعملة على المستوى الجزئي في تقييم أداء وسلامة البنوك كونها تعمل على الإنذار والتحذير للمسيرين ومتخذي القرار باحتمال تعرض البنوك إلى أزمة، بتعريفهم باحتمال حدوث هذه الأزمة في وقت مبكر، وذلك بالاعتماد على سيناريوهات سابقة وهو ما يمكنهم من اتخاذ إجراءات احترازية قبل وقوع الأزمة².

حيث ظهرت معايير الإنذار المبكر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سعيها الدائم على إيجاد آليات تجنبه الخسائر الناتجة عن إفلاس البنوك حيث شهدت الو.م.أ أشد الأزمات المصرفية، وفي هذا السياق وفي سعي للفدرالي الأمريكي لتصنيف البنوك استعمل الإنذار المبكر سنة 1979 ومنه اتجهت بعض الدول إلى تطوير أنظمة الرقابة لتكفل فعالية الرقابة المصرفية، ما يعرف برقابة التقييم بمؤشرات (SUPERVISORY BANK PATTING SYSTEM) هو نظام موحد تم تطبيقه منذ عام 1980 وهو يستند إلى نتائج الفحص الميداني، ويقوم على معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في البنك، ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النظام بـ (CAMELS)³.

وقد مكن استعمال هذه المعايير من قبل المحللين الأمريكيين اكتشاف الخلل بالمصارف ومدى ملامة البنوك، وكانت نتائج المعايير أحسن من التحليل التقليدي، حيث يحدد هذا التحليل درجة مخاطرة المصرف قبل كشفها عبر آليات السوق والأسعار بشهور عديدة، ولذلك اكتسبت هذه المعايير سمعة جيدة فطالب

¹ - حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، المرجع السابق، ص 95.

² - ميرفت أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل 2"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007، ص 27.

³ - بوخلخال يوسف، اثر تطبيق نظام camels على فعالية الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك BADR، مجلة الباحث،

العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 4

الباحثين نشر نتائجها للجمهور ليتمكنوا من اختيار البنوك الأكثر أماناً في إطار زيادة الشفافية التي تدعو إليها لجنة الرقابة المصرفية.

وعليه يمكن تلخيص أهم خصائصه فيما يلي:

- توحيد أسلوب تصنيف المصارف وكتابة تقارير التفتيش.
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.
- الاعتماد على التقييم الرقمي في كتابة التقارير، مما يقلل من حجم التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدى، ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلّة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع¹.

كما يعتمد النموذج على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية، كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والمصرفية. ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها وعناصرها التي يبني عليها هي:

- كفاية رأس المال.
- مؤشرات جودة الأصول.
- مؤشرات سلامة الإدارة.

¹ - بوخلخال يوسف، أثر تطبيق نظام camels على فعالية الرقابة على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص5.

- الإيرادات والربحية.
- مؤشرات السهولة والتمويل.
- حساسية مخاطر السوق.

المطلب الثالث: الآليات العلاجية لمشكلة عدم الاستقرار المصرفي

بعد التطرق إلى الوسائل الوقائية لتحقيق الاستقرار، ورغم أنها أثبتت في الكثير من الدراسات نجاعتها ودورها في الحد من الأزمات، إلا أن منع وقوعها نهائيا هو غير ممكن، كون هذه الآليات تخفف إلى حد بعيد من حدتها لكن لا تقضي عليها، ومنه فوقوعها أمر لا مفر منه، لذلك قد تم وضع آليتين أساسيتين لعلاج مخلفات الأزمة حالة وقوعها لتخفيف أثارها والخسائر الناجمة عنها إلى أقصى حد، وهي كما يلي:

الفرع الأول: التأمين على الودائع

ظهر التأمين على الودائع جراء تزايد الأزمات التي تصيب الأنظمة المصرفية في مختلف الدول، حيث يترتب عن هذه الإخفاقات خسائر وخيمة استدعت إيجاد آليات لحماية أموال المودعين، ومنح الثقة في المنظومة المصرفية تجعل المودعين يحتفظون بودائعهم ومدخراتهم على شكل ودائع وعدم اللجوء إلى سحبها إلا وقت الحاجة¹.

1/- التعريف بنظام التأمين على الودائع:

يقوم نظام التأمين على الودائع بتعويض العملاء كليا أو جزئيا حسب نوع النظام المعمول به، كما يحدد هذا الأخير أيضا نوع الودائع المعنية بالتعويض سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية، ويتم تعويض المساهمين إذا ما تعرض البنك للتعثر وتوقف عن الدفع فيتم إعلان ذلك من قبل الجهات الوصية ليتم تدخل الصندوق ليقوم بتعويض المساهمين بموجب اشتراكات، أو مساهمات تلتزم البنوك بسدادها، وغالبا ما تكون المساهمات، كنسبة من حجم ودائع البنك.

¹ - عبد القادر بريش، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع - مع الإشارة لحالة الجزائر -، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات 14-15 ديسمبر 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، ص2.

وينطوي نظام التأمين على الودائع على دعم ومساندة البنوك المشتركة في النظام والتي تواجه أزمة سيولة، وتجنب وصولها إلى مرحلة الإفلاس وما ينجم عنه من فقدان الثقة وتزعزع استقرار النظام المصرفي، ويتم التأمين عن طريق اشتراك البنوك في صندوق التأمين على الودائع، أي أن نظام التأمين على الودائع يقوم على التعاون والتكافل بين وحدات الجهاز المصرفي، مما يعزز الثقة لدى المودعين. ويهدف نظام التأمين على الودائع إلى تحميل البنوك مسؤولية إفلاسه فمن غير المعقول أن تكون الأرباح التي تحققها في سنوات الرواج من صالحها أما في حالة الإعسار والتعثر فتحمل الخسارة للبنك المركزي، ومن ثم تدخل هذه التكلفة ضمن تكلفة الأموال الموظفة بالبنك ضمن خدمة الحماية والمساندة. وتهدف معظم أنظمة التأمين على الودائع إلى تحقيق هدفين، أولهما حماية أموال المودعين وتجنب حدوث زعر مالي بينهم.

وثانيهما الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وتفاذي تعرضها للفشل أو إعسار مالي، وبالتالي المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي¹.

2/- التأمين على الودائع والاستقرار المصرفي:

للتأمين على الودائع دور رئيسي في الحفاظ على سلامة النظام المصرفي، وذلك من خلال مبررين الأول أن نظام التأمين على الودائع يقوم بحماية المتعاملين والمودعين تجنباً من السلطات النقدية للضغوطات الاجتماعية.

أما المبرر الثاني فهو اقتصادي وهو الأكثر أهمية والذي يندرج في إطار خفض المخاطر النظامية وحدوث انهيار في النظام المصرفي، حيث يعتبر عنصر الثقة عنصراً رئيسياً في قيام النظام المصرفي واستمراره في أداء وظائفه، ويقوم التأمين على الودائع على الحد من الهلع المصرفي الذي يتجلى في هلع المودعين إلى المصارف وسحب ودائعهم السبب الذي يؤدي إلى التخريب الذاتي للبنك من طرف مودعيه.

بحيث يعد علاجي كونه يقوم بتعويض المودعين في حالة إفلاس البنك أو اندلاع أزمة نظامية حسب نوع نظام التأمين، فيمكن للحكومة أيضاً إعطاء ضمانات صريحة أو ضمنية لتغطية كلياً أو جزئياً الودائع

¹ - عبد القادر بربيش، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع - مع الإشارة لحالة الجزائر -، المرجع السابق، ص2.

في حالة فشل البنك مما يجعل التأمين على الودائع مقياساً لحماية المودعين من الخسائر والحد من تعرض البنوك عن طريق الحفاظ على المودعين الهلع إلى شبابيك البنوك.

ورغم الدور الإيجابي الذي يلعبه التأمين على الودائع إلا أن بعض الدراسات ذهبت إلى أنه يمكن أنه يزيد من الأزمات المصرفية، لما ينتج عنه من خطر أخلاقي، حيث في وجود التأمين وفي ظل رفع القيود ووجود بيئة مؤسسية ضعيفة، تعرف الأزمات المصرفية تزايداً ويتضرر الاستقرار المصرفي وعليه فإن التأمين على الودائع يمكن أن يحقق الاستقرار، كما يمكن أن يفوضه وعليه فإن إدراجه في المنظومة المصرفية ينبغي أن يكون مدروساً فالعمل به يتطلب قيود محددة حول ملكية البنوك، وكذلك مناخ مؤسسي قوي.

الفرع الثاني: المقرض ذو الملجأ الأخير

يلعب البنك المركزي عدة وظائف في الاقتصاد فيشرف على النظام النقدي ويحرص على إرساء السياسة النقدية، وكونه على رأس الجهاز المصرفي فمن وظائفه إعادة تمويل البنوك ورقابتها والإشراف عليها، فمن الطبيعي أن يقوم البنك المركزي بإنقاذ البنوك بتوفير السيولة في حالة الأزمة بدوره كمقرض ذو ملجأ أخير.

1/- مفهوم المقرض ذو الملجأ الأخير:

تعتبر وظيفة المقرض ذو الملجأ الأخير وظيفة أساسية، حيث ظهرت نظرياً في القرن التاسع عشر، حيث يتمثل الدور النظري للبنك المركزي في توفير السيولة للبنوك ذوي العجز في السيولة لكن ذات ملاءة، حيث يعمل المقرض ذو الملجأ الأخير على الحد من البيع الجبري للأصول في ظل هبوط أسعار الأصول الحقيقية والمالية غير السائلة، ويعتبر البنك المركزي المسؤول عن تسيير الأزمات المحتملة أو الحقيقية، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات اللازمة لضمان استقرار الاشتغال الفعال للأسواق النقدية والمالية.

مما سبق فإن التنظيم الاحترازي قد أخذ بعين الاعتبار حالة فشل التنظيم الوقائي، واقترح آليات علاجية للأزمة من أجل استرجاع الاستقرار، ويعتبر التأمين على الودائع ودور البنك المركزي

كمقرض ذو الملجأ الأخير آليتين علاجيتين، وقد بينت هاته الآليتين دورهما الفعال في التخفيف من أثر الأزمة سواء على المودعين بتعويضهم حسب النظام المتبع أو بمنع البنوك خاصة الكبرى من الإفلاس لتجنب انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي والعصف به.

ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا المبحث نستنتج أن الاستقرار المصرفي ظاهرة قابلة للقياس والتنبؤ بها أيضاً، ومنه فمن الضروري أن يستعمل البنك أحد الطرق التي يجدها مناسبة ليعرف مركزه المالي ويتأكد أنه غير مهدد في استقراره، وأن حصل وظهر مؤشر سلبي فمن المهم تصحيحه بسرعة لتفادي حالات التعثر¹.

كما ينبغي على الجهات الوصية أن تنتهج الأساليب التنظيمية الوقائية التي تراها مناسبة لاقتصاد بلدها ولا تحمل تأثيراً سلبياً عليه، وإلزام البنوك العاملة على الالتزام به، هذا يمنح الجمهور ثقة في متانة الجهاز المصرفي مما يقلل من المخاطر الأخلاقية المسببة للأزمات.

المبحث الثالث: الإطار العام للسلامة المصرفية

أصبح الاستقرار المصرفي والمالي صلباً إذا ما اتسم بالإمكانيات تسيير كفاءة توزيع الموارد المالية هدفها متزايد الأهمية على مدى العقد الحالي في سياق صنع السياسات الاقتصادية، فهناك العديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية بما فيها صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المصرفي وتخصص جانباً مهماً من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المصرفي والسعي لتحقيقه.

المطلب الأول: تعريف السلامة المصرفية

تعرف السلامة المصرفية وفق صندوق النقد الدولي بأنها دليل للإنذار ومؤشرات لتحليل وتقييم ومتابعة هشاشة النظام المصرفي من أجل تدعيم الاستقرار وتحديد المخاطر التي قد تتجر عنها في أسوأ الأحوال فشلاً للقطاع المصرفي.

¹ - حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، المرجع السابق، ص 102.

حيث تعرف مؤشرات السلامة المصرفية مؤشرات تدل على مدى صلابة واستقرار النظام المصرفي والمالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية والداخلية والاقتصادية عموماً، وهي تعمل كأداة إنذار مبكر في حالة تعرض الجهاز المصرفي للخطر.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن السلامة المصرفية هي جملة التدابير والإجراءات الرقابية الاحترازية أو التصحيحية التي يستخدمها المصرف، والتي تجعل مؤشرات البنك في وضع احترازي من أجل الوقوف على سلامة المركز المالي للمصرف، مما يجعله قادراً على التنبؤ المبكر بالأزمات، ووضع تصحيحي بما يساعد على تجنب الأزمات المصرفية¹.

كما أن الدول تعمل وبشكل كبير على سلامة أنظمتها المصرفية وذلك لأن لو حدث إن تأثرت مصارف تلك الدول بأي أزمة مالية فإنه في هذه الحالة سوف تتحمل تلك الدولة تكاليف إعادة الاستقرار إلى جهازها المصرفي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر المصارف حلقة وصل بين المقرضين والمودعين و أي أزمة تتعرض لها المصارف قد تؤثر على ثقة الزبائن المحليين والأجانب².

المطلب الثاني: أهمية تقييم السلامة المصرفية وسياسات تحقيقها

الفرع الأول: أهمية السلامة المصرفية

لكي يتمتع النظام المصرفي بالسلامة المالية لا بد أن يكون هذا النظام قادراً على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة المصرفية المختلفة فهي تتمثل فيما يلي:

- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنياً على مقاييس كمية موضوعية.
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع من خلال المؤشرات عبر النظم المصرفية للدول المختلفة.
- تعتمد على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.

¹ - م م رواء احمد يوسف، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصرف (دراسة تطبيقية في المصرف الاردني الكويتي للفترة من 2015-2016، المعهد التقني نينوى، الجامعة التقنية الشمالية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد45، 2019، ص289

² - أمين، صلاح الدين محمد، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، العدد 13، بغداد، 2015، ص10.

▪ تعمل كمؤشر إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية¹.

الفرع الثاني : سياسات تحقيق السلامة المصرفية

إن تحقيق السياسات للحفاظ على السلامة المالية للمصارف يستوجب ما يلي²:

أولاً: وقائي للحيلولة دون الوقوع في الأزمات المالية.

ثانياً: علاجي ويسعى إلى احتواء الأزمة وتطويقها في أسرع وقت ممكن ومنع انتشارها العدوى بين المصارف.

المطلب الثالث: الأنظمة الرائدة لقياس السلامة المصرفية

الفرع الأول: الأنظمة الاحترازية نموذجاً لتلقي الصدمات المصرفية (مقرارات بازل)

ركزت شروط الأموال الخاصة في جميع الظروف لضمان الملاءة المالية للبنوك بشكل أفضل، فهذا يقوي مرونة البنوك من خلال رفع نسبة الحد الأدنى من 8% إلى 10.5%، وقد أعلنت الإصلاحات في 12 سبتمبر 2010 وتلتزم البنوك بتحسين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن وتهدف الإصلاحات المقترحة إلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي، وتندرج أهم الإصلاحات التي أتت بها هذه المقررات في إلزام البنوك باحتفاظ بنسبة ملاءة تقدر بـ 10.5% تحدد في الجزائر حسب التعليمات 10-14 لبنك الجزائر بنسبة 9% وكذا معامل سيولة على المدى القصير التي تطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً وكذا معامل سيولة للمدى الطويل وتعرف صافي التمويل المستقر لقياس السيولة في المدى المتوسط

¹ - احمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد الوطني للتخطيط، ابريل 2005، ص 302

² - عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصطفى، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، حالة بنك (AGB-CPA)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 7، ديسمبر 2017، ص 109

والطويل والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ويجب أن لا يقل عن 100%¹.

بالإضافة إلى هذا أدرجت لجنة بازل 3 معايير جديدة وهي الرافعة المالية وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%، وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

المطلب الرابع: مؤشرات السلامة المصرفية

تعد مؤشرات السلامة للقطاع المصرفي من أبرز الأدوات المستخدمة في تحليل السلامة الكلية وتقييم أوضاع الاستقرار المالي والتي تضم (مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات الموجودات، مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية).

1/- مؤشرات كفاية رأس المال:

تعتبر هذه المؤشرات من المعايير الدولية لقياس درجة المخاطر الائتمانية وتستخدم من أجل حماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظم المالية، ويتم قياس مؤشرات كفاية رأس المال من خلال العملية التالية:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الموجودات الخطرة المرجحة}} \times 100$$

ب/- مؤشرات جودة الموجودات:

تعتمد مؤشرات مصداقية رأس المال على مدى موثوقية جودة الموجودات، حيث أن مخاطر الإعسار المالي للمؤسسات المالية والبنوك تكون في أغلبها من نوعية الموجودات، وتقاس بالمعادلة التالية:

¹ - عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصطفى، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، حالة بنك (AGB-CPA)، مرجع

$$100 \times \frac{\text{الديون المتعثرة}}{\text{إجمالي التسهيلات}} = \text{جودة الموجودات}$$

ج/- مؤشرات الربحية:

يركز مؤشر الربحية على المؤشرات التي تقسم ربحية المؤسسات المالية والبنوك وتقاس ربحية البنوك بالمعادلة الآتية:

$$100 \times \frac{\text{العائد}}{\text{الموجودات}} = \text{معدل العائد على الموجودات}$$

د/- مؤشر السيولة:

تكمن أهمية المؤشرات في دورها الفعال في متابعة السيولة للمؤسسات المالية والبنوك خاصة عند حالات الإعسار المالي نتيجة ضعف إدارتها للسيولة وتقاس السيولة بالمعادلة الآتية¹:

$$100 \times \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{السيولة}$$

نستنتج مما سبق بأنه لما كانت البنوك تبدي اهتماماً بأهمية المحافظة على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي خاصة في ظل تبعات الأزمة الأخيرة، فإن معظم الدراسات أتت لتحليل وتوصيف لأهم مؤشرات السلامة المصرفية في النظام المصرفي، والتي جاءت نتيجة تطور السوق المصرفية العالمية ونتيجة التأثير بما أصدرته لجنة بازل من مقررات، بداية بالتعرف على هذه المؤشرات والنسب المالية المطبقة فيها، ومدى تطابقها مع المعايير الدولية لقواعد السلامة المصرفية ومن ثم تقييم قواعد الصلابة المصرفية وفق مؤشرات FMI & CAMELS ومحاولة تشخيص الوضعية المالية والاقتصادية للبنوك ومن ثم إيداء الرأي من خلاله .

¹ - م م رواء احمد يوسف، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصرف (دراسة تطبيقية في المصرف الاردني الكويتي للفترة من 2015-2016، مرجع سابق، 45.

خلاصة:

عرف موضوع الاستقرار المالي الكثير من النقاش جعل من المهم معرفة كل تفاصيله بدقة، فمن خلال هذا الفصل من الدراسة اتضح أن الاستقرار المصرفي يحدث على مستويين الأول على المستوى الجزئي والثاني على المستوى الكلي، فالاستقرار هو الوضع المعاكس للضرورة، ويكون النظام مستقرا على المستوى الكلي مادام لا يعرف أزمة، أما بالنسبة للاستقرار الجزئي، فإنه يظل محققا مادامت قيمة تصفية الأصول أكبر من قيمة تصفية الخصوم.

ولتحقيق الاستقرار وتجنب الأزمات وضعت عدة طرق واليات وقائية وعلاجية، حيث تعتبر مقررات بازل والتامين على الودائع ودور البنك المركزي كمقرض ذو الملجأ الأخير إلى جانب الآليات الأخرى التي لا تقل أهمية مثل المقاربة الداخلية للمخاطرة وتحديد أنشطة البنك، الإفصاح والشفافية وغيرها، هي الآليات المتوفرة والكفيلة بتحقيق الاستقرار المصرفي، وبناءا على طبيعة النشاط المصرفي وهيكله إلى مدى جانب مدى تطوره يتم اختيار الأداة المناسبة لتوفير الاستقرار أو حتى علاج الأزمات التي يمكن أن تحصل .

ولتوفير الاستقرار والحفاظ عليه وضعت عدة نماذج كمية، تمكن في بعض الحالات من إعطاء صورة عن الوضع الحالي للبنك مثل z-score أو للتنبؤ بحالات الفشل المتوقعة في المستقبل ونموذج camles أو نماذج التحليل التمييزي . كما أن هناك مؤشرات أخرى تسعى البنوك إلى الاستفادة منها لمعرفة مدى استقرارها وتقييم مركزها المالي باستخدام مؤشرات مثل مؤشرات صندوق النقد الدولي للاستقرار المصرفي، وعليه يعتبر تنوع الآليات مكسبا للدول حتى تختار ما يناسبها ويناسب اقتصادها وأنظمتها المصرفية الخاصة.

الفصل الثاني

ها أمة النبي
والأمة النبوية
والأمة المحمدية

ها أمة النبي
والأمة النبوية
والأمة المحمدية
والأمة الإسلامية

تمهيد:

يعد الفشل المالي من أخطر ما قد يواجه القطاع المصرفي ويهدد وجوده، فقد يمتد الفشل المالي المصرفي الفردي ويشكل أزمة مصرفية شاملة تؤثر سلباً على أداء الجهاز المصرفي كاملاً، بل وقد تمتد آثاره لتتوالى الانهيارات لتصل إلى أزمة مالية حادة تؤثر سلباً على الاقتصاد الكلي للبلد.

لذا كان لا بد من التعرض للتعريف بالمفاهيم المتعلقة بمفهوم التعثر وعوامل ومراحل التعثر وأسبابه منها الداخلية والخارجية ومظاهره، بالإضافة إلى تعريف مفهوم الفشل المالي وأسبابه الداخلية والخارجية، ومظاهره وبيان الفرق بين التعثر والفشل مع إلقاء الضوء على أهمية التنبؤ بالتعثر وطرق التنبؤ بالتعثر المالي، والنماذج المستخدمة للتنبؤ به، وذلك سعياً لتقديم صورة واضحة عن ظاهرة الفشل المالي المصرفي إضافة إلى عرض أمثلة تاريخية عن حالات الفشل المالي المصرفي، فالمؤسسة المصرفية لا تعلق إفلاسها المالي فجأة بل تمر بعدة مراحل قبل إعلان إفلاسها وعليه يتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التعثر المالي المصرفي

المبحث الثاني: ماهية الفشل المالي المصرفي

المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي المصرفي

المبحث الأول: ماهية التعثر المصرفي

تشهد الأسواق المالية والمصرفية خلال الفترة الأخيرة تطورات وتغيرات كبيرة ومتسارعة أثرت بدورها على ملامح النظام المصرفي العالمي، وقد أدت موجات التغيير هذه إلى تطور نشاط البنوك وتوسيع مساحة نطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، فانعكس ذلك على زيادة المخاطر المصرفية لتزداد معها حدة التعثر في المصارف.

حيث يعتبر التعثر المصرفي جانب هاماً من جوانب التهديد في القطاع المصرفي في خضم التحديات التي تفرضها العولمة على هذا القطاع الاقتصادي الهام، حيث تعتبر ظاهرة التعثر المصرفي من الأزمات المصرفية لما لها من آثار عميقة ومدمرة على أداء البنوك، بحيث من الواضح أنه ما من مصرف يتعرض لهذه الأزمة، إلا وكان عرضة في النهاية إلى الخسارة والمخاطر العالمية وأحياناً إلى الإفلاس، مما يؤثر على سمعته التجارية.

المطلب الأول: مفهوم التعثر المصرفي وأسبابه**الفرع الأول: مفهوم التعثر المصرفي**

يعتبر موضوع التعثر المالي من المواضيع الحساسة التي تثير اهتمام مختلف الباحثين وأصحاب المؤسسات وكذا البنوك، فمهما اختلف نوع التعثر الواقع يبقى أثره كبيراً على المنشأة بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة، من هذا المنطلق علينا تخصيص هذا الجزء لعرض المفاهيم المرتبطة بالتعثر المالي كما يلي:

اختلف الباحثون في إعطاء تعريف موحد للاختلالات المالية التي تمس المؤسسة، حيث هناك تداخل كبير بين بعض المصطلحات مثل الإعسار المالي والإفلاس والفشل المالي والتعثر المالي، فمنهم من يقول أنها تصب في مفهوم واحد ومنهم من ربط كل مصطلح بدرجة معينة من الخطر على المؤسسة، بحيث :

1/- مفهوم الإفلاس

عندما تتوقف المنشأة عن تسديد التزاماتها اتجاه الغير في تاريخ استحقاقها يتم إشهار إفلاسها بحكم قضائي من قبل المحكمة المختصة، وذلك من أجل تصفيتها وبيعها وتسديد التزاماتها بما يتاح من إمكانيات مالية، وكذلك الأمر عندما تتعرض المنشأة إلى خسائر متكررة قد تلجأ المنشأة إلى إعلان إفلاسها على الرغم من أن القانون لا يلزمها بذلك أنها تقوم بتسديد التزاماتها اتجاه الغير وهذه الحالة تدعى بالإفلاس المالي أو الإفلاس الدفترى¹.

وكتعريف مختصر للإفلاس يعرف على انه توقف المؤسسة عن تسديد التزاماتها اتجاه الغير في تاريخ استحقاقها ثم يتم إفلاسها بحكم قضائي².

2/- مفهوم الإعسار

العسر المالي تعبير عن الحالة التي لا تكون فيها السيولة النقدية المتوفرة لدى المنشأة غير كافية لتسديد الالتزامات اتجاه الغير، ويظهر العسر المالي بشكلين:

العسر المالي الفني: أصول المنشأة < التزامات المنشأة.

العسر المالي الحقيقي: أصول المنشأة > التزامات المنشأة.

يمكن القول أنّ الحالة الأولى أي العسر الفني تنشأ عندما تمر المؤسسة بأزمة سيولة حادة تتعلق بتوليد التدفق النقدي الموجب من نشاطها، ربما كنتيجة لضعف الربحية لديها، وبما أن إجمالي الموجودات يفوق إجمالي المطلوبات فإنها مازالت تملك فرصة لتجاوز هذه الأزمة دون أن تضطر للوصول إلى حالة الإفلاس، وذلك من خلال بيع بعض موجوداتها لتغطية الالتزامات المستحقة والعاجلة، أما بالنسبة للحالة المتعلقة بالعسر المالي الحقيقي فإن المؤسسة قريبة جداً من الإفلاس، إذ أنها عاجزة عن سداد التزاماتها بالإضافة إلى كونها

¹ - سليمان انتصار، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، تطوير النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2015/2016، ص 670.

² - رقية معلم، احسن طيار، استخدام نموذج التمان للتنبؤ بالتعثر المالي لشركات قطاع التأمين في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 11 (مكرر)، جوان 2019، ص 193.

تعاني من تراكم الخسائر لديها والتي جعلت إجمالي موجوداتها يقل عن إجمالي التزاماتها، أي أنها حتى ولو فكرت في بيع موجوداتها موضوعياً لن تكون قادرة على تغطية كامل التزاماتها¹.

إنّ مصطلح التعثر المالي هو مصطلح واسع ويمتاز بالغموض نوعاً ما، وبصفة عامة يشير مصطلح التعثر إلى عدم القدرة على دفع الالتزامات (مثلاً الديون) عند آجال استحقاقها، كما يعرف التعثر المالي على أنه اختلال مالي يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكاناتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وإن هذا الاختلال ناجم أساساً عن عدم توازن بين موارد المؤسسة المختلفة (الداخلية والخارجية)، وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحققت أو تستحق السداد وإن هذا الاختلاف بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلاف المؤقت العارض وبين الاختلاف الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلاف هيكلياً أو يقترب من الهيكل، كلما كان من الصعب على المؤسسة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال².

كما تم تعريف التعثر المالي بأنه عندما تكون أصول الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية كدفع الفوائد أو دفعات أساسية للديون، أو دفعات استئجار بمعنى أن قائمة التدفق النقدي غير كفؤة لمقابلة احتياجاتها في الوقت المناسب أي أن المشكلة مشكلة استحقاق، حيث أن موعد استحقاق الالتزامات أسرع من موعد استحقاق إيرادات المؤسسة³.

ويمكن تعريفه بأنه تلك المرحلة التي وصلت فيها المنشأة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جداً من إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها اتجاه الغير أو تحقيق خسائر متتالية تتراكم سنة بعد أخرى، مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها. وغالبا ما يحدث التعثر كنتيجة لوجود المشكلتين معاً⁴.

¹ - سليمان انتصار، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، تطوير النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية، مرجع سابق، ص 671.

² - رقية معلم، أحسن طيار، استخدام نموذج ألتمان للتنبؤ بالتعثر المالي لشركات قطاع التأمين في الجزائر، مرجع سابق، ص 193.

³ - نفس المرجع، ص 193-194.

⁴ - سليمان انتصار، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، تطوير النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية، مرجع سابق، ص 672.

ويعرف أيضا بأنه احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، فهذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المحققين الداخليين والمديرين للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها القدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح وعليه يشير العديد من الباحثين إلى مفهوم التعثر من خلال ربط التعثر بالصعوبات المتعددة التي تواجهها المنشآت، إذ يعني التعثر المالي عدم قدرة المنشأة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيدها مع تزايد رصيد السحب على المكشوف، وتزايد عجز صافي رأس المال وارتفاع تكلفة التمويل¹.

كما أنه يعرف على أنه تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني والتي تعني عدم القدرة على مواجهة وسداد الالتزامات المستحقة للغير بكامل قيمتها حيث تكون قيمة الأصول الحقيقية أقل من قيمة الخصوم.

واستناداً إلى ما سبق نجد أن هناك اتجاهات مختلفة تبيّن المقصود بالتعثر هي:

الاتجاه الأول: تقتصر حالات التعثر على حدوث الإفلاس بمعناه القانوني أي أن التعثر مرادف للإفلاس.

الاتجاه الثاني: يعتمد على مظهر واحد من مظاهر التعثر مثل ربط التعثر بتحقيق خسائر.

الاتجاه الثالث: يربط التعثر بعدة مظاهر مثل عدم القدرة على تحقيق أرباح مناسبة وتحقيق خسائر وعدم القدرة على سداد الالتزامات المالية وفوائدها.

وهناك مفاهيم متعددة للتعثر من وجهات نظر متنوعة (هناك المفهوم الاقتصادي والمفهوم المصرفي).

المفهوم الاقتصادي: إن ما يسمى بالمشروعات المتعثرة والمقصود هنا بالمصارف المتعثرة تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية النفقات، كما يعني أيضاً تلك المشروعات التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات بتكلفتها

¹ - عون الله سعاد و د بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كالية للحد من التعثر المصرفي، اشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 172.

الدفترية عن تكلفة رأس المال والمشروع المتعثر إذ لم يتمكن من مقابلة التزاماته المستحقة على الرغم من زيادة أصوله عن خصومه وهو ما يعرف بأزمة السيولة سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل¹.

المفهوم المصرفي: التعثر المالي في المفهوم المصرفي (الديون المتعثرة) تعني التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها الزبون من المصرف ولم يقد بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من التسهيلات الائتمانية الجارية إلى أرصدة مدينة راكدة، فالديون المتعثرة هي تلك الديون التي لا تدر عائداً².

والجدول التالي يمثل أهم الفروق بين كل من الفشل والتعثر والإفلاس.

الجدول رقم 05: إطار الفشل والتعثر والإفلاس المالي

التفسير	الحالة	
عدم قدرة المنشأة على تحقيق معدل عائد مناسب من تشغيل واستثمار أصولها يساوي أو يفوق تكلفة رأس المال المستثمر فيها. عجز عوائد المنشأة عن تغطية كل تكاليفها بما فيها تكلفة تمويل رأس المال.	الفشل الاقتصادي Economie failure	الفشل المالي failure Financial failure
التوقف كلياً عن سداد الالتزامات مع تراكم الخسائر، وبالتالي توقف النشاط.	الفشل المالي Financial failure	
عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل المترتبة عليها. عدم قدرة موجوداتها المتداولة على سداد مطلوباتها المتداولة بالرغم من إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطلوبات.	العسر المالي الفني technical Insolvency	التعثر المالي Insolvency
عدم قدرة المنشأة على سداد الالتزامات المترتبة عليها "قصيرة وطويلة الأجل". أي أن إجمالي الموجودات لديها أقل من إجمالي المطلوبات، بالإضافة إلى أنها تعاني من تراكم الخسائر لديها.	العسر المالي الحقيقي Real Insolvency	

¹ - أسرار فخري عبد اللطيف، التعثر المالي المصرفي، البنك المركزي العراقي، مكتب المحافظ، تشرين الثاني، 2017، ص 5.

² - أسرار فخري عبد اللطيف، التعثر المالي المصرفي، البنك المركزي العراقي، مرجع سابق، ص 5-6.

الإفلاس المالي Financial bankruptcy

يشير إلى حالة الإفلاس التي تتعرض لها المنشأة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، ويتم إشهار إفلاسها بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها وبيعها تمهيداً لتسديد هذه الديون إلى أصحابها.

المرجع: من إعداد الباحثين استناداً على مفاهيم المصطلحات التي تم التطرق إليها

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مرحلة الفشل المالي تتمثل في نوعين، الأول الفشل الاقتصادي وهو عدم مقدرة المنشأة على تحقيق العائد أو الربح أو الاثنين معاً، والثاني الفشل المالي وفيها تتعرض المنشأة إلى اضطرابات مالية خطيرة وتكون غير قادرة على مواجهة نوعين من المخاطر، الأول مخاطر تشغيلية مرتبطة بالقرارات التشغيلية والاستثمارية، فتؤثر سلباً على عائدات وأرباح المنشأة، الثاني المخاطر المالية المرتبطة بقرارات التمويل فتؤثر سلباً على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها تجاه الغير مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها. ويتضح أيضاً أن التعثر المالي مقدمته المراحل الأخرى التي تعكس الأزمات المالية المختلفة التي قد تعاني منها المنشآت، ويتكون من نوعين، الأول العسر الفني تنشأ عندما تمر المنشأة بأزمة سيولة حادة تتعلق بتوليد التدفق النقدي الموجب من نشاطها ويمكن معالجتها بتسييل بعض الأصول التي تمتلكها، الثاني العسر الحقيقي تنشأ عندما تعجز المنشأة على تغطية كامل التزاماتها من خلال موجوداتها، ويلى الفشل المالي الإفلاس وهو توقف المنشأة عن أنشطتها تمهيداً للتصفية.

الفرع الثاني: أسباب التعثر المصرفي

لا يوجد سبب واحد يمكن أن نرجع له تعثر المؤسسات المصرفية بل في العادة هناك مجموعة من الأسباب تؤدي بالبنوك إلى التعثر، علماً أن هذه الأسباب تتباين وفقاً لوجهة نظر الدارس للتعثر المصرفي، إذ يعد التعثر المصرفي محصلة لتوليفة واسعة من الأسباب والعوامل، تتباين باختلاف طبيعة المشاكل التي تواجه الأنظمة المصرفية، وهي بذلك لا تأخذ نسقاً واحداً، وبالرغم من تعدد وتباين الأسباب للتعثر من نظام مصرفي لآخر، إلا أن معظمها تدخل في¹:

¹ - عون الله سعاد، و د بلعوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي، إشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 4.

1/- الأسباب الداخلية:

وهي الأسباب التي تعبر عن المخاطر غير النظامية والتي ترجع إلى عدم كفاءة الإدارة أو عدم فعالية العنصر البشري، أسباب ناجمة عن قصور في الموارد المادية، عدم وضوح الهدف والرسالة للمصرف، عدم وجود إستراتيجية محددة، عدم اتخاذ قرارات تشغيلية ملائمة، عجز السيولة، عدم فعالية أجهزة الإشراف والرقابة المصرفية، الغش و الفساد، عدم توفر جهاز فعال وقوي داخل المصرف، عدم كفاية رأس المال، إضافة إلى عوامل تنظيمية.

وإن كان المصرف يتبع سياسة تمويلية تعتمد أساساً على الإقراض، فإن ذلك يؤدي إلى فشله فعندما تكون نسبة المديونية مرتفعة ويحدث انخفاض في التدفقات النقدية والأرباح قبل خصم الفائدة والضريبة الفعلية، فإن هناك احتمالاً كبيراً بأن لا يتمكن المصرف من تغطية التزاماته المالية الثابتة، أي الفائدة على الدين ودفعات تسديد القروض، مما قد يعرضه للإفلاس، ويكون ذلك أكثر احتمالاً إذا كانت الأموال المستمدة من القروض قد استعملت لتمويل استثمارات طويلة الأجل، لا يمكن استعادة تكاليفها إلا على المدى البعيد.

2/- الأسباب الخارجية

تعبر عن الأسباب التي مصدرها البيئة الخارجية العامة وهي لا تقع ضمن نطاق التحكم من طرف المصرف، وتتمثل أهم هذه الأسباب في عدم استقرار الاقتصاد الكلي، الإصلاحات الاقتصادية، القصور في القوانين والتشريعات المحلية، وهي أسباب ناجمة من خارج المصرف والتي تعبر عن المخاطر النظامية ويمكن تبويب تلك الأسباب إلى أسباب اقتصادية واجتماعية، وتشريعية وقانونية وفيما يلي شرح مبسط لها :

أ/- الأسباب الاقتصادية:

وهي تلك الأسباب الناجمة عن تفاعل المحاذير الاقتصادية (سعر الفائدة)، سعر الصرف، التضخم، الكساد، الركود، السياسة النقدية، عرض النقود... إلخ.¹

¹ - عون الله سعاد، ود بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي، مرجع سابق، ص 4.

إن النظام الاقتصادي في الدولة قد يكون سبب من أسباب تعثر تلك المصارف نسبة لوجود اختلالات اقتصادية هيكلية ومع تدخل الدولة في إدارة المصرف واتخاذ قرارات منح التسهيلات الائتمانية لجهات ومؤسسات غير فعالة وليست على كفاءة، فالدول العربية معظمها تعاني من مشكلات مشتركة كانت وراء تعثر وانهايار المصارف من أهمها:

- وجود معدل تضخم مرتفع نسبياً.
- وجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة.
- وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات.
- وجود أسعار صرف غير حقيقية.
- وجود أسواق مالية محلية ضعيفة.
- وجود تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات.

ب/ الأسباب الاجتماعية:

وهي الأسباب الناجمة عن البيئة الاجتماعية للبلد وثقافة ووعي المجتمع وهذه الأسباب لا تحكمها رقابة وإنما تستند على أخلاقيات نابعة من تنشئة الموظف الذي يعمل في تلك المصارف أو المواطن المتعامل مع المصارف والتي تعود لجذور ثقافية وتربوية تعكس قيم ومبادئ ذلك الموظف.

د- الأسباب التشريعية والقانونية:

إن ضعف القوانين والتشريعات أو انعدامها أو عدم شمولها على تغطيتها لجوانب تنظيمية وقانونية ورقابية يساعد بشكل غير مباشر على انهايار وتعثر المصرف ومن أهم الأسباب أيضاً تفاعل الأسباب التشريعية كأسباب خارجية مع إدارة المصرف في إنهايار ذلك المصرف مثلاً (إطلاق يد الإدارة في الاستمرار في منح تسهيلات ائتمانية بدون ضمانات كافية وجودة عالية)¹.

¹ - أسرار فخري، التعثر المالي المصرفي، البنك المركزي العراقي، مرجع سابق، ص 9-10.

المطلب الثاني: السمات الرئيسية للمصارف المتعثرة والإشارة الدالة على التعثر المصرفي

الفرع الأول: السمات الرئيسية للمصارف المتعثرة

تتصف المصارف المتعثرة بسمات هامة في:

- عدم كفاية مخصص القروض والالتزامات العرضية المنتظمة وغير المنتظمة لمقابلة الالتزامات والأغراض تنشأ من أجلها.
- مخالفة المصارف للضغوطات والتعليمات الصادرة من البنوك المركزية المسجلة لديها ولاسيما التعليمات الخاصة بتوازن العملات وضوابط منح الائتمان وكفاية رأس المال (وفق لاتفاقية بازل (1)).
- تجاوز بعض الزبائن في تلك المصارف الحدود المصرح بها لهم والضمانات المقدمة.
- عدم الالتزام بالشروط والضوابط التي تشملها الموافقات الائتمانية الصادرة لبعض الزبائن والسماح باستخدام هذه التسهيلات قبل استيفاء الشروط والضوابط المقررة.
- استمرار العمل في تلك المصارف بموافقات انتهت مدة صلاحيتها دون تجديدها.
- عدم التزام تلك المصارف بضرورة المواعمة بين إجمالي القروض والتسهيلات المصرح بها لزبائنها وبين حجم مواردهم المالية المستمرة في أنشطتهم.
- قيام المصرف بمنح تسهيلات جديدة لبعض الزبائن بفرض تغطية تجاوزات قائمة.
- معاناة تلك المصارف من ظاهرة التركيز (مخاطر التركيز)، وهي تركيز جانب كبير من الائتمان الممنوح لعدد محدود من الزبائن، كذلك التركيز في استثمارات المصارف (قطاعا أو مكانيا)، التركيزات في الودائع وتركيزات المساهمين في أسهم المصرف.
- عدم قيام تلك المصارف بإعادة تقييم الأصول التي آلت ملكيتها للمصارف الأخرى للوفاء بديونها¹.

¹ - أسرار فخري، التعثر المالي المصرفي، البنك المركزي العراقي، مرجع سابق، ص 11.

- عدم التزام المصارف بالإفصاح المالي عن كافة المعلومات المالية في ضوء القواعد والضوابط الصادرة عن البنوك المركزية والمعايير الدولية المحاسبية مع أحداث تضليل بمعلومات غير صحيحة والتي تقود متخذي القرارات لاتخاذ قراراتهم، وينعكس ذلك على تصرفاتهم فقيمة تلك المعلومات يمنع من أن تكون متاحة وأكثر تفصيلاً وأكثر صحة ومتاحة في الوقت المناسب والصحيح وأن تكون أيضاً آخذاً في الاعتبار العائد منها.
- عدم قيام مراقبي الحسابات المصارف المتعثرة ببذل العناية الواجبة في إبداء آراء فنية محايدة عن استمرارية تلك المصارف وعدم إبداء آراء فنية متحفظة والتنويه عن الخسائر المتلاحقة لتلك المصارف وتأثيرها على استمراريته في تقارير مراقبي الحسابات لمساهمي تلك المصارف.
- إن المصارف المتعثرة تعاني من نظم رقابية داخلية ضعيفة أو فيها ثغرات متعددة تنعكس على الإدارة وتنعكس على ازدياد المخالفات أو البيئة المشجعة على الجريمة الاقتصادية كالرشوة أو الفساد الإداري.
- ضعف الحكومة المؤسساتية والذي من مظاهره عدم الفصل بين الإدارة والملكية وضعف في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات وفي الإفصاح والشفافية، وفي الرقابة، وفي وضع الخطط المستقبلية ومتابعة تنفيذها.
- عدم وجود إدارات فعالة لإدارة المخاطر.
- ضعف إدارة الائتمان وعدم وجود متابعة فعالة للديون المتعثرة، عدم وجود رقابة فعالة على منح الائتمان وتحصيلها، وعدم وجود مراجعة دورية لتقييم الضمانات¹.

الفرع الثاني: الإشارات الدالة على التعثر

- هناك إشارات تحذير تكاد تكون عامة لدى معظم المؤسسات المصرفية التي تنتهي أحوالهم المالية إلى التعثر:
- تباطؤ النمو في المؤسسات المصرفية قياساً بفترات مماثلة لسنوات سابقة .

¹ - أسرار فخري، التعثر المالي المصرفي، البنك المركزي العراقي، مرجع سابق، ص 12.

- أرقام غير معتادة وغريبة في البيانات المالية للمصرف.
- عدم التوازن بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية وذلك نتيجة عدم قدرة المصرف على التحصيل.
- تغييرات في الإدارة المالية للمصرف.
- عدم الانتظام في سداد الدائنين.
- خسارة المصرف لكبار عملائه.
- عدم قدرة القائمين على إدارة المصرف في تقييم الوضع الراهن وإلى أين يتجه.
- التقدير الخاطئ لمستويات الذروة الموسمية ومنح القرض على أساس هذا التقدير الخاطئ¹.

المطلب الثالث: أنواع ومراحل التعثر المصرفي والآثار الناجمة عنه

الفرع الأول: أنواع التعثر المصرفي

تتعلق نوعية التعثر التي تواجه المصارف بمجموعة من الظروف المتعلقة بالنشاط المصرفي على المستوى الكلي، وكذا بطبيعة العوامل الداخلية المتعلقة بالمؤسسة المصرفية، لذلك يمكن تقسيم التعثر المرتبط بالنشاط المصرفي على نوعين هما:

1/- التعثر المتعلق بالنشاط المصرفي:

يعبر عنه كذلك بالتعثر المتعلق بالمنافسة، وهو بذلك يشير إلى الحالة التي لا يستطيع فيها المصرف المنافسة في السوق المصرفية بشقيه المحلي والعالمي، والتي تترجم بانخفاض الحصة السوقية له (انخفاض حجم عوائده وازدياد التزاماته تجاه الغير)، مما يعني عدم قدرته على الاستمرار والخروج من السوق المصرفي.

وهذا النوع من التعثر يمس مجمل النظام المصرفي (بصورة كلية)، ولكنه يحدث فقط في المصارف التي لا تستطيع مواجهة تحديات شدة المنافسة في السوق المصرفي، بتطبيق نظام الصيرفة الشاملة وتتويج

¹ - عون الله سعاد، د بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي، مرجع سابق، ص 173.

المنتجات وفقاً للمقاييس والمعايير العالمية والقيام بزيادة رأس المال والاعتماد على الكفاءات الإدارية والمصرفية القادرة على مواكبة التطور.

2/- التعثر المتعلق بالمؤسسة المصرفية:

يقع هذا النوع على مستوى المصرف في حد ذاته ويتطلب إجراء تحليل شامل لميزانية السنة المالية وحسابات النتائج (حسب الطبيعة وحسب الوظيفة)، للتعرف على حجم التعثر وأهم العوامل التي أدت إلى ظهوره وكيفية معالجته، ويأخذ التعثر المتعلق بالمؤسسة المصرفية عدة أشكال حسب درجة خطورة التعثر تتمثل في: التعثر المتصل بالمساهمين مباشرة، التعثر المكشوف، التعثر المستتر¹.

الفرع الثاني: مراحل التعثر المالي المصرفي وآثاره.

1/- مراحل التعثر المالي المصرفي:

إن العملية التي يكون فيها المصرف قد بدء بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث هو العسر المالي أو عدم القدرة على سداد التزاماته وإن المصرف يمر بأربعة مراحل واضحة هي :

المرحلة الأولى: النزوع للتسلط الإداري

يكتسب المصرف في هذه المرحلة عيوباً محددة ولكنها مازالت عيوباً كامنة ولم ينتج عنها أية أخطاء أو فساد واضح في أداء المصرف وبالتالي فإن قوائمه ومؤشراته المالية لن تكون ذات أية أهمية في كشف هذه العيوب، وهذه العيوب تتركز في إدارة المصرف وخاصة في المستويات العليا منها ومن أهمها أن يكون المدير العام ذي سلطة مطلقة تهمش وتلغى دور بقية المدراء التنفيذيين أو أن يجمع شخص واحد بين منصبى المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وفي ذلك أيضاً تجسيد للسلطة المطلقة التي تجمع بين التنفيذ والرقابة على التنفيذ وكذلك معانات المصرف من ضعف على مستوى الإدارة المالية وأن يكون غير قادراً على التكيف مع المستجدات من الظروف التي يحيط بها.

¹ - عون الله سعاد، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي، مرجع سابق، ص 173.

المرحلة الثانية: الأخطاء النوعية

يبدأ المصرف في هذه المرحلة بارتكاب أخطاء جوهرية أو ما تسمى بالأخطاء الكارثية وهذه الأخطاء تأتي كنتيجة لتلك العيوب التي يعاني منها المصرف ومثال عليها ضعف الإدارة المصرفية والأخطاء الإدارية والاضرابات العمالية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه.

المرحلة الثالثة: مظاهر الانهيار

وكنتيجة لارتكاب الأخطاء السابقة فإن المصرف يكون في هذه المرحلة قد بدأ بالسير في طريق الانهيار، وتكون أعراض الوصول إلى العسر المالي قد بدأ بالظهور بشكل واضح ومتزايد، وتشير الدلائل والمؤشرات المالية في هذه المرحلة إلى أن هناك فترة ما بين سنة أو سنتين على الأكثر تفصيلاً بين المصرف وبين حالة العسر المالي.

المرحلة الرابع: المأزق - الانهيار الفعلي

هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة وهي عبارة عن مرحلة الانهيار الفعلي والتي يكون المصرف قد وصل فيها إلى لحظة العسر المالي.

إن الضعف في كفاءة الإدارة هو المسؤول الأول والأخير عن حالات تعثر المصرف¹.

الفرع الثالث: آثار التعثر المالي المصرفي

يترتب عن التعثر المصرفي مجموعة من الآثار التي تمتد إلى القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وإلى القطاعات التي يتعامل معها المصرف بصفة خاصة، ويمكن إبراز أهم آثار التعثر المصرفي في النقاط التالية:

¹ - أسرار فخري عبد اللطيف، التعثر المالي المصرفي، البنك المركزي العراقي، مرجع سابق، ص 6.

1/- تباطأ النمو الاقتصادي:

إن توسع ظاهرة التعثر المصرفي يؤدي إلى التأثير على النمو الاقتصادي بسبب انخفاض عمليات التحويل للمشاريع وخاصة المشاريع الجديدة.

1/-التأثير على الدخل القومي وإيرادات الموازنة العامة:

يؤدي التغير المالي المصرفي إلى حرمان الموازنة العامة للدولة من جزء هام من الموارد السيادية، وانخفاض حصيللة الضرائب المحولة للدولة من الجهاز المصرفي.

2/- انخفاض الثقة في الجهاز المصرفي:

إن التعثر يؤدي إلى تقليل الثقة بالجهاز المصرفي مما يخفض من التعامل مع المصارف، وبالتالي انخفاض الودائع.

3/- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج:

إن رأس المال يبحث دائماً عن الأمان والبيئة الاقتصادية والمالية المستقرة، ويصبح أمر عودته في ظروف معينة مشكوكاً فيه.

4/- التأثير على البنوك المحلية:

عند حصول ظاهرة لتعثر المصرفي سيؤدي ذلك إلى قيام المصارف في الخارج بتقليص التعامل مع المصارف المحلية المتعثرة وتخفيض خطوط الائتمان الممنوحة لهذه المصارف أو تقوم بفرض شروط مشددة عند منح التسهيلات المصرفية وتطلب إيداعات نقدية مباشرة تغطي سلفاً قيمة كامل تعاملاتها الخارجية سواء في مجال اعتمادات الاستيراد أو غيرها وهذا له أثر سلبي على عمليات الاستيراد¹.

¹-. عون الله سعاد و بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي - بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد (19) 2018، ص ص 171-188.

15- التأثير على المشاريع والشركات:

إن تعثر المصارف يؤدي إلى تخفيض حجم عمليات التمويل بسبب الصعوبات في السيولة مما يؤدي إلى ضغوطات في تمويل إنشاء المشاريع الجديدة وصعوبات في تمويل رأس المال العامل للشركة القائمة.

16- التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر:

وذلك باعتبار أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على قدرة المصارف وكفاءتها وسمعتها، وبالتالي في حالة تعثر المصارف نقل الموارد ورؤوس الأموال من الخارج وتتعثر مشروعات التنمية في البلاد.

المطلب الرابع: ثوابت التعامل مع التعثر المصرفي والقضايا التي يثيرها**الفرع الأول: ثوابت التعامل مع التعثر المصرفي .**

يجب التعامل مع التعثر المصرفي بواقعية وتفاعلية من خلال عدد من الثوابت يمكن إلقاء الضوء عليها كالتالي:

- يجب التعامل مع التعثر باعتباره ظاهرة يومية بالبنوك، بالفعل الهادئ وبأساليب قهرية، لأن تثبيت الثقة لا يصلح معها إلا سياسة الإصلاح الهادئ الهادف.
- يتطلب التعامل مع التعثر المصرفي بشفافية عالية من البنوك ورقابة أكثر ومظلة حمائية أكبر من البنوك المركزية.
- تعتبر عملية توقيف أوضاع الديون المتعثرة من الأمور الحكيمة التي يرجع تقديرها للبنوك، أيا كانت النتائج المترتبة على ذلك طالما واكبتها شفافية تامة ومنهج متعارف عليه لذا تفرض الأوضاع الائتمانية تحدي كبير لمواجهة تداعيات خطيرة بترتيبات جديدة في ظروف مختلفة تقود الجهاز المصرفي لمرحلة غامضة في مواجهة التعثر المصرفي في ظل مستقبل مجهول¹.

¹ - عون الله سعاد و بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي - بالإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 176.

- إن الحلول الأكاديمية لحالات التعثر المصرفي قد تبدو معرفة، إلا أن الصعوبات تكمن في التنفيذ العملي لها وسط البيئة القانونية الحالية.
- يجب أن تترك القدرة التفاوضية بين البنوك وعملائها المتعثرين تعمل بحرية كاملة بينها للاتفاق على السياسات الأكثر ملاءمة للطرفين.
- إن الاتجاه إلى تسهيل الأصول غير المنتجة لأنشطة التي تعاني تعثراً ولا يرجى شفاء منها إنما يعد أمراً ضرورياً.
- إن السمات الرئيسية للأجهزة المصرفية المتحضرة تتمثل في المراجعة المستمرة، وتطوير آليات الاستكشاف المبكر التي تقود إلى التعثر المصرفي.

الفرع الثاني: القضايا التي يثيرها التعثر المصرفي

- القواعد الحالية بشأن الحد الأقصى للتمويل الممنوح للعميل الواحد ومدى الحاجة إلى تعديلها وإعادة النظر في مديونيات العملاء المتعثرين الجادين بمنحهم تسهيلات جديّة وجدولة المتأخرات وتخفيض أسعار الفائدة للخروج من هذه الأزمة.
- جوانب القصور في العملية وسبل معالجتها ووضع أسس جديدة وقواعد وضوابط محددة لمنح الائتمان وجديّة دراسات الجدوى وتوفير البيانات والمعلومات عن الأنشطة الاقتصادية.
- أثر النفوذ السياسي المتزايد لكبار رجال الأعمال على القرار الائتماني.
- السعي لابتكار أوعية ادخارية جديدة لتنشيط سوق الادخار في ظل التراجع في نشاط البورصة.
- دور البنك المركزي في الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي.
- كيفية تدعيم آليات الإنذار التي تساعد على اكتشاف ومواجهة الممارسات التي تهدد سلامة العمل المصرفي¹.

¹ - عون الله سعاد، بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي - بالإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 177-176.

- وعليه تتطلب إدارة التعثر المصرفي تضافر مجموعة من الأساليب والإجراءات المكتملة لبعضها البعض، سواء من حيث تجنب المصارف من الوقوع في صعوبات تؤدي إلى ظهور مشكلة التعثر أو التقليل من الآثار السلبية بواسطة توفر إمكانية الاستمرارية للمصرف من جديد أو تصفيته من النشاط المصرفي بأقل تكلفة ممكنة، ويرصد مختلف الإجراءات والأساليب التي استخدمتها الدول أثناء.

المبحث الثاني: البعد التاريخي للفشل المالي المصرفي والأزمات المصرفية

تتميز جميع الأزمات عند بدايتها بالمفاجأة، نقص المعلومات، تصادم الأحداث، فقدان السيطرة، والذعر وغياب الحل الجذري، ويمكن تصنيف الأزمات إلى نوعين:

- الأزمات المالية (Financial crisis).
- أزمات اقتصادية (Economic crisis).

الشكل رقم 01: أنواع الأزمات وتصنيفها



المرجع: نرمين محمد غسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالتعثر المالي في المصارف السورية، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في السواق المالية، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2016،

المطلب الأول : مفهوم الفشل المالي المصرفي والأزمات المصرفية**الفرع الأول : الأزمات المالية FINANCIAL CRISIS**

تمثل الأزمات المالية حدوث انهيار في النظام المالي كاملاً مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية مع انكماش في الاقتصادي الكلي، حيث يحدث تدهور حاد في الأسواق المالية إذ تتدهور القيم السوقية للأسهم والسندات وتخفض أسعار الصرف على نحو كبير ومن أنواعها:

1/- الفشل المالي المصرفي الفردي (INDIVIDUAL BANKING FAILURE):

هو الحالة التي تضعف فيها قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها وتتأثر علاقتها المالية نتيجة زيادة نسبة الأصول المتعثرة لديها، مما يؤدي إلى تآكل قاعدتها الرأسمالية (buffer)، حتى تصبح قيمة المصرف السوقية الصافية سالبة، حيث يمر المصرف المعسر الذي يرتفع احتمال وقوعه بالفشل المالي الكلي بمرحلتين: ***مرحلة نقص السيولة:** تقوم المؤسسة المصرفية بإقراض معظم الودائع لديها وتشغيلها في استثمارات متنوعة الأجل مقابل احتفاظها بنسبة منخفضة من السيولة لتغطية عمليات السحب اليومي، وفي حال تجاوز عمليات السحب اليومي نسبة السيولة المحتفظ بها¹.

يجد المصرف نفسه أمام نقص في السيولة، ويكون غير قادر على الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائنيه (المودعين وأصحاب السندات) حتى لو كانت القيمة الحالية لأصوله موجبة، وتترافق أزمة السيولة المصرفية مع امتناع المؤسسات المصرفية عن توزيع الأرباح النقدية على المساهمين، وتوالي الخسائر التشغيلية لأكثر من عام.

***مرحلة أزمة الائتمان (Crunch Credit):** وهي امتناع المؤسسة المصرفية عن منح الائتمان نتيجة تخوفها من انخفاض نوعية محفظة القروض لديها، وتعثر نسبة كبيرة من محفظة القروض لديها (Non performing loans) نتيجة ظروف الاقتصاد غير الملائمة، أو عندما لا تمنح إدارة الائتمان المصرفية

¹ - العامري محمد علي إبراهيم، البدوي حنان غانم فخور، الأزمة المالية: الأشكال، المؤشرات، النماذج والعدوى المالية- دراسة نظرية تحليلية للأزمة الآسيوية، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 15، 2009، ص17.

القروض للعملاء، بناء على أسس علمية ودراسات جدوى واقعية، وخاصة عندما يكون لهؤلاء المقترضين ملاءة مالية مشكوك فيها، ما يؤدي إلى زيادة احتمال عجز هؤلاء العملاء عن السداد.

وعليه ينتج الفشل المالي المصرفي الفردي من تعرض المركز المالي المصرفي المفرط للمخاطر المالية التالية: مخاطر السوق، المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، العدوى والخطر المعنوي وتم شرح كل من هذه المخاطر بإيجاز كما يلي:

- **مخاطر السوق:** هي المخاطر التي تنشأ من الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة، والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف، والتقلبات في القيم السوقية للأوراق المالية والسلع.
- **المخاطر الائتمانية:** هي المخاطر التي تتمثل بعدم مقدرة المدينين على الوفاء بالالتزامات المترتبة بذمتهم بسبب مخاطر السوق، ما يرفع حجم القروض المتعثرة، و يدخل المصارف في فشل وإعسار مالي، قد يكون بداية لحدوث أزمة مصرفية شاملة.
- **مخاطر السيولة:** هي المخاطر التي تنجم عادة عن إقدام المودعين على سحب ودائعهم بمبالغ في وقت قد لا تتوفر فيه لدى المصارف السيولة الكافية لتغطية هذه السحوبات كبيرة جماعيا وتعتمد شدة هذا الخطر ودرجته على قرارات إدارة المصرف المتعلقة بإدارة الأصول والمحافظة الاستثمارية لديها¹.
- **مخاطر تدني رأس المال المصرفي:** إن وضع حدود دنيا ملائمة لمتطلبات كفاية رأس المال لكل مصرف يعكس قدرته على امتصاص الخسائر وحجم المخاطر التي يجب أن يأخذها في الحسبان فرأس المال المصرفي الخاص يمثل عنصر أمان، فهو مصدر للتمويل يساهم في امتصاص الخسائر والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كل من المودعين والمقترضين، كما يوفر قاعدة للنمو المستقبلي.
- **العدوى:** يقصد بها امتداد تأثير الاضطرابات المالية، التي تواجه مصارف معينة إلى مصارف أخرى، ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي، ويعد الهروب الجماعي للودائع إلى مصارف أجنبية خارج الدولة (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي.

¹ - Keegan, Mary, Management of Risk "Principles and Concepts", HM Treasury, Working Papers, October 2004,p9.

▪ **الخطر المعنوي (خطر الإزاحة):** يتمثل الخطر المعنوي في إفراط تدخل الدولة في تحديد اتجاهات سياسة الإقراض للنظام المصرفي عن طريق إلزام المصارف بتوجيه القروض نحو قطاعات محددة (كالقطاع العام)، بينما تكون توقعات التسديد على المدى البعيد غير مؤكدة، إلا أنه يؤمل أن يتم تحمل المخاطر المترتبة على ذلك من السلطات الحكومية.

2/- الأزمة المصرفية العامة (CRISIS BANKING SYSTEMATIC):

هي امتداد العدوى في نقص السيولة المصرفية من المصرف المتعثر إلى المصارف الأخرى، فالأزمة المصرفية العامة هي الحالة التي يصاب فيها النظام المصرفي بالشلل، حيث تفوق القيمة السوقية للالتزامات المصارف القيمة السوقية لأصولها، ما قد يدفع بالمصارف السليمة مالياً إلى إفلاس أبوابها¹.

إذ إن ضعف المراكز المالية لعدد كبير من المصارف يزعزع الثقة في النظام المصرفي، ويؤدي إلى عدم قدرة معظم المودعين على التمييز بين المصارف ذات المراكز المالية الضعيفة والمصارف ذات المراكز المالية السليمة، وذلك بسبب عدم وضوح المعلومات، فإن المودعين نتيجة لوقوعهم بأزمة ثقة (Crisis Confidence) سبب خوفهم من احتمال عدم قدرة المصارف على تلبية طلبات السحوبات، مهما كانت حقيقة المركز المالي للمصرف، متسببين بذلك بحالة من الذعر الجماعي المصرفي² (Panic Banking) يترافق مع قيام المصارف بتجميد الودائع وإغلاق بعض فروعها عدة أيام، حيث قد يستنفد رأس مال الجهاز المصرفي، ما يؤدي إلى إرغام السلطات النقدية على التدخل لتقديم الدعم لهذه المصارف، أو قد تلجأ السلطات النقدية لإعادة هيكلة المؤسسات المصرفية، وتأميم بعضها ودمج بعضها الآخر.

وتعد الأزمة المصرفية عامة عندما تستوفي شرطين أساسيين هما:

¹ - نزمين محمد غسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالتعثر المالي في المصارف السورية، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في السواق المالية، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2016، ص 15.

² - للذعر المصرفي شروط منها:

- أن يزيد حجم المديونية القصيرة الأجل (القروض القصيرة الأجل) عن الأصول القصيرة الأجل، أي عدم وجود سيولة كافية لتمويلها.
- محدودية حجم المؤسسات المالية المصرفية (صغر حجم الأصول المصرفية)، ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء بحاجات المستثمرين من القروض القصيرة الأجل، ينظر: نزمين محمد غسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالتعثر المالي في المصارف السورية، مرجع سابق، ص 15.

1/- ظهور علامات واضحة على الفشل المالي في عدد كبير من المصارف، لتشمل النظام المصرفي كله (ارتفاع نسبة الخسائر التشغيلية لإجمالي الأصول وتراكمها لأكثر من 03 سنوات، الانخفاض الكبير في نسب السيولة، زيادة سحوبات الودائع، وارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لتفوق 10%، تصفية بعض المصارف وإعلان إفلاسها أو دمجها بمصارف أخرى، حدوث حالات تأمين مصرفي).

2/- إجراءات تدخلية واسعة النطاق لحماية الجهاز المصرفي من قبل المصرف المركزي وواضعي السياسات النقدية، وما تتخذه الحكومة من تدابير طارئة مثل تجميد الودائع، وتعطيل العمل بالمصارف بعض الأيام، أو فرض نظام عام لتأمين الودائع.

أما إجراءات السلطات النقدية التدخلية فتعد واسعة النطاق في القطاع المصرفي، إذا جرى استخدام ثلاثة على الأقل من الإجراءات الستة التالية:

▪ التوسع في العرض النقدي، ودعم السيولة المصرفية من المصرف المركزي، وضخ الأموال على نحو واسع النطاق، عندما يتجاوز هذا الدعم 05% من نسبة الودائع للنتائج المحلي الإجمالي.

▪ ارتفاع تكاليف إعادة الهيكلة المصرفية، وذلك عندما تتجاوز النسبة المعيارية 03% من الناتج المحلي الإجمالي

▪ تأمين عدة مصارف من المصارف ذات الحصة السوقية الكبيرة.

▪ الاستحواذ الكبير على الأصول المصرفية بما يتجاوز ال 05% من الناتج المحلي الإجمالي من مؤسسات مصرفية دولية كبيرة.

▪ إجراءات قانونية لتجميد الودائع الكبيرة، وإغلاق فرع أو أكثر من فروع المصارف الكبيرة عدة أيام أو تصفية بعض المصارف نهائياً¹.

▪ وتبدأ نهاية الأزمة المالية المصرفية عندما يتحقق معدل نمو موجب في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نمو حجم الائتمان وفي فترة لا تقل عن عامين متتاليين

¹ - نرمين، محمد غسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر للفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، مرجع سابق، ص ص 17-16.

الفرع الثاني: الازمات المصرفية.

1/- تواتر الازمات المصرفية:

يزخر التاريخ الاقتصادي بعدد هائل من الازمات المصرفية، فبعد الحرب العالمية الثانية تبين أن امتلاك المؤسسة المصرفية لحجم كبير من الموجودات لا يعني إطلاقاً أنها قادرة على سداد التزاماتها عند استحقاقها .

فبعد ظهور موجات الكساد العالمية تبين أن تحقيق المؤسسة المصرفية للأرباح ليس ضماناً كافياً لقدرتها على سداد التزاماتها، حيث أفلست عدة مؤسسات مصرفية، كانت قد حققت أرباحاً وتمتلك صافي راس مال عاملاً موجباً، لكنها وقعت في أزمة سيولة بسبب عدم امتلاكها رصيداً نقدياً كافياً لسداد التزاماتها الجارية وتغطية طلبات سحبوات ودائع العملاء.

فقد كانت الازمات المصرفية المنفردة نادرة الحدوث نسبياً بسبب وجود قيود على تحويلات رؤوس الأموال و انتقالها، لينعكس بعد ذلك اتجاه الازمات، لتسود الازمات المصرفية خلال الفترة الزمنية الممتدة بين الأعوام (1975-2000)، ويمكن تفسير ذلك بسياسات التحرير المالي والتطور والابتكار الحاصل في أدوات التمويل (المشتقات)، وظهور أنظمة المدفوعات الإلكترونية، التي ساهمت في زيادة مخاطر العمل المصرفي، والتي فرضت على بعض الدول هيكلة نظامها المصرفي في أواخر التسعينيات بسبب تدهور أداء المصارف في بعض دول حتى أدت إلى تدخل الحكومات لدعم المصارف وإنقاذها من هذه الازمات¹.

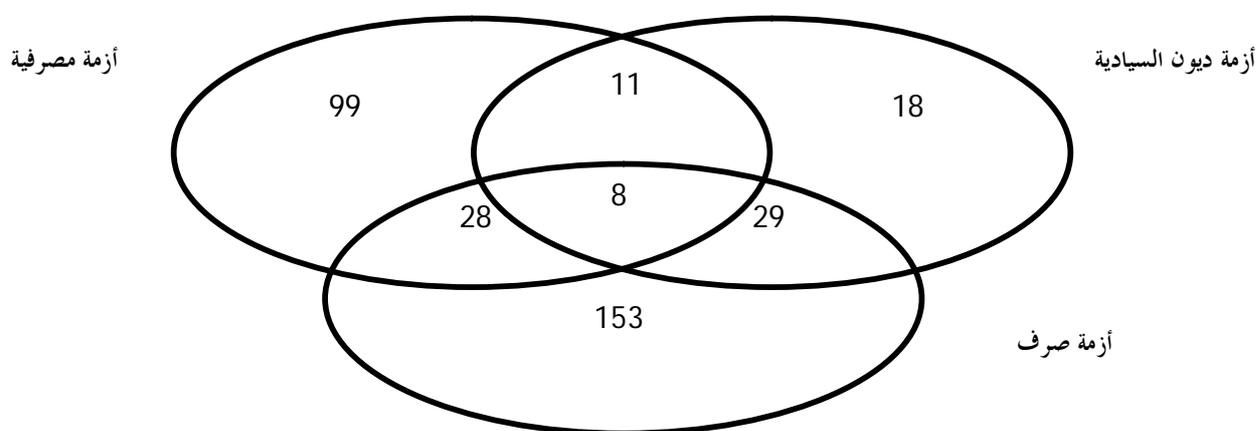
وتشير التجارب السابقة في الازمات إلى النمط التالي:

إن عدد أزمات الصرف والازمات المصرفية في الاقتصاديات الناشئة يشكل ضعف عدد الازمات في الدول الصناعية.

¹ - نرمين، محمد غسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر للفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، مرجع سابق، ص 21.

يمكن أن تشهد الدولة كلا النوعين من الأزمات في الوقت نفسه، حيث يغذي كل منهما الآخر، فقد وقع بين عامي (1970-2011) 99 أزمة مصرفية منفردة 10 منها في الأعوام بين (2008-2011) و 153 أزمة صرف منفردة، 18 أزمة ديون سيادية منفردة، 68 أزمة مزدوجة (توأم)، و 8 أزمات ثلاثية. فكما يتضح من الشكل (02) أن الأزمات المزدوجة الأكثر تكرارا مع أزمة ديون سيادية، تليها الأزمة التي تترافق فيها أزمة صرف مع أزمة مصرفية، بينما الأزمة المزدوجة الأقل شيوعاً هي تلك التي تترافق فيها الأزمة المصرفية مع أزمة الديون السيادية:

الشكل رقم 02: مخطط تواتر الأزمات المالية على اختلاف أنواعها بين عامي (1970-2011)



Source: Leaven, L. and Valencia, F. Systemic Banking Crises Database: An Update, p17.

الفرع الثالث: تعريف الفشل المالي

يمكن تعريف الفشل المالي المصرفي في ظل حقيقة أن استمرار أي مصرف في عمله مرهون بأمرين

اثنين¹:

1/- تحقيق أقصى عائد ممكن من الموائمة بين أهداف الربحية والسيولة ودرجة المخاطر المرافقة للاستثمارات المصرفية.

¹ - غريب أحمد محمد، مدخل محاسبي مقترح لقياس التنبؤ لتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع العمال العامل المصرفية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 3، العدد 1، مصر، 2011، ص 11.

2/- مواجهة الالتزامات التي تترتب عليه اتجاه المودعين والمساهمين وتجاه حملة الأسهم والسندات في أوقات استحقاتها دون أن يتعرض بسببها إلى اضطرابات مالية خطيرة أو إلى نقص كبير في السيولة قد ينهب وجوده.

الفرع الرابع: أمثلة لظاهرة الفشل المالي المصرفي

1/- أزمة الرهن العقاري 2007-2008 (Sub Prime Crisis Loans):

تشكل الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) مثالا لأزمة المصرفية العامة، ولكنها في نفس الوقت تعبر عن أزمة رقابة وسوء إدارة للالتزامات المالية المصرفية، إذ تعود جذور أزمة الرهن العقاري التي أصابت الأسواق المالية الأمريكية إلى الفقاعة السعرية (Bubble Price)، التي ترافقت مع ازدياد استخدام المشتقات، وخاصة التوريق إضافة إلى فشل الجهات الرقابية والإشرافية في ضبط المضاربات العقارية وازدياد الطلب على نحو وهمي وكبير.

وكان من أول ضحايا الأزمة المالية العالمية مصرف الاستثمار (Brothers Lehman) الذي استثمر بشكل كبير في التزامات الدين المضمونة (DDO) والمنخفضة الجودة، حيث أعلن إفلاس المصرف بعد أن انخفض سعر سهمه في السوق المالي خلال سنة فقط من 67 دولار إلى 3.65 دولار في أيلول 2008.

أما شركة التأمين الأمريكية (AIG) والتي تعد أكبر شركة تأمين في السوق الأمريكية، فقد قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالاستحواذ (Takeover Government) على 80% من رأس المال الشركة في 16 أيلول لتفادي إفلاسها.

وقد أدت أزمة الرهن العقاري إلى تحول مصرفي الاستثمار غولدمان ساكس (Sax Goldman)، ومصرف مورغان ستانلي (Stanly Morgan) إلى مصارف تجارية حيث سمح لهما المصرف الفدرالي الأمريكي باستقبال الودائع لتوفير السيولة الضرورية لهما بعد أن كان محظورا على مصارف الاستثمار تلقي الودائع¹.

¹ - نرمين محمد غسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالتعثر المالي في المصارف السورية، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في السواق المالية، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2016، ص24-23.

ويوضح الجدول التالي خسائر عدد من المؤسسات المالية العالمية نتيجة انكشافها على سوق الرهن العقاري الأمريكية، والتي أخذت نمط تخفيض في قيمة أصولها.

الجدول رقم 06: خسائر المؤسسات المالية العالمية نتيجة انكشافها على سوق الرهن العقاري الأمريكي

الخسائر (مليار دولار)	المؤسسة المالية
40.7	Citigroup
38	UBS
31.7	Merrill Lynch
15.6	HSBC
14.9	Bank of America
12.6	Morgan Stanley
12	Royal Bank of Scotland
46	Lehman Brothers

Source: Patrick Artus & Autres "La Crise des Supprimes" Rapports du conseil d'analyse économique, p74.

1/2 - المتاجرة بالمشتقات والفشل المصرفي الفردي:

مصرف (Société Générale) واضطراب مركزه المالي عام 2008: ¹

اقترب مصرف (Société Générale) من الوقوع في الفشل المالي، عندما خسر الموظف المسؤول عن التداول بالمشتقات في مصرف سوسيتيه جنرال جيروم كيرفيل (Jerome Kerviel) أكثر من 4.9 مليارات يورو، وهو يضارب على العقود المستقبلية المشتقة من مؤشرات الأسهم الأوروبية بشكل أساسي (Euro Stoxx 50, Xetra DAX and FTSE 100) حيث قام بشراء عقود مستقبلية على هذه المؤشرات بما

¹ - Autre patrick and autre ,la crize des supprimes ,rapports des conseil d'analyse economique , la documentation française ; paris (2008),p 74.

يعادل 50 مليون يورو، وذلك في بداية كانون الثاني 2008، متسببا في فضيحة اختلاس وتزوير للملفات، واقتحام لأنظمة¹.

حواسيب المصرف، اكتشفها المصرف مصادفة في أثناء عملية تحقيق المصرف إلى زيادة رأس ماله بمقدار 2.5 مليار يورو لتغطية خسائر المصرف الناتجة عن عمليات جبروم الاحتمالية، فقد كان ماهرا إخفاء خسائره بغض الطرف عن هذه العمليات العالية الخطورة عندما كانت تداولاته تحقق أرباحاً².

وغيرها من الأزمات مثل أزمة مصرف بيرنغ (Bank Bearing) عام 1995، وأزمة مصرف البتراء سنة 1977، وأزمة دول جنوب شرق آسيا ما بين سنتي 1997-1998.

المطلب الثاني: أنواع الفشل المالي المصرفي

• الفشل المالي المصرفي:

يستخدم للإشارة إلى المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس، وانتهاء حياة المؤسسة المصرفية، أي تلك المرحلة التي يتعرض فيها المصرف إلى اضطرابات مالية خطيرة، بحيث يكون غير قادر على سداد التزاماته تجاه الآخرين (مثل طلبات سحبيات الودائع، التزاماته تجاه حملة السندات والقروض بين المصارف)، فتتجاوز قيمة التزاماته قيمة أصوله وتصبح قيمة رأسماله سالبة و تتمثل مختلف أنواعه في :

1/- الفشل الاقتصادي (Economic Failure)

أي فشل المصرف في تحقيق هدفه كمؤسسة اقتصادية مصرفية، تعمل في ظل ظروف اقتصاد ما، حيث يعرف الفشل الاقتصادي المصرفي بأنه: "الحالة التي يعجز فيها المصرف عن تحقيق الهدف الأساسي له، وهو تحقيق عوائد من استثماراته ومحفظه قروضه تساوي على الأقل تكاليفه التشغيلية والتكلفة المتوسطة المرجحة لمصادر تمويله أو تفوقها، سواء الداخلية منها أم الخارجية (الودائع+ السندات + رأس المال).

¹ - John C.hull,option; future and other derivatives, 8th e.d , prantice – Hull, 2011, p37

² - نزمين محمد غسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، ج ع السورية، جامعة دمشق، ص 23-24.

أي عدم قدرة الإدارة المصرفية على تحقيق عائد على الاستثمار، يفوق معدلات الفائدة السائدة في السوق، ويتلاءم مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات، أي عدم قدرة المصرف على تحقيق عوائد متلائمة مع درجة المخاطرة، ومرضية للمساهمين ولحملة السندات وللمودعين (أصحاب المصالح).

2/- الفشل المالي (Failure Financial)

وله مرحلتان:

أ/- الإعسار المالي (أزمة نقص السيولة): وهي المرحلة التي تكون فيها المؤسسة المصرفية غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها مع أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي التزاماتها، حيث تمتاز هذه الحالة بضعف في ربحية المصرف وضعف في التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة¹.

وقد يستطيع المصرف تجاوز حالة نقص السيولة لديه من دون وقوعه في الفشل المالي الكلي، وذلك ببيع بعض موجوداته لتغطية التزاماته المستحقة والعاجلة.

ب/- الفشل المالي الكلي: هي المرحلة التي تلي الإعسار المالي، حيث تكون المؤسسة المصرفية فيها قد تعرضت للخسائر بشكل كبير، وتكون قريبة من الإفلاس وعاجزة عن سداد التزاماتها، إضافة إلى كونها تعاني تراكما فتتجاوز القيمة السوقية لالتزاماتها القيمة السوقية لموجوداتها، أي أنها حتى لو قامت ببيع موجوداتها بأكملها لن تكون قادرة على تغطية كامل التزاماتها، و تكون قيمة رأس المال المصرفي سالبة².

ويمكن التمييز بين مرحلتي الإعسار المالي والفشل المالي الكلي على اعتبار أن مرحلة الإعسار المالي المؤقت تسبق مرحلة الفشل المالي الكلي، وقد لا تؤدي إليه بالضرورة والجدول التالي يوضح الفرق بينهما³:

¹ - العريبي نضال، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية 58 والقانونية، المجلد 23، العدد 2، 2007، ص 30 .

² - غريب أحمد محمد، مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، المرجع السابق، ص 11 .

³ - أكرم الطويل عمار، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 58

الجدول رقم 07: يوضح الفرق بين الإعسار المالي والفشل المالي الكلي

والفشل المالي الكلي	الإعسار المالي
أي مرحلة التوقف كلياً في سداد الالتزامات ما يؤدي إلى إعلان الإفلاس وتوقف النشاط المصرفي.	أي مرحلة النقص في العوائد والسيولة على المدى القصير أو توقفها، وعدم القدرة على سداد الالتزامات القصيرة الأجل في مواعيدها.

المرجع: أكرم الطويل عمار، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص58.

المطلب الثالث: مراحل ومظاهر الفشل المالي المصرفي

الفرع الأول: مراحل الفشل المالي المصرفي الكلي.

1- مرحلة التعثر:

تتميز هذه المرحلة بحدوث:

- انخفاض في الطلب على خدمات المصرف.
- انخفاض الحصة السوقية للمصرف وضعف قوته التنافسية.
- زيادة التكاليف التشغيلية وعدم كفاية رأس المال الأساسي.
- تراكم الخسائر المالية التشغيلية لأكثر من 3 سنوات.
- ارتفاع نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض¹.

¹ - أكرم الطويل، ، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في غزة، مرجع سابق، ص 12.

2/- مرحلة الإعسار المالي:

ترتفع في هذه المرحلة مخاطر السيولة، حيث تواجه الإدارة المصرفية صعوبات في تأمين السيولة النقدية اللازمة لمقابلة التزاماتها الجارية المستحقة ولتمويل أهداف النمو المخطط لها، وذلك على الرغم من امتلاك المصرف لأصول تزيد في قيمتها السوقية عن قيمة التزاماته الإجمالية.

أي يكون المصرف أمام "أزمة سيولة"، فيجد المصرف نفسه عاجز عن تحقيق معدل ربحية مقبول إضافة إلى ارتفاع نسبة سحبوبات المودعين لحجم الودائع.

وغالبا ما تتجه إدارة المصرف في هذه المرحلة إلى فرض العديد من الإجراءات المتشددة، منها تقليص النفقات التشغيلية، تسهيل بعض الموجودات الثابتة وإعادة هيكلة محفظة القروض المتعثرة، وقد تمتد هذه الإجراءات إلى إغلاق بعض الفروع.

3/- مرحلة الفشل المالي الكلي:

هي الحالة التي يكون فيها المصرف عاجزا عن مواجهة التزاماته المستحقة، وتكون قيمة أصوله السوقية أقل من قيمة التزاماته السوقية، أي يكون المصرف في حالة عجز تام عن تسديد التزاماته، وتكون قيمة المصرف السوقية الصافية سالبة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعلان إفلاسه وتصفيته، أو إعلان اندماجه بمصرف آخر أو تأميمه¹.

الفرع الثاني: مظاهر مراحل الفشل المالي في المؤسسات المالية

تشير العديد من الدراسات العلمية المقدمة بالآزمات المالية أن المؤسسات المالية التي قد تتعرض إلى الفشل المالي يكون لها مظهران:

¹ - إكرام الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في غزة، مرجع سابق، ص 13.

1- المظهر الاقتصادي:

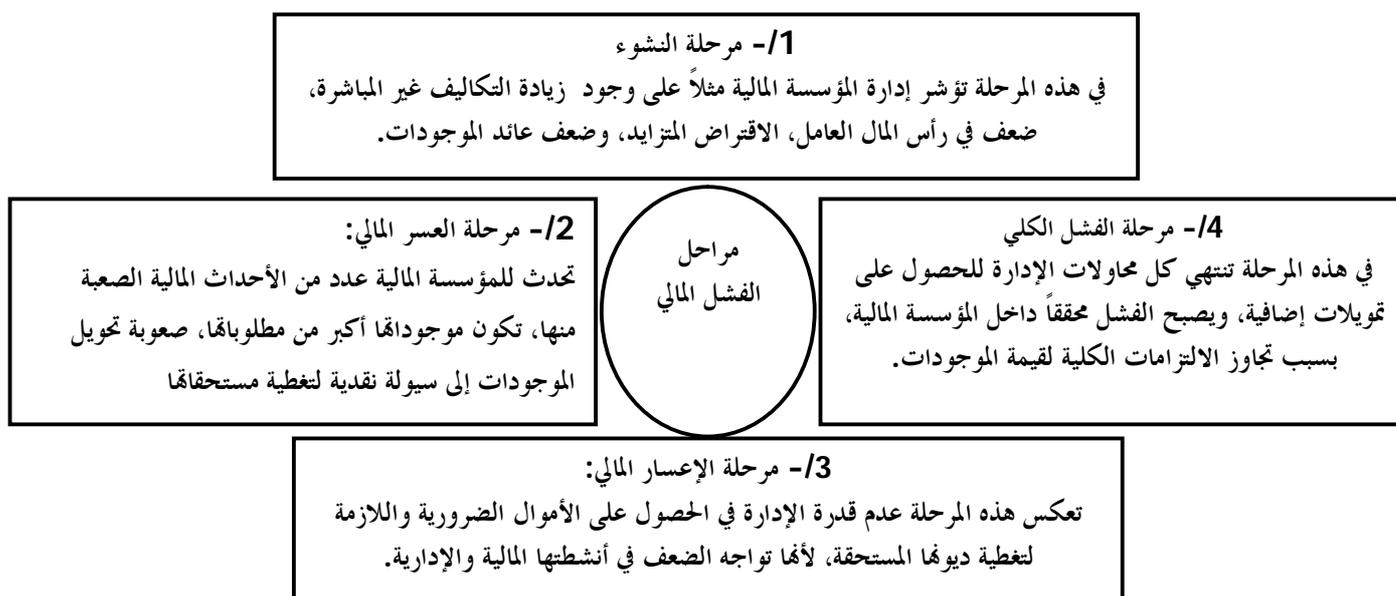
يتمثل فشل المؤسسات المالية في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة فيها وتتنطبق هذه الحالة على الشركة في تحقيق عائد على الاستثمار أقل من التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة فيه .

2- المظهر مالي:

يتمثل في وصول الشركة إلى درجة العسر المالي أو إلى ما هو أبعد من ذلك أي إلى وضع التصفية القانونية، وتعد المؤسسة من الناحية القانونية عندما تصبح القيمة الدفترية لموجوداتها أقل من القيمة الدفترية لالتزاماتها، لكنها تصل إلى حالة التصفية أو الإفلاس المالي عندما تعجز عن تسديد ديونها.

ومن جانب آخر فإن المؤسسة المالية عندما تتعرض للفشل المالي أي قبل وصول إلى مرحلة الإفلاس والتصفية فإنها تمر بأربعة مراحل أساسية ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي¹:

الشكل رقم 03: مراحل الفشل المالي في المؤسسات المالية



المرجع: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 37، 2007، ص 312-342.

¹ - أشكي عبد الستار عبد الغني البريفكاني، نموذج ألتمان من النظرية والتطبيق، دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية للتنبؤ بالفشل المالي، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 37، 2017، ص 270.

المطلب الرابع: أسباب الفشل المالي المصرفي**الفرع الأول: أسباب الفشل المالي المصرفي الفردي****1/- غياب الشفافية، ضعف جودة الإفصاح وعدم تماثل المعلومات:**

تظهر مشكلة عدم تماثل المعلومات (Non- Asymmetric Information) عندما يكون لدى أحد الأطراف العملية المالية معلومات أكثر من الآخرين، ما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر على نحو سليم، وينتج منه اتخاذ قرارات خاطئة، وتحدث هذه الحالة في حال عدم قيام المصرف بالتحقق من سلامة المركز المالي والتدفقات النقدية التشغيلية، وصحة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المقترض، واستخدام هذه القروض في غير الغرض الذي منحت لأجله، أو في مشاريع ليست لها جدوى اقتصادية وتواجه نقصاً في الطلب، ومن الممكن في الوقت نفسه أن تساهم حالة عدم تماثل المعلومات في انتشار سلوك القطيع وحدث الذعر المصرفي بسبب سريان الشائعات عن حقيقة المركز المالي المصرفي¹.

2/- التدهور السريع في نسب كفاية رأس المال:

نتيجة لانخفاض القيمة السوقية للأصول المصرفية عن القيم السوقية للالتزامات المصرفية، وذلك بسبب سوء إدارة محفظة الائتمان، وعدم مطابقة المدى الاستحقاقى لكل من الأصول والخصوم المصرفية.

3/- ارتفاع رصيد القروض المتعثرة وانخفاض معدل التغطية:

يعد تجاوز نسبة القروض المتعثرة لـ 10% من إجمالي القروض الممنوحة، وانخفاض نسبة المخصصات المشككة لتغطيتها لإجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية، مؤشراً على عدم كفاءة أداء إدارة الائتمان المصرفي، وانخفاض جودة محفظة الائتمان وبداية لظهور مشكلات في سيولة المصرف، إذ تؤدي القروض المتعثرة إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف، وتعرض المصرف المقرض لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار عند تحول القرض المتعثر إلى قرض معدوم وخاصة في حالة عدم وجود ضمانات كافية لتسديد الدين المعدوم، وفي محاولة لتخفيض الخسائر الناجمة عن عدم السداد إلى أدنى مستوى

¹ - زينوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء المصارف، الجزائر، 2009، ص 5.

ممكن والوصول إلى منظومة مؤشرات مبكرة عن حالة القروض على نحو فردي، منعاً لتحويلها إلى قروض متعثرة، تم تقسيم أسباب تعثر القروض المصرفية إلى ثلاث مجموعات كالتالي:

أ/- مجموعة أسباب متعلقة بالمصرف:

▪ **خلل في الدراسة الائتمانية:** فعدم دراسة المركز المالي للعميل المقترض وتحليله بشكل كامل ودقيق من حيث الملاءة وسياسات الإدارة والتشغيل، وحجم تدفقاته النقدية التشغيلية، ومدى تناسبها مع توقيت تسديد أقساط القرض، والغاية من القرض واعتماد المصرف على قيمة الضمان في منح الائتمان أكثر من اعتماده على جدوى المشروع المقترض، وعدم متابعة الأوضاع المالية للمقترض، إلا بعد أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر، وتركز محافظة القروض المصرفية في قطاع اقتصادي واحد أو في مكان جغرافي واحد، واهتمام المصارف بزيادة أرباحها بالتوسع المفرط في الإقراض، من دون مراعاة المخاطر السوقية والائتمانية، إضافة إلى غياب نظام فعال للتصنيف الائتماني للعملاء المقترضين، والهيكل المالي الغير السليم للقرض من حيث قيمة الأقساط وعددها والفترة المسموحة بها قبل البدء بتسديد هذه الأقساط¹.

▪ **الضمانات:** منها قيام المصرف بمنح القرض للعميل من دون ضمانات ملائمة، وعدم ملائمة قيمة الضمان مع حجم القرض الممنوح، إضافة إلى عدم تقدير المخاطر الخاصة بالضمانات، والمغالاة في تقييمها أو انخفاض قيمها السوقية على نحو مفاجئ .

▪ **عدم منح القروض:** بناء على أسس علمية، والخضوع في منح القرض لعوامل الشخصية أو لضغوط الإدارة العليا والتنفيذية.

ب/- مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل:

▪ تقديمه معلومات خاطئة في طلب القرض، أو إخفاء أي معلومات أساسية عن ملاءته المالية.

▪ تقديمه دراسة جدوى خاطئة أو مبنية على افتراضات غير واقعية عن مشروعه.

▪ قيام العميل باستخدام القرض في غير الغرض المخصص له.

¹ - نزمين محمد غسان، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، مرجع سابق، ص 33.

- سوء إدارة العمل لسياسات الإنتاج والتسويق ولمركز السيولة لديه، وتأخره عن سداد أقساط قروضه.

ج/- مجموعة الأسباب المتعلقة بالبيئة المحيطة:

هي عوامل خارجة عن سيطرة المصرف والعمل، منها:

- التقلبات العنيفة في متغيرات الاقتصاد الكلي.
- انخفاض احتياطي العملة الأجنبية، وعدم استقرار سعر الصرف.
- ضعف الرقابة الكلية على النشاط الائتماني المصرفي.
- التطورات التقنية التي تساهم في تعثر بعض العملاء المقترضين، حين لا يستطيعون مواكبتها، خاصة إذا تم تطبيقها من قبل منافسيهم في تحسين منتج ما أو استحداثه، أو في تخفيض تكلفة منتجاتهم، وتحسين جودتها وسرعة التسليم¹.

د/- العوامل الطارئة والمفاجئة: كالكوارث الطبيعية والحروب والأزمات السياسية والاقتصادية المفاجئة.

الفرع الثاني: أسباب الفشل المالي في المؤسسات المالية ككل

ركزت أغلب الدراسات المتعلقة بأسباب حدوث الفشل وتم تصنيفها إلى عوامل داخلية ناجمة عن سياسات المؤسسة الاقتصادية المتنوعة ومنها المؤسسات المالية، فيحدث الفشل لأسباب مالية أو تسويقية أو فنية أو إنتاجية وكذا إدارية.

1/- الأسباب المالية:

هي تلك التي قد تؤدي إلى فشل المؤسسات بسبب عدم التناسب في رأس المال والقروض في الهيكل التمويلي وهذا ما سيؤدي إلى تراكم ديون المؤسسة بصورة تؤثر سلباً على نتائج الأعمال.

¹ - نزمين محمد غسان، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، مرجع سابق، ص 34.

2- الأسباب التسويقية:

هو بسبب صغر حجم الأسواق المالية وإغراق السوق بالمنتجات الأجنبية فضلاً عن ارتفاع التكاليف التسويقية.

3- الأسباب الفنية (الإنتاجية):

فهو يتمثل في استعمال وسائل تكنولوجية غير المناسبة أو غير الملائمة فضلاً عن استعمال مواد أولية ليست بالجودة المناسبة تؤدي إلى ظهور منتجات ذات جودة منخفضة وبدورها تؤثر على حجم المبيعات¹.

4- الأسباب الإدارية:

فهو يشير إلى عدم كفاءة الإدارة في أداء أعمالها، حيث لا تستطيع ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية. فضلاً عما تقدم هناك مجموعة من الأسباب التي تخص تلك المؤسسات السياسية والتي تخرج عن خارج سيطرتها والمتعلقة بالبيئة السياسية والاقتصادية للمحيط الذي تعمل فيه ومنها التقلبات الحادة في أسعار الصرف في ظل اتجاهات التضخم والتغيرات التكنولوجية الحديثة إضافة إلى مشكلات التعامل مع الإدارات الحكومية كالمشاكل مع أجهزة الضرائب والجمارك والتي قد تؤدي إلى تأخير زمني في تنفيذ السياسات.

المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

يقصد بالتنبؤ بشكله العام انه محاولة عقلانية لتقدير المتغيرات المستقبلية المحتملة من خلال معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية لتلك الظاهرة، كما انه يشير إلى جميع الأنشطة التي تتناول جميع الأنشطة التي تتناول جمع البيانات والمعلومات التي تبين كل العوامل والظروف والمتغيرات المحتملة في المستقبل والتي تؤثر في مجمل الأنشطة والفعاليات التي تؤديها المنشأة وعليه يحقق التنبؤ بالفشل المالي العديد من المزايا الايجابية لمن يتوقعها في وقتها المناسب حيث يمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل في مراحلها المبكرة وتجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية وعليه سنتطرق إلى تعريف التنبؤ المالي وكذا التنبؤ بالفشل المالي.

¹ - أشكي عبد الستار عبد الغني البريفكاني، نموذج ألتمان من النظرية والتطبيق، دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الاهلية للتنبؤ بالفشل المالي، مرجع سابق، ص 271.

المطلب الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي ومراحله

الفرع الأول : مفهوم التنبؤ بالفشل المالي .

عرف مجلس المحاسبين في إنجلترا التنبؤ بأنه عملية تقدير للنتائج المالية التي تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية تالية .

عرف FORTNUM التنبؤ المالي بأنه مجموعة التقديرات وقياسات التي يصنعها الفرد أو المؤسسة المتعلقة بالأحداث والظروف التي توقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف

أما Robbins فيرى أن التنبؤ يقوم على أساس أن الإدارة تصنع الافتراضات التي تحدد العلاقة بين العوامل البنية المنظمة الخارجية (السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والداخلية (الإرادات والمصاريف) التغيير في عوامل البيئة أو التكيف معها لتحقيق الأهداف المنشودة).¹

ويمكن القول أن التنبؤ بالفشل المالي هو مجموعة من التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعدادها بناء على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية باستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية بهدف المساعدة في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية.²

¹ - تريكي ليلي، قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل -دراسة حالة مطاحن بن حمادي ببرج بعريريج-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015، ص59.

² - ياسر عوض الله، بشير السمانى، دور نماذج التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي لشركات المساهمة، دراسة تطبيقية لشركات سودال للاتصالات المحدودة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2015، ص56

الفرع الثاني: مراحل التنبؤ بالفشل المالي

هناك خطوات عامة تتبع للتنبؤ بأي ظاهرة:

- تحديد وتعريف موضوع التنبؤ.
- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته ونقصانه.
- دراسة العلاقات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتصل بها .
- إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ بها في توقع قيمته مستقبلاً.
- إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها وبين القيمة الفعلية الواقعية¹.

المطلب الثالث: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

يحظى التنبؤ بالفشل المالي المصرفي باهتمام عدة جهات في إيجاد آلية تساعد في التنبؤ بإمكانية وقوع الفشل المالي في المصارف قبل حدوثه، وفي الوقت الملائم ومحاولة بناء نظام إنذار مبكر لرصد دلائل التعثر في بداية ظهورها ويحظى التنبؤ بالفشل المالي بأهمية كبيرة لدى الجهات الآتية :

1/- المصارف:

حيث تهتم بالتنبؤ بالفشل المالي و تعثر القروض لتأثيره في قروضها القائمة، قروضها قيد الدراسة، أسعار القروض وشروطها :

- إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة .
- تحديد توقيت الانسحاب من السوق المصرفية .

¹ - ياسر عوض الله، نفس المرجع السابق ص58.

2/- المودعون والمستثمرون في السندات المصرفية:

يهتمون بالتنبؤ بالفشل المالي من أجل تقويم سلامة المركز المالي للمصرف وصحته، وقدرة المصرف على الاستثمار وتشغيل الودائع المصرفية وتحقيق عائد متلائم مع مستوى المخاطر، مع مراعاة هدف السيولة السريعة الكافية لمواجهة طلبات السحوبات المحتملة وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية .

3/- الجهات الرسمية الرقابية:

المصرف المركزي والسلطات النقدية الرقابية، وذلك للحفاظ على أموال المودعين والمساهمين وتجنباً لاحتمال وقوع أزمة مصرفية شاملة¹.

4/- الإدارة:

التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب .

5/- المقرضين:

تقييم نجاح المنشآت التي يقومون بإقراضها والاطمئنان على سلامة استرداد أموالهم الممنوحة والمتوقع منحها .

6/- مراجعو الحسابات:

يرجع اهتمامهم إلى مسؤوليتهم الكبيرة في مراجعة القوائم المالية لتلك المؤسسات، والذي ينعكس في دورهم فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة فرص استمرارية المنشأة المستخدم في إعداد القوائم المالية².

¹ - نزمين محمد غسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، قسم المصارف والتأمين، 2016، ص59.

² - ياسر عوض الله، بشير السمان، دور نماذج التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي لشركات المساهمة، دراسة تطبيقية لشركات سودال للاتصالات المحدودة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2018، ص56.

المطلب الثالث: الهدف من التنبؤ المالي ومحدداته**الفرع الأول: الهدف من التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات المصرفية .**

ينقسم الهدف من التنبؤ المالي في المؤسسات المصرفية بشكل أساسي في أمرين، هما التخطيط والرقابة ففي حالة التخطيط يهتم صانعو القرار في اكتشاف الاتجاه العام لسلوك الظاهرة المحلية، حتى يتمكن من تقدير قيمتها المتوقعة للتحوط من التقلبات الكبيرة، التي قد تطرأ على سلوكها كتقلب حجم الودائع والسحوبات والعوامل المؤثرة فيها .

أما في حالة الرقابة فان الاهتمام لا يكون منحصرا في اكتشاف الاتجاه العام لسلوك الظاهرة المحللة فقط ولكن بالتنبؤ بانحراف سلوكها عن اتجاهها العام، ومحاولة التدخل في وقت مبكر لتصحيح مسارها، وعليه يمكن الوصول للترقية بين التنبؤ المالي والتخطيط المصرفي كالاتي :

1/- التنبؤ المالي:

يعتمد على تجميع المعلومات عن الأداء المالي للمصارف المدروسة في الماضي والحاضر لتقديم الاتجاه العام المستقبلي لسلوك الظاهرة المدروسة، فالتنبؤ بالاتجاه العام المستقبلي لسلوك الظاهرة المدروسة يساعد على تكوين صورة عما يتوقع تحقيقه في المستقبل .

إذا استمر النشاط المصرفي والظروف المحيطة به كما كان عليه مع الأخذ بالحسبان كل العوامل التي قد تؤثر في هذا الأداء وقد تأخذ المعلومات المالية التنبؤية والتقديرية شكل إطار متكامل من التقارير المالية مثل قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية التنبؤية، كما أنها قد تكون في صورة رقم معين أو في صورة مدى¹.

2/- التخطيط المصرفي:

هو يتعلق باستخدام المعلومات المجمعّة عن أداء الماضي والحاضر، لاتخاذ القرارات ووضع أهداف المصرف ورسم الاستراتيجيات والرقابة على الأداء والتنفيذ، وما يمكن تحقيقه واقعا في زمن معين ضمن

¹ - نرمين محمدغسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، مرجع سابق، ص 57.

الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة، ومن ثم تحفيز العاملين وجعلهم جزءاً من عمليات وضع هذه الخطط وتنفيذها، أي أن التخطيط المصرفي عملية وضع للأهداف، ورسم للخطط المستقبلية وفق المعلومات الفعلية الواقعية والتقديرات المستقبلية، أما التنبؤ المالي فهو عملية تقدير لما سيكون عليه الاتجاه المستقبلي لمتغير ما.

الفرع الثاني: محددات التنبؤ المالي المصرفي

تتمثل هذه المحددات في الآتي:

1/- محددات خارجية تتعلق بالظروف المحيطة:

الظروف الاقتصادية المستقبلية العامة المحيطة بالنشاط المصرفي والتي تؤثر على عملية المالي ويصعب التحكم بها وتحديدها بدقة مثل حالة الحروب، الكوارث الطبيعية، الأزمات الاقتصادية .
كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فان عملية التنبؤ في موضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني ودرجة الإفصاح ومدى التلاعب بالبيانات وتأثرها بالمحاسبة الإبداعية¹.

محددات داخلية تتعلق بالبيانات والنموذج والأسلوب الإحصائي المستخدم:

- ⊖ تأثير عملية التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة في عملية التنبؤ وطبيعتها، فقد تتأثر هذه البيانات بعوامل موسمية ومن ثم لا تظهر الصورة الحقيقية عن النشاط المصرفي مما يؤثر في نتائج التنبؤات في المستقبل.
- ⊖ استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي قد لا تتناسب مع طبيعة البيانات المتوفرة (زمنية ومقطعية، وزمنية مقطعية) والتي يتم استخدامها في التنبؤ .
- ⊖ أن تنتم النماذج والأساليب المتبعة في التنبؤ بالموضوعية والشمول، أي أن يتم بناء تلك النماذج وفق منهج علمي، يراعي جميع المتغيرات المؤثرة في النشاط محل التنبؤ².
- ⊖ أن يكون طول الفترة الزمنية محل التنبؤ متلائماً مع درجة الدقة المطلوبة من نتائج التنبؤ حيث تزداد دقة التنبؤات كلما قصرت فترة التنبؤ والعكس صحيح.

¹ - نزمين محمدغسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، مرجع سابق، ص 57.

² - الهباش محمد، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2006، ص 72.

المطلب الرابع: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

نشط الباحثون في الو.م.أ منذ بداية الستينيات في إجراء الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي، وذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات، وذلك في خضم الجدل الذي احتدم حينئذ حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن حوادث إفلاس المؤسسات التي أخذت تتزايد ملحقة أضرار بالمؤسسة وهناك مجموعة من النماذج التي تسمح لنا بالتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات وأغلبها تعتمد على مجموعة من المتغيرات (النسب المالية) وعلى أوزان نسبية معينة لكل متغير وتختلف هذه النماذج من نموذج لآخر، ولهذا السبب فالنموذج الذي ينطبق على مؤسسة معينة ليس بالضرورة أن ينطبق على أخرى، فهي بمثابة أداة للرقابة تمكن من معرفة الحالة المالية للمؤسسة وتصحيح موقفها المالي قبل حدوث أي انحراف، وفيما يلي نركز على النماذج الأكثر شيوعاً في مجال التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات حيث نجد أن العديد من الباحثين استعانوا بالعديد من الأساليب الإحصائية والرياضية لبناء نماذج للتعثر والفشل المالي للمؤسسات، ويعتبر من أهم هذه الأساليب الإحصائية ما يلي:

- نماذج تحليل التمايز المتعدد وهي الطريقة الإحصائية التي اعتمد عليها ألتمان في بناء نموذج الخاص سنة 1968.
- نماذج الشبكات العصبية مثل الخوارزميات واللوجاريتميات.
- نماذج الانحدار اللوجيستي هو الأسلوب الإحصائي الذي ارتكز عليه أغلب الباحثون في بناء نماذج إحصائية ورياضية أخرى.
- وفيما يلي قائمة لأهم النماذج التي اشتقتها الباحثين في الطرق الرياضية والإحصائية مربية حسب التسلسل الزمني للدراسات:

الجدول رقم 08: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

الباحث	السنة
BEAVERS	1966
ALTMAN	1968
WILCOX	1971
LEV	1971
LIBBY	1975
ARGENTI	1976
MOYER	1977
ALTMAN	1977
OHLSON	1981
KIDA	1981
TAFFLER	1982
BOOTH	1983
CAMPISI	1985
CASEY	1986
Sherrord	1987
Koh	1990
HAT	1992
WARD AND FOSTER	1997
LENNOX	1999
KOH AND TAN	1999

المرجع: من إعداد الباحثين اعتماداً على البحوث المعنونة تحت قياس الفشل المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل .

الفرع الأول: نموذج (BEAVERS 1966)

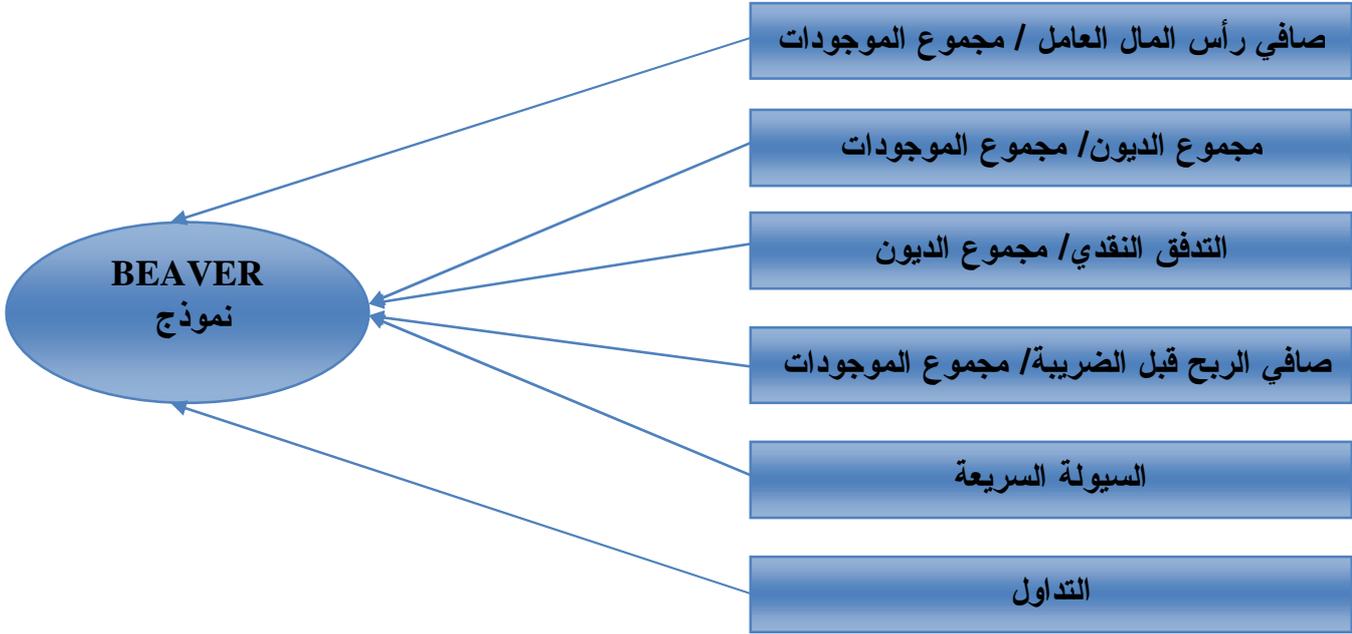
يعتبر بيفر صاحب فكرة وضع نموذج لقياس تعثر المؤسسات حيث اعتمد في وضع النموذج على النسب المالية والتي تضمنت مقارنة النسب المالية المتوسطة لـ 79 مؤسسة فاشلة وقابلها 79 مؤسسة أخرى غير فاشلة من نفس القطاع ولها نفس حجم الأصول في الفترة 1954-1964 وفقاً لمعايير محددة مثلاً تعرض المؤسسة لأحداث الإفلاس التخلف عن دفع السندات أو سحبيات بنكية زائدة أو عدم دفع ربح الأسهم الممتازة وقد قام بيفر باختبار 30 سنة مالية لتحليلها لخمس سنوات متتالية، كما قام بفحص هذه النسب حيث بحث عن النسب التي تعطي بشكل أدق وأصدق مؤشر على نجاح المؤسسة أو تعثرها، فوجد أنه كلما تم احتساب النسبة في سنة أقرب إلى سنة الفشل أو التعثر، كلما كان التنبؤ أصدق وأكثر دقة، فعندما يظهر أن هناك فرق في المتوسط بين المجموعتين تكون هذه النسبة قادرة على التمييز بين المؤسسة الفاشلة والمؤسسة الناجحة وبالتالي يمكن الاعتماد عليها، وقد استخدم بيفر في كل مرة نسبة مالية واحدة فقط¹.

وتوصل بيفر إلى أن النسب المالية الأكثر استخدام من غيرها للتنبؤ بتعثر المؤسسات والمتمثلة في الآتي:

- التدفق النقدي/مج الديون.
- صافي الدخل/مج الأصول.
- مجموع الأصول المقترحة/مجموع الأصول.
- صافي رأس المال العامل/مج الأصول.
- الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة .

¹ - هاشم أحمد (محمد علي) الرفاعي، التنبؤ لتعثر الشركات باستخدام نموذج ألتمان دراسة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة استكمال متطلبات شهادة ماستر في المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 26.

الشكل رقم 04: النسب المالية المستخدمة في نموذج BEAVERS



المرجع: من إعداد الباحثين اعتماداً على النسب المالية للنموذج .

ثم في عام 1968 قام بيفر بإجراء دراسة حل فيها 14 سنة مالية وتوصل إلى النتائج التالية:

- أن النسب المالية تقيس الأصول غير سائلة هي الأفضل من نسب الأصول السائلة قدرتها على التنبؤ بالتعثر المالي في المدى القصير والطويل.
- أفضل نسب الأصول غير السائلة للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع المتطلبات ونسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول.
- تتميز المؤسسات المتعثرة بإنخفاض مخزونها مقارنة مع المؤسسات الناجحة.
- بعض نسب الأصول السائلة أفضل من نسب الأصول المتداولة مثل نسبة الأصول السريعة ونسبة صافي رأس المال العامل.

- نسبة النقدية أفضل النسب من حيث مقدرتها على التنبؤ بتعثر المؤسسات¹.

الفرع الثاني: نموذج ألتمان ALTMAN

لقد تم إنشاء هذا النموذج من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (EDWARD ALTMAN) ولقد استخدم أسلوب التحليل التمييزي الخطي المتعدد (MULTIVARIATE ANALISI) للعثور على أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بالفشل المالي، حيث قام باستخدام عينة دراسية تكونت من 66 شركة صناعية مدرجة في السوق المالي نصفها فاشلة والنصف الآخر غير فاشلة وتمتاز العينة بتمائلها من حيث الصناعة والأصول.

ولقد اقتصر نموذج ألتمان في بناء نموده على خمسة نسب مالية والتي تشمل: السيولة، الربحية، الرفعة المالية، القدرة على السداد والالتزامات قصيرة الأجل والنشاط وقد شملت بالنسب التالية:

$$Z = 1.2^* X_1 + 1.4 X_2 + 3.3 X_3 + 0.6 X_4 + 1.0 X_5$$

حيث أن:

Z: مؤشر الفشل الذي يتم عن طريقه التنبؤ بالفشل أو عدم فشل المشروع.

X₁: رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات (مؤشر النشاط).

X₂: الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات (مؤشر يرتبط بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح).

X₃: الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات (مؤشر الربحية).

X₄: القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات (مؤشر الرفع المالي)².

X₅: المبيعات إلى مجموع الموجودات (مؤشر النشاط).

¹ - فهيمة بديسي، وسام شلي، المخاطر المالية واحتمالات الفصل المالي في المؤسسة، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني حول المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 13.

² - هلا بسام، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 84.

أما المعاملات (1.0، 0.6، 3.3، 1.4، 1.2) تمثل أوزان المتغيرات الدالة وتعبّر عن الأهمية النسبية لكل متغير ولقد صنف ألتمان الشركات إلى ثلاث أقسام كما يلي:

المنطقة الحمراء: (الشركة سوف تفلس) إذا كانت نتيجتهم لنموذج $1.8 > (Z < 1.8)$.

المنطقة الضبابية: النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس شركة أو عدم إفلاسها، إذا كانت النتائج تتراوح من 1.9-2.9 $(Z < 1.9 > 2.9)$.

المنطقة الخضراء: (الشركة لن تفلس) إذا كانت النتيجة أكبر من 2.9 $(Z < 2.9)$ ، وبالتالي استعراض متغيرات هذا النموذج.

X₁: رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات

صافي رأس المال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، يقيس هذا المؤشر حجم الموجودات السائلة الفائضة بعد تغطية خصومها أو التزاماتها قصيرة الأجل، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على الوفاء بالتزاماتها المالية والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

X₂: الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات:

يقيس درجة اعتماد المنشأة على تمويل موجوداتها باستخدام جزء من مواردها الذاتية المتمثل في الأرباح المحتجزة، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة اعتماد المنشأة على مواردها الذاتية في تمويل الموجود، أما إذا كان هذا المؤشر منخفض، فإن ذلك يدل على زيادة اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها من الموجودات¹.

X₃: الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المنشأة بتشغيل موجوداتها لتحقيق الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على كفاءة الإدارة التشغيلية في استغلال الموجودات، والعكس في حال انخفاضها.

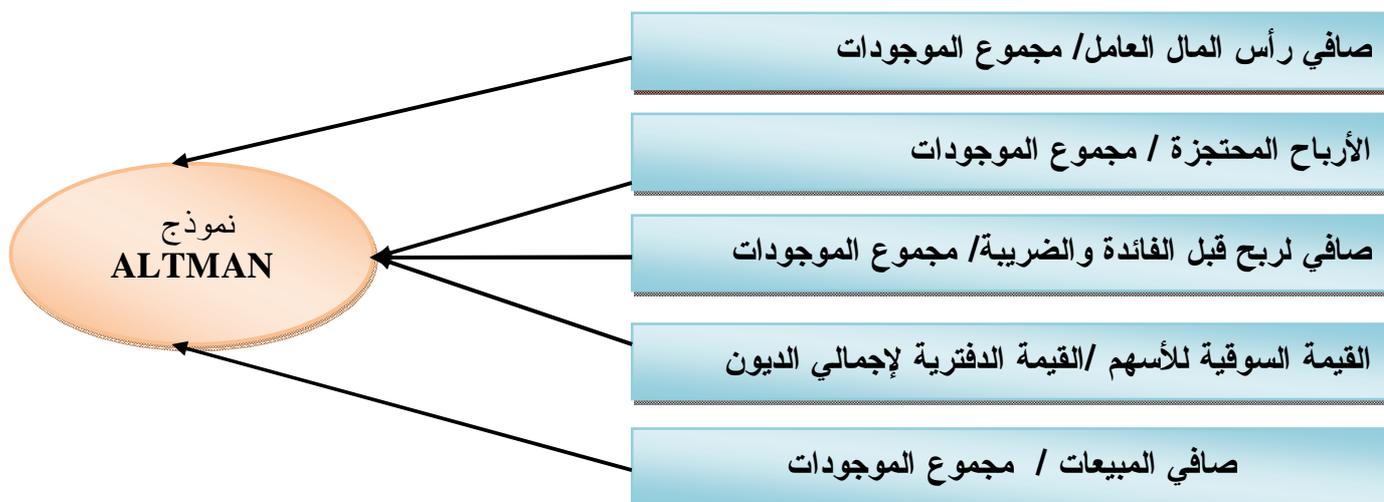
¹ - عزت هاني ابو شهاب، مدى فعالية نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة استكمالاً على درجة ماجستير للحاسبة، كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2008، ص 46

X₄: القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات

يعبر هذا المؤشر على مدى الذي يمكن أن تنخفض فيه موجودات المنشأة مقومة بمجموع الديون والقيمة السوقية لأسهمها، فكلما كان اتجاه هذا المؤشر في الارتفاع دل ذلك على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي يضعف تعرضها للفشل المالي والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

X₅: المبيعات إلى مجموع الموجودات

يطلق عليه أحيانا معدل دوران الموجودات ويقاس مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها من أجل تحقيق الإيرادات، فإذا كان المؤشر مرتفع يدل ذلك على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما إذا كان منخفض فيدل على عدم استغلال الأصول الثابتة بكفاءة وينتج عنه احتمال التعرض للفشل المالي.

الشكل رقم 05: النسب المالية المستخدمة في نموذج ALTMAN

المرجع: من إعداد الباحثين اعتمادا على النسب المالية المكونة للنموذج.

ولقد وجهت انتقادات كثيرة على هذا النموذج منها:

- أنه يطبق فقط على شركات المساهمة العامة الصناعية¹.

¹ - عزت هاني عزت أبو شهاب، مدى فعالية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل في شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة استكمال على درجة الماجستير للمحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص 46.

■ أنه يعطي أهمية كبيرة لنسبة المبيعات إلى إجمالي الموجودات، وهذه نسب تختلف أهميتها باختلاف المبيعات.

ولهذا قام ألتمان بتطوير نموذج يستخدم لشركات غير صناعية، وقد أثبت هذا الأسلوب قدرته في التنبؤ باستمرارية المؤسسة من عدمها (إفلاسها)، كما ثبت فعاليته كذلك في قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتهم. وتصنف المؤسسة الاقتصادية وفقاً لأنماط الاستثمار، وكذا في تقييم السندات المتداولة في سوق الأوراق المالية ويتكون هذا النموذج من أربع نسب مجتمعة واستطاع التوصل إليها من خلال تطوير 30 نسبة مالية حيث كان هذا النموذج المعدل كالتالي:

$$Z = 6.5 X_1 + 3.26 X_2 + 1.05 X_3 + 6.72 X_4$$

الجدول رقم 09: النسب المالية لنموذج ألتمان والوزن النسبي المرجح له

درجة المخاطر	قيمة مؤشر الفشل المالي (Z)	
النموذج يتوقع أن المؤسسة لن تفلس	$2.9 > Z$	X_1 : صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول
النموذج يتوقع أن المؤسسة سوف تفلس	$1.23 < Z$	X_2 : الأرباح المحتجز المتراكمة ÷ إجمالي الأصول
وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس المؤسسة أو عدم إفلاسها.	Z تقع ما بين (-2.9) (1.23)	X_3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول
ونشير بأن نموذج ألتمان الأول كان خاصاً للمؤسسات الصناعية وبعد جملة من الانتقادات قام بتطوير نموذج للمؤسسات غير صناعية.		X_4 : القيمة الدفترية للدين ÷ إجمالي الخصوم

المرجع: حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016،

والجدول أعلاه يوضح النسب المستخدمة في نموذج ألتمان، والجدير بالذكر أن ألتمان قام بتطوير وتحديث نمودجه أكثر من مرة في أن أنه لم يتم تحديث أي من النتائج الأخرى المهمة، فإن نموذج ألتمان قد تم تحديثه على عدة سنوات وهي كالتالي: (1968-1977-1994-2002-2004-2010-2014)¹.

الفرع الثالث: نموذج هولدر و kida

1/ نموذج هولدر

أجريت الدراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متكونة من 95 مؤسسة عاجزة ونفس العدد من المؤسسات السليمة وقد سمح النموذج المتوصل إليه بالتنبؤ بفشل المؤسسات بنسبة 75% لثلاث سنوات، كما يمكن من معرفة تدهور الوضعية المالية للمؤسسة وإجراء التصحيحات اللازمة في وقتها وهو ما اعتبره الباحثون غير كاف للتنبؤ بالتعثر المبكر، ويمكن عرض هذا النموذج كالتالي²:

$$Z = 0.24 X_1 + 0.22 X_2 + 0.16 X_3 - 0.84 X_4 - 0.10 X_5$$

حيث أن:

X_1 : الفائض الإجمالي لاستغلال / مجموع الديون.

X_2 : الأموال الدائمة / مجموع الميزانية.

X_3 : القيم المتحققة والنقدية / مجموع الميزانية.

X_4 : المصاريف المالية / رقم الأعمال خارج الرسم

X_5 : مصاريف العمال / القيمة المضافة .

¹ - شريف ريجان وآخرون، الفشل في المؤسسات الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، ملتقى حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 21-22 أكتوبر 2012، ص 101.

² - مليكة زغيب، مدى فعالية نموذج ألتمان ونموذج هولدر في التنبؤ في الفشل المالي، مؤسسات البناء والأشغال العمومية الجزائر، دراسة ميدانية، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، سبتمبر 2015، ص 116.

2/ نموذج كيدا 1981 kida

يعد هذا النموذج من النماذج التنبؤ بالفشل المالي ويعتمد على أهم خمس متغيرات مستقلة من النسب المالية، إذ يعتمد أسلوب التحليل التمييزي لتصنيف المشاهدات إلى أصناف متوافقة لكي يتم التمييز بين الوحدات الاقتصادية الفاشلة عن الوحدات الاقتصادية غير فاشلة ويتم تحديد قيمة Z من خلال جمع وطرح المتغيرات الخمس مضروبة بمعاملات أوزانها بموجب المعادلة التالية:

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 - 0.46 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

حيث أن:

X_1 : صافي الأرباح قبل الضرائب إلى مجموع الموجودات

X_2 : مجموع حقوق الملكية إلى المطلوبات

X_3 : الموجودات السائلة إلى المطلوبات المتداولة

X_4 : الإيرادات إلى مجموع الموجودات

X_5 : النقدية إلى مجموع الموجودات

ويتم الاعتماد على التنبؤ بالفشل المالي للشركات في هذا النموذج حسب قيمة Z كلما كانت النتيجة سالبة كلما كانت احتمالية الفشل أكبر، وكلما اتجهت نحو الموجب كلما اتجهت الشركة نحو الاستقرار.

وتتمثل متغيرات هذا النموذج كالتالي:

X_1 : صافي الأرباح قبل الضرائب إلى مجموع الموجودات.

يقيس معدل الأرباح الصافية التي تحققها المنشأة عن كل دولار مستثمر في الموجودات قبل سداد كل من الفوائد والضرائب لدخل أرباح الأعمال، فإذا كان هذا المؤشر مرتفع فإن وضع المنشأة يعتبر جيداً، والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

X_2 : مجموع حقوق الملكية إلى المطلوبات.

يعتبر مؤشراً لكفاية حقوق الملكية في تغطية الالتزامات المالية المستحقة على المنشأة وأن ارتفاع هذا المؤشر يعتبر دليل على مقدرة المنشأة على الوفاء بديونها وبالتالي يقل احتمالية تعرضها للفشل المالي، أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فيعتبر دليلاً على عدم مقدرة المنشأة على الوفاء بديونها، مما يؤدي إلى احتمالية تعرضها للفشل المالي.

X_3 : الموجودات السائلة إلى المطلوبات المتداولة.

يقيس مدى مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل من خلال مجموع موجوداتها النقدية شبه نقدية، وكلما ارتفع هذا المؤشر يدل على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، وكلما انخفض هذا يعني أن المنشأة غير قادرة على الوفاء بتلك الالتزامات، مما يجعلها عرضة للفشل المالي، وأن النسبة النمطية للسيولة السريعة هي (1:1) أي ينبغي أن تكون قيمة الموجودات النقدية وشبه النقدية المتساوية لقيمة الخصوم المتداولة.

من خلال النسب المحاسبية معامل الأوزان غير ثابتة المحددة في النموذج، إذا كانت قيمة Z موجبة يعني الوحدة الاقتصادية في حالة أمان من الفشل المالي، أو إذا كانت قيمة Z سالبة مما يعني أن الشركة مهددة بالفشل المالي.

X_4 : الإيرادات إلى مجموع الموجودات.

يقيس كفاءة إدارة المنشأة في استغلال موجوداتها لتوليد إيرادات.

X_7 : النقدية إلى مجموع الموجودات .

النسبة المالية في نموذج كيدا:

تقيس حجم الموجودات، فكلما ارتفع هذا المؤشر مقارنة بإجمالي استثماراتها في الموجودات، فكلما ارتفع هذا المؤشر اعتبر دليلاً على توفر السيولة اللازمة للوفاء بالتزامات المالية المستحقة عليها وبالتالي ينعدم الفشل المالي للمنشأة، أما إذا انخفض فإنه يعتبر مؤشراً على عدم توفر السيولة لدى المنشأة للوفاء بديونها، مما يؤدي إلى احتمال تعرضها للفشل المالي وعليه فإذا كانت قيمة Z موجبة فإن المؤسسة في حالة

أمان من التعثر المالي، وأما إذا كانت سالبة فإن المؤسسة مهددة بالتعثر المالي، ولقد أثبتت الدراسات على أن لهذا النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالتعثر المالي بنسبة 95% قبل حدوث التعثر بنسبة. وهذه النسب المالية موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 10: يوضح النسب المستخدمة في نموذج كيدا:

النسب المالية	X
صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول	X ₁
حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات	X ₂
الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة	X ₃
المبيعات / إجمالي الأصول	X ₄
الخزينة / إجمالي الأصول	X ₅
دليل الاستمرارية	Z

المرجع: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، دون دار النشر، فلسطين، 2008، ص 90.

الفرع الرابع: نموذج SPRIGATE و TAFFLER & TISSHOW

1/ نموذج TAFFLER & TISSHOW

تم تصميم هذا النموذج في المملكة المتحدة وهدف إلى تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بفشل المنشآت البريطانية واعتمدت هذه الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتفريق بين (46) منشأة صناعية مستمرة في عملها، (46) منشأة أخرى أعلنت إفلاسها أو تمت تصفيتها (المجموعتان متشابهتان من حيث الحجم والصناعة)، واستخدم الباحثان ثمانى نسب مالية مختلفة في صياغة النموذج اعتمد في النهاية أربعة منها:

$$Z = 0.53 X_1 + 0.13 X_2 + 0.18 X_3 + 0.16 X_4$$

X₁: الأرباح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة

X₂: الأصول المتداولة إلى مجموع المطلوبات

X_3 : المطلوبات المتداولة إلى مجموع الأصول

X_4 : (فترة التمويل الذاتي): (الأصول السائلة - المطلوبات المتداولة) // المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة.

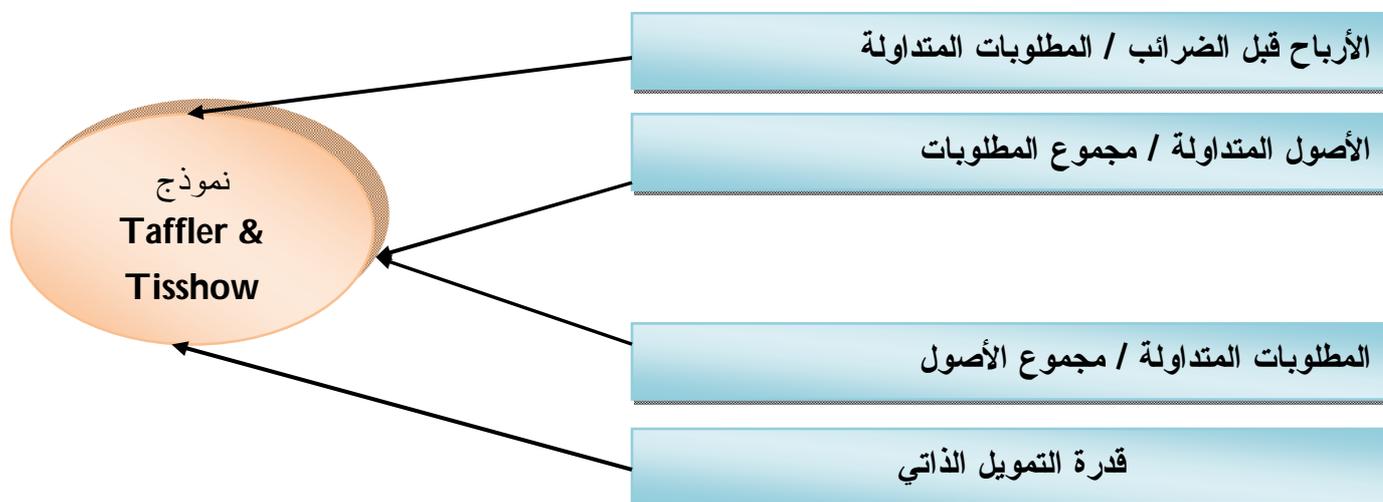
وقد تم تصنيف المنشآت إلى فئتين تبعاً لقدرتها على الاستمرار:

- فئة المنشآت الناجحة أو القادرة على الاستمرار عندما تكون قيمة (Z) مستوية لـ 0.3 أو أكثر.
- فئة المنشآت المهددة بخطر الإفلاس عندما تكون قيمة (Z) مساوية لـ 0.2 و أقل.

وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحوادث الإفلاس وصلت إلى 99% قبل سنة من حدوث واقعة الإفلاس¹.

ويمكن التعبير عن النموذج بالشكل التالي:

الشكل رقم 06: النسب المالية المستخدمة في نموذج Taffler & Tisshow



المرجع : من إعداد الباحثين اعتماداً على النسب المالية المكونة للنموذج

¹ - رضوان العمار وحسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، 2015، ص139.

الفرع الخامس: نموذج SPRINGATE 1978:

بني هذا النموذج على أربع نسب مالية حصلت على نسبة 92.5% في قدرتها على التمييز بين (20) منشأة ناجحة و (20) منشأة أعلنت إفلاسها أو تصفيتها:

$$Z = 1.03 X_1 + 3.07 X_2 + 0.66 X_3 + 0.4 X_4$$

حيث أن:

X_1 : رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة

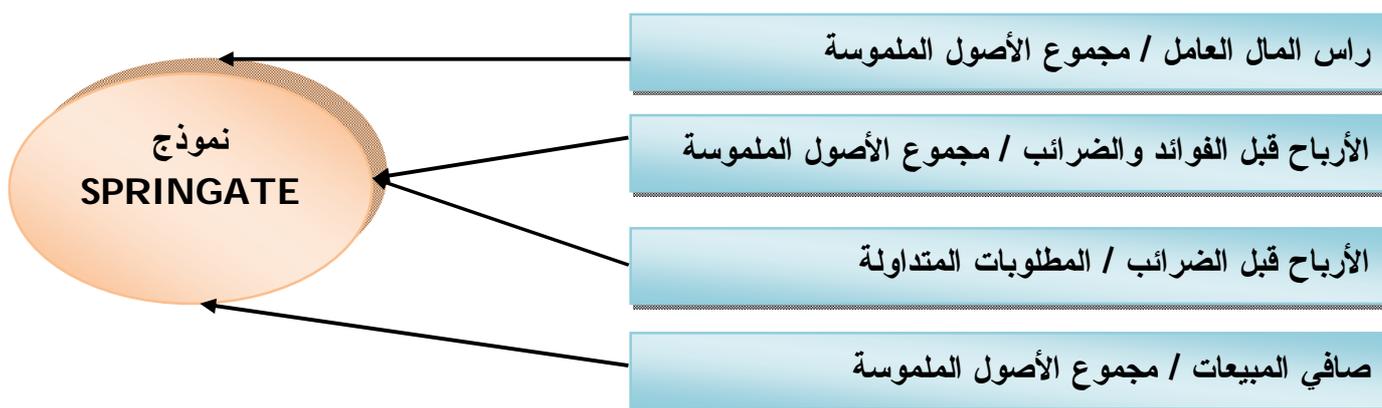
X_2 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة

X_3 : الأرباح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة

X_4 : صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة.

وتوصل إلى أن زيادة قيمة (Z) عن 0.862 تشير إلى سلامة المركز المالي للمنشأة، وأن انخفاضها عن هذه القيمة تشير إلى أنها مهددة بخطر الإفلاس¹.

الشكل رقم 07: يوضح النسب المستخدمة في نموذج SPRINGATE



المرجع: من إعداد الباحثين اعتمادا على النسب المالية للنموذج .

¹ - رضوان العمار وحسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، 2015، ص140.

ويوضح الجدول التالي عوامل الجدارة الائتمانية التي يتضمنها كل نموذج من النماذج السابقة:

الجدول رقم 11: المقارنة بين نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

الجدول رقم (2) المقارنة بين نماذج التنبؤ بالفشل المالي								النموذج
Shirata 2002	Zmijeki1 984	Kida 1981	Springae1 978	Taffler & Tisshow 1977	Argenti 1976	Altman 1968	Beaver 1966	المقارنة
30421 ن 10457 ف	800 ناجحة 40 مفلسة	16 ناجحة 16 فاشلة	20 ناجحة 20 فاشلة	46 ناجحة 46 فاشلة	يجمع بين التحليل المالي وتحليل المخاطر ويعتمد المتغيرات	23 ناجحة 23 فاشلة	79 ناجحة 79 فاشلة	حجم العينة
4	3	5	4	4	الوصفية أكثر المتغيرات الكمية	5	6	عدد النسب المالية المستخدمة
% 86,14	تعتمد على تقييم المحلل المالي لواقع المنشأة	% 90	% 92,5	% 99		% 98	تعتمد على تقييم المحلل المالي لواقع المنشأة	دقة التنبؤ للعام الأول

المرجع: مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية القانونية، المجلد (37) العدد (5)، 2015، ص 144.

مما سبق نستنتج أن هناك نماذج متعددة للتنبؤ بالفشل المالي واغلب هذه النماذج بنيت على معادلة الانحدار والتي تعتمد على مجموعة من المتغيرات وأعطيت أوزان نسبية معينة لكل متغير وتختلف هذه من نموذج لآخر، بالإضافة إلى اختلاف الأوزان النسبية وكل ذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية من بنك لآخر، وبالتالي فإن النموذج الذي ينطبق على بنك معين ليس بالضرورة أن ينطبق على البنك الآخر وهذه من ضمن السلبيات التي تؤخذ على نماذج التنبؤ بالفشل المالي وبالرغم من ذلك فإن هذه النماذج مكونة من مجموعة من النسب المالية كمقياس للأداء في آن واحد وهذا يعد من إيجابيات هذه النسب لأنه يختصر الكثير من النسب المالية في نموذج واحد لذا هو يسمى بتحليل التمايز لذا فعلى المحلل المالي أن يكون حذراً في تطبيق هذه النماذج وأن يحاول الأخذ بالنموذج الملائم ويذكر أن التعامل مع هذه النماذج يعتمد على خبرة المحلل العلمية والعملية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أنه هناك مجموع من المفاهيم المرادفة لمصطلح التعثر المالي التي قمنا بالتمييز بينها بالإضافة إلى أهم أسباب هذا الأخير ومراحله وأنواعه.

وفي المبحث الثاني توصلنا إلى أنه يوجد مجموعة من الخطوات والأساليب ولمحددات التي يتم إتباعها بهدف التنبؤ المسبق بتعثر المؤسسة بهدف الحفاظ على الأهداف التي وجدت لأجله المؤسسة.

ولتعريف أكثر بالموضوع وأهمية التنبؤ به قمنا في المبحث الأخير بالتركيز على أهم النسب والنماذج الإحصائية التي يمكن من خلالها التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية وطرق العلاج.

ومن خلال ما سبق التطرق إليه سوف نحاول في الفصل الموالي من الدراسة إسقاط الجانب النظري وما تم استخلاصه على الجانب العملي بدراسة حالة تطبيق نموذج ألتمان لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في البنوك الخليجية التالية.

الفصل الثالث

استخدام نموذج التمام لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية
في بنوك الإمارات العربية المتحدة والبنوك الكويتية والبنوك القطرية

تمهيد:

في خضم التطور التكنولوجي والعولمة في المجال المصرفي والتحرر المالي وابتكار وتطوير أدوات مالية جديدة في الصناعة المصرفية، وجب على المصارف البحث عن أساليب من أجل التنبؤ بالمخاطر والسعي وراء الاستقرار المالي من أجل تحقيق أهداف المصرف الذي تأسس من أجلها، مما دفع بنا إلى البحث في استخدام الطرق الإحصائية الحديثة، والأساليب الكمية من طرف المصارف الإسلامية والتجارية لإدارة المخاطر، ويعتبر نموذج Z-SCOR الذي يقيس الاستقرار والسلامة المصرفية في المصارف التقليدية، و نظرا لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي وجب تعديل النموذج بما يتناسب مع خصوصية بنود قائمة المركز المالي من موجودات ومطلوبات للمصارف الإسلامية.

وعليه عمدنا إلى دراسة عينة من البنوك الخليجية نظرا لتوفرها لبيئة مصرفية فعالة ورائدة في المجال المصرفي والتكنولوجيا المالية مما أدى إلى تعرضها للمخاطر المصرفية باعتقاد أنها ستقل من ربحية بعض أنشطة البنوك في منطقة الخليج وبأنها ستغير من طريقة عملها مع مرور الوقت وتحديدا تحويل الأموال وصرف العملات الأجنبية، كما يتوقع بأن تقوم البنوك بإدخال تغييرات على عملياتها ووضع الإجراءات اللازمة للتكيف مع الحقائق الجديدة في بيئتها التشغيلية من خلال زيادة الاعتماد أكثر على التكنولوجيات الرقمية وإعادة هيكلة شبكات فروعها والموظفين العاملين عليها، لذلك تمت الدراسة خلال فترة 6 سنوات من (2014-2019) التي شهدت تطورات مالية إيجابية والتي تلي فترة تداعيات الأزمة المالية العالية التي تميزت بالاختلال وعدم الاستقرار.

كما تمت الإشارة في هذا الفصل إلى نشأة البنك وأهدافه ومختلف الاستراتيجيات التي يركز عليها واهم الانجازات التي حققها وكذا تطبيق نموذج ألتمان لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في البنوك الخليجية محل الدراسة، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة أنه لم تتوفر لدينا المعلومات الكافية في بعض الحالات فيما يخص بعض عناصر المطلوبات والموجودات من حيث تواريخ الاستحقاق حتى يتسنى لنا تصنيفها إلى موجودات متداولة ومطلوبات متداولة، الأمر الذي دفع بنا إلى التعامل مع ذلك وفق ما تقتضيه الدراسة وبالرجوع إلى طبيعة هذه العناصر، كما لم يتوفر لدينا التقرير السنوي لبنك الشارقة - الإمارات العربية المتحدة - لسنة 2019 .

وسيتم التطرق إلى كل ما تم ذكره عن طريق هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : تطبيق نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في البنوك الإمارات العربية المتحدة .

المبحث الثاني : تطبيق نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في البنوك الكويتية .

المبحث الثالث : تطبيق نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في البنوك القطرية .

المبحث الأول: تطبيق نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في بعض بنوك الإمارات العربية المتحدة

المطلب الأول: عموميات حول بنك الشارقة الإسلامي

الفرع الأول: نشأة البنك

تأسس مصرف الشارقة الإسلامي عام 1975، وهو مدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية ويمثل النشاط الرئيسي للمصرف في تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية والاستثمارية وفقاً لبنود التأسيس ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك وفقاً لأحكام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ويقوم المصرف بممارسة هذه الأنشطة من خلال فروعه 30 الموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم إنشاء المصرف آنذاك تحت اسم بنك الشارقة الوطني وظل يمارس أعماله المصرفية التقليدية حتى نقطة التحول عام 2002 عندما أصبح أول مصرف في العالم يتحول إلى مصرف إسلامي.¹

الفرع الثاني: أهداف بنك الشارقة الإسلامي

يهدف مصرف الشارقة الإسلامي إلى تقديم أفضل الخدمات بالتزام وتفان في مهمة لخدمة الناس والمجتمع من أجل الإسهام في النمو، كما أن لغاية البنك أبعاد متعددة تهدف إلى التواصل مع جميع الشركاء بما فيهم:

العملاء: إضافة قيمة من خلال إدارة وتعزيز الخبرات الفردية للعملاء وتقديم حلول إبداعية.

المجتمع: تعزيز تنمية المجتمع من خلال تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية التي تنص عليها رؤية المصرف.

المساهمين: الحفاظ على النمو الدائم لاستثمارات المساهمين.

وهذا كله من خلال تجسيد المصرف لقيمه حيث يولي مصرف الشارقة الإسلامي الأهمية القصوى للأفراد الذين هم محور كل نشاط يقوم به المصرف، كما يعمل المصرف على توفير البيئة التي يسودها الإنصاف واحترام الذات وتقودها البساطة وروح المبادرة وتكون دعائمها الثقة بين جميع الأفراد الموجودين في المصرف.

¹ - التقرير السنوي لبنك الشارقة الاسلامي لسنة 2018.

وهذه القيم تمكن البنك من تقديم تجربة مصرفية ومبتكرة من خلال توفير حلول مصممة خصيصا للعملاء المصرف وفي نفس الوقت التطور الوظيفي للموظفين.¹

الفرع الثالث: التصنيف الائتماني للبنك

رفعت وكالة التصنيف الائتماني الدولية: "ستاندرد اند بورز" التصنيف الائتماني "لمصرف الشارقة الإسلامي" على المدى البعيد من "BBB+" إلى "A-" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وذكرت وكالة أنباء الإمارات "و.ا.م" أن رفع التصنيف يستند إلى الدور الذي يلعبه مصرف الشارقة في القطاع المالي، وتنامي حصته السوقية وقوة مركزه المالي وجودة أصوله ومرونتها وانخفاض كلفة المخاطر به، مشيرة أن الوكالة صنفت المصرف من البنوك ذات الأهمية في القطاع بالإمارات.

وبين الرئيس التنفيذي لـ "مصرف الشارقة الإسلامي" أن بنك الشارقة يعتبر أول مصرف تقوم "شركة ستاندرد اند بورز" بترقيته في الإمارات خلال 2019.²

الفرع الرابع: انجازات بنك الشارقة الإسلامي

1/- الخدمات المصرفية للأفراد:

أ/- الحسابات والودائع: أن التزام البنك بتقديم منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة وعالية المستوى يأتي في إطار الشفافية وبطريقة تتسم بالنزاهة والأخلاق في جميع عمليات المصرف، بحيث تم تصميم جميع منتجات، وخدمات المصرف بطريقة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ب/- حسابات التوفير: يوفر المصرف حساب توفير وهو حساب يتقاسم فيه المستثمر الأرباح مع المصرف الذي يعمل على استثمار الأموال في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ويتم توزيع الأرباح بين المصرف والمستثمر على أساس معدل الربح المعلن من قبل المصرف في نهاية كل شهر متوافقا مع مفهوم المضاربة حيث يبلغ الحد الأدنى للرصيد 3000 درهم.

¹ - من الموقع: <https://m.sib.ae/ar/mission>، تاريخ الاطلاع 2020/04/07.

² - التقرير السنوي لبنك الشارقة الاسلامي لسنة 2018.

ج/- حساب حصالتي: حصالتي هو منتج مشترك بين مراكز التنمية الأسرية في الشارقة ومصرف الشارقة الإسلامي يهدف إلى تعليم الصغار كيفية إدارة الأموال الخاصة بهم في هذه المرحلة المبكرة وفي الوقت نفسه زيادة مدخرات البلاد حيث يبلغ الحد الأدنى للرصيد 500 درهم.

د/- الحساب الوطني: تم تصميم حساب وطني خصيصا لتلبية الاحتياجات المالية الخاصة والإيفاء بتوقعات العملاء المميزين حيث يبلغ الحد الأدنى للرصيد 100.000 درهم.

ه/- حساب الوديعة الثابتة: يعطي حساب الوديعة الثابتة من مصرف الشارقة الإسلامي الفرصة لتقاسم الأرباح مع المصرف ويتم توزيع الأرباح بين المصرف والمستثمر على أساس معدل الربح المعلن من قبل المصرف في نهاية كل شهر ووفقا لمفهوم المضاربة، ويبلغ الحد الأدنى لرصيد الوديعة 10000 درهم للأفراد، و 50.000 درهم للشركات من خلال فترة استثمار مرنة من 1 إلى 12 شهر¹.

أما فيما يخص البطاقات الائتمانية الإسلامية فقد تم تقديم بطاقة سمايلز الجديدة كلياً من مصرف الشارقة الإسلامي، مع برنامج مكافآت يمكن من جمع النقاط على جميع مشتريات العميل، كما يمكنه استبدال النقاط مقابل المكافآت المتنوعة منها تذاكر الطيران، الإقامة في الفنادق، الإلكترونيات وقسائم شراء من أكبر المحلات التجارية والاسترداد النقدي مما يجعلها أفضل بطاقة في الإمارات وكذا تقديم بطاقة ماستركارد وبطاقة السعادة².

2/- الخدمات المصرفية للشركات:

- تشمل رؤية البنك التفوق في تقديم منتجات والخدمات المصرفية والحلول المالية العملية للعملاء من الشركات بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية فخبيرة المصرف الرائدة تشمل:
 - تفهم شامل لطبيعة أعمال عملائنا من الشركات والبقاء على اتصال مستمر معهم للحفاظ على علاقة سلسة ومتميزة مع السعي الدائم لتطوير هذه العلاقة.
 - معرفة عميقة بمختلف قطاعات الصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

¹ - <https://m.sib.ae/ar/> الخدمات المصرفية للأفراد/حسابات الودائع.

² - <https://m.sib.ae/ar/> الخدمات المصرفية للأفراد/البطاقات الائتمانية.

▪ حلول مصرفية مبتكرة تشمل تمويل الشركات، تمويل العقارات، الخدمات المصرفية الاستثمارية، تمويل المشاريع، التمويل التجاري، وتمويل السلع والمنتجات الرأسمالية وسوق الديون، منتجات الخزينة والخدمات المصرفية الدولية.

بالإضافة إلى ذلك فإن العلاقة بين المصرف وعملائه تتجاوز مجرد تقديم المنتجات.

أن رؤية مصرف الشارقة الإسلامي هي أن تجمع علاقة شراكة مع عملائه للمساعدة في إيجاد سبل لتحقيق النمو والكفاءة واقتراح طرق عملية وفعالة من حيث التكلفة لخلق فرص جديدة¹.

3/- الخدمات التجارية:

باعتباره واحدا من رواد الصناعة المالية الإسلامية المتعلقة بالخدمات التجارية فقد طور المصرف منتجات وخدمات مبتكرة ومرنة بحيث يحصل العملاء على قيمة أمثل وعلى مزايا حقيقية من التمويل الإسلامي.

يتمتع المصرف بقدرة فائقة على التعامل مع كافة المعاملات المالية مثل خطابات الضمان في حال كانت البضائع المستوردة لغرض الاستهلاك المحلي أو لغرض التصدير .

فتح وإدارة خطابات الضمان (القابل للتحويل، المدور، تحت الطلب، وما إلى ذلك) هي بعض الأركان الرئيسية في عمل قسم التمويل التجاري في المصرف، في حين أن خطابات الضمان في الواقع يمكن استخدامها في أكثر من غرض مثل سندات العطاء، سندات حسن الأداء، ضمانات دفعات مقدمة، الصيانة والرسوم الجمركية².

4/- إدارة النقد:

يوفر مصرف الشارقة الإسلامي خدمات وحلول إدارة النقد فعالة من حيث التكلفة لتلبية احتياجات العملاء من الشركات من البداية إلى النهاية وبجودة فائقة وأساليب عصرية.

¹ - الخدمات المصرفية للشركات من الموقع الإلكتروني: <https://m.sib.ae/ar> أطلع عليه بتاريخ: 2020/05/12 على الساعة 02 زولاً.

² - التمويل العقاري، حلول الشركات، عقارات، من الموقع الإلكتروني: <https://m.sib.ae/ar> أطلع عليه بتاريخ: 2020/05/13 على الساعة 04 مساءً .

من حلول الدفع البسيطة إلى إنشاء منظومات تسوية معقدة عبر حدود الدفع البسيطة إلى إنشاء منظومات تسوية معقدة عبر حدود مختلفة، يتميز المصرف بخبرة واسعة وكفاءات متميزة لتقديم حلول تم تصميمها خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء الفردية والتي تشمل:

➤ عمليات الحساب.

➤ المدفوعات.

➤ التحصيل.

وتشمل الخدمات أيضاً إدارة المعلومات وخدمات الحساب، وإدارة السيولة للعملاء من الشركات والمؤسسات على حد سواء مدعمة بتقارير شاملة ومفصلة عن جميع المعاملات ليتسنى للعملاء الإطلاع بدقة على مركزهم المالي بشكل دائم¹.

التمويل العقاري التجاري: أن إدارة التمويل العقاري المتخصصة يديرها فريق ذو خبرة واسعة في هذا الميدان.

يقدم فريق المصرف الخدمات الاستشارية، التقييم المالي للمشاريع، التقييم التقني بالتنسيق مع قسم الهندسة العقارية، تمويل المشاريع (المباني السكنية التجارية، العقارات الصناعية... وغيرها وتطوير المنتجات الجديدة المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء، وببساطة يمكن تكييفها لتتلاءم مع الاحتياجات بالإضافة إلى تفوقها كونها متوافقة مع الشريعة².

¹ - <https://m.sib.ae/ar/> ادارة النقد / حلول الشركات / ادارة النقد

² - <https://m.sib.ae/ar/> الخدمات التجارية / حلول الشركات

المطلب الثاني: استخدام نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الشارقة الإسلامي

1/- معطيات ونتائج بنك الشارقة الإسلامي للسنوات خلال السنوات 2014 - 2019

الجدول رقم 12: البيانات والنتائج المالية لبنك الشارقة الإسلامي خلال السنوات 2014-2019

السنوات / المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الموجودات	26012888	29882693	33539226	38288519	44745487	46390461
صافي رأس المال العامل	-7375235	-11176994	-8555840	-15134748	-16760925	-21937039
الموجودات المتداولة	9794075	9369380	12527885	11606972	14491255	16069599
المطلوبات المتداولة	17169310	20546374	21083725	26741720	31252180	38006638
الأرباح المحتجزة	811956	891134	1040602	1157002	955325	1045261
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	377176	409925	462887	477674	510379	545525
القيمة الدفترية للدين	20468043	24211597	27767241	31960401	38548248	38006638
إجمالي المطلوبات	26012888	29882693	33539226	38288519	44745487	46390461

المرجع: من إعداد الباحثين استناداً على القوائم المالية ونتائج برنامج اكسل

2/- تحليل مؤشرات قياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الشارقة الإسلامي

معادلة النموذج التمان:

$$Z=6.5X1+3.26X2+1.05X3+6.27X4$$

X1 : صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات

X2 : الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات

X3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات

X4 : القيمة الدفترية للدين / إجمالي المطلوبات

وتمثل هذه النسب كل من السيولة، والتمويل، والربحية، وسلامة الهيكل التمويلي، والنشاط وجميعها تعتبر متغيرات مستقلة استخدمت لغايات استنباط علاقة خطية بينهما بهدف الحكم عليها وبين المتغير التابع للتمييز بين المصارف من حيث النجاح والفشل في الاستقرار المالي، كما ويهدف هذا النموذج إلى

الوصول إلى نسبة مالية مركبة من عدة نسب مالية ومرجحة بأوزان ترجيحية، وتعد مقياساً أو معياراً في صورة كمية يمكن بوساطته التمييز بين المصارف من حيث درجة استقرارها أي فيما إذا كانت معرضة للتعثر المالي أم لا.

وتعتمد الصيغة الخاصة بحساب النموذج على العديد من المتغيرات والتي تختلف بحسب نوع النموذج ويمكن تفسير متغيرات هذا النموذج كما:

أ/- رأس المال العامل: يمثل هذا المتغير النقد المتاح لتمويل الأنشطة اليومية في المصرف، ويتم حسابه من خلال طرح المطلوبات قصيرة الأجل من الموجودات النقدية وتلك التي يمكن تحويلها إلى نقد في الأجل القصير كما أنه يعتبر مقياساً لكفاءة المصرف التشغيلية وأيضاً مدى سلامة أوضاعها المالية قصيرة الأجل.

ب/- إجمالي الموجودات: ويمثل كافة الموجودات في قائمة الميزانية للمصرف سواء الثابتة منها أو المتداولة.

1 /- مؤشر صافي رأس المال العامل بالنسبة لإجمالي الموجودات :

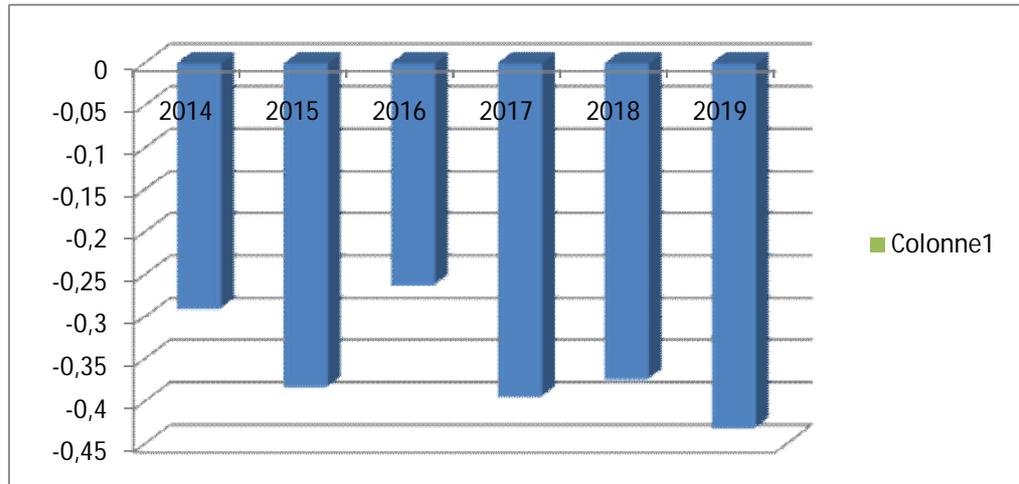
الجدول رقم 13: تطور نسبة صافي رأس المال العامل لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014 - 2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات / المؤشر
-0.4316	-0.3745	-0.3952	-0.2627	-0.3836	-0.2905	صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات
$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum X_{2014-2019}}{N}$ $= -0.36$						معدل المؤشر السنوي

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتماداً على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج برنامج اكسل من 2014 إلى 2019

الشكل رقم 08: أعمدة بيانية توضح تطور نسبة صافي رأس المال العامل لبنك الشارقة الإسلامي خلال

الفترة 2014 - 2019



المرجع : من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الجدول رقم (13)

حسب البيانات المالية للقوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية لبنك الشارقة الإسلامي خلال فترة ستة سنوات محل الدراسة 2014 إلى 2019 شهد بنك الشارقة الإسلامي على مدار خمس سنوات الأولى من 2014 إلى غاية 2018 تذبذبا في مؤشر رأس المال العامل ارتفاعا وانخفاضا يتراوح بين -0.29 أي ما يعادل 29% من إجمالي الموجودات في السنة 2014 و-0.37 أي ما يعادل 37% سنة 2018، ويعود سبب ذلك إلى التغيرات الحاصلة في بند الموجودات المتداولة بين الارتفاع والانخفاض، بينما بند المطلوبات المتداولة فقد عرف استمرارا نحو الارتفاع طيلة سنوات الدراسة، حيث بلغ إجمالي الموجودات المتداولة 9.7 مليون درهم أي ما يعادل 37% من إجمالي الموجودات المصرف مقارنة ب 17.16 مليون درهم مطلوباته المتداولة أي ما يعادل 66% من إجمالي مطلوبات المصرف بنهاية ديسمبر 2014 في حين بلغت موجوداته 16.09 مليون درهم سنة 2019 مقابل 36.09 مليون درهم من مطلوباته المتداولة، وهذا يبرر النجاح الكبير الذي حققه البنك في جذب ودائع العملاء ليصل إجمالي ودائع العملاء مبلغ 27.3 مليار درهم بارتفاع قدرة 46.5% السنوات السابقة، وقد حقق -0.26 أعلى قيمة له سنة 2016 وذلك راجع إلى استمرارية المصرف لإستراتيجية تنويع مصادر تمويل الأصول، فقد نجح في إصدار صكوك بقيمة 500 مليون دولار في شهر سبتمبر من نفس السنة كجزء من برنامج الصكوك متوسطة الأجل البالغة 3 مليارات دولار، وبذلك يصبح إجمالي الصكوك المرجعة والقائمة في نهاية العام

ثلاث إصدارات بإجمالي 1.5 مليار دولار وهي بذلك تعكس ثقة المستثمرين على المستوى الدولي والإقليمي في أداء المصرف ومثانة المركز المالي، وعليه نستنتج أن مطلوبات المتداولة للمصرف أكبر من موجوداته المتداولة مما يفسر أن المصرف غير قادر على تغطية التزاماته المالية في الأجل القصير وأن البنك يمر بمشاكل السيولة وقد استمر المصرف على هذه الوضعية طيلة السنوات محل الدراسة، وعليه فإن الرقم السالب لرأس المال العامل يبتعد من القيمة الموجبة بشكل متزايد وهذا يدل أن المصرف لم يتمكن من تجاوز الكبوة التي تعرض لها خلال هذه السنوات الأخيرة، وهذا كما عرف المؤشر خلال السنة الأخيرة تراجعاً حاداً ليصل إلى ما قيمته -0.43- وهذا راجع إلى:

إتباع بنك الشارقة الإسلامي لسياسة إدارة سيولة غير مثلى لموجوداته المالية المتداولة لتغطية مطلوباته المتداولة .

تشير نتائج التحليل في الجدول (13) إلى أن معدل المؤشر السنوي لنسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات في كافة السنوات عينة الدراسة بلغ ما قيمته -0.36- خلال فترة الدراسة والبالغ 6 سنوات، مما يشير إلى أن المصرف يعتمد على ما نسبته 36% من إجمالي موجوداته كرأس مال عامل في حين أن نسبة 64% موجوداته المالية المتاحة غير مستغلة مما يعني أن المصرف لديه خلل في هيكل موجوداته المالية إذ يقوم باستثمار جزء صغير من موجوداته في عملياته التشغيلية .

وبالتالي فإن المصرف عملياً سوف يتحمل مخاطر عديدة بسبب ضعف عوائدها الناتجة عن هيكل الموجودات غير المتوازن، أو أنه يميل إلى تحقيق هدف الأمان وعدم المخاطرة بسبب انخفاض هذه النسبة، بدلاً من تحقيق هدف الربحية العالية والتي ترتبط بشكل كبير بالمخاطرة .

2/- مؤشر الأرباح المحتجزة بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الشارقة الإسلامي

إجمالي الأرباح المحتجزة:

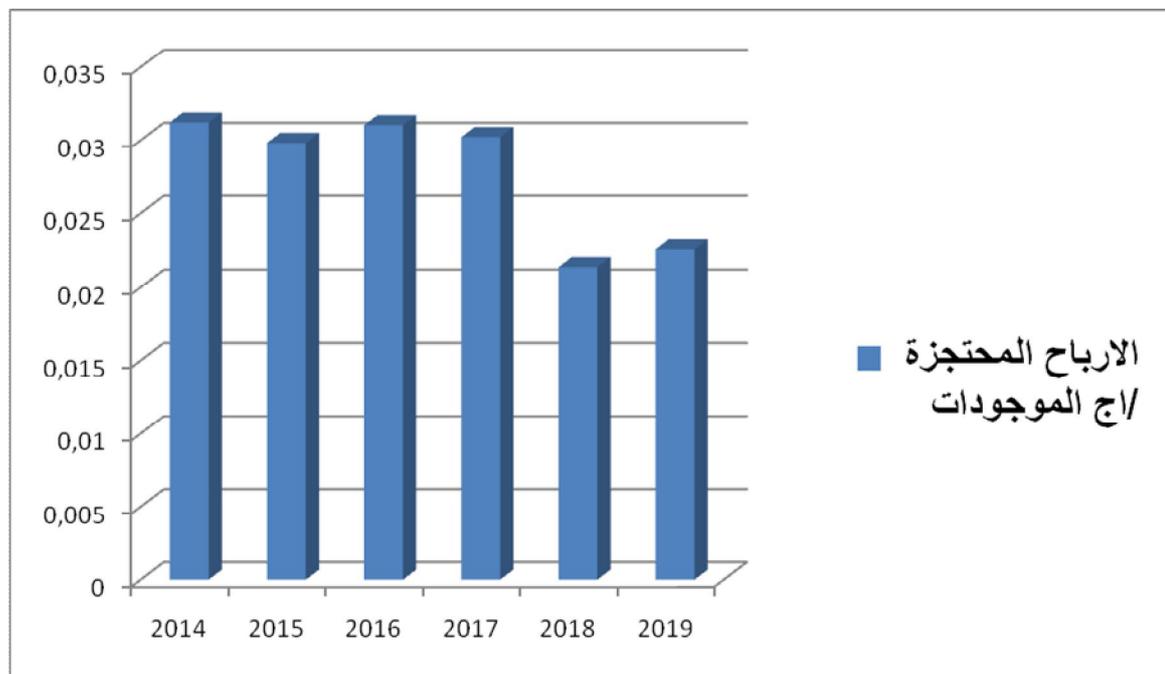
يمثل هذا المتغير مجموع كافة الأرباح التي تم الحصول عليها سابقاً والمتاحة لإعادة استثمارها في المصرف والتي يمكن حسابها من خلال طرح الضرائب ومقسوم الأرباح من إجمالي الأرباح إذ تعد هذه النسبة من المؤشرات التحليلية المهمة، وتعتبر عن الكمية الكلية للأرباح التي يمكن استثمارها، وتعتمد هذه النسبة على عمر المصرف، وترتبط بالدرجة الأساس بسياسة الإدارة في احتجاز وتوزيع الأرباح .

الجدول رقم 14: نسبة تطور الأرباح المحتجزة لبنك الشارقة الإسلامي

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
0.0225	0.0213	0.0302	0.0310	0.0298	0.0312	$X2 = \text{الأرباح المحتجزة} /$ إجمالي الموجودات
معدل المؤشر السنوي = $\sum X2 \text{ 2014- 2019} / N$ =0.166						معدل المؤشر السنوي

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج برنامج اكسل من 2014 إلى 2019

الشكل رقم 09: رسم بياني يوضح تطور الأرباح المحتجزة لبنك الشارقة الإسلامي



المرجع: من إعداد الباحثتين اعتمادا على نتائج الجدول رقم (14)

حقق بنك الشارقة الإسلامي خلال السنوات الأربعة الأولى من 2014-2017 تزايدا في مؤشر الأرباح المحتجزة بالنسبة لإجمالي الموجودات، يتراوح بين 0.029-0.031 حيث بلغت نسبته سنة 2014 (0.0312) وهي أعلى نسبة تحققتها خلال ستة سنوات محل الدراسة . وبناءً على نتائج التحليل في الجدول(14) فإنه يتضح أن زيادة نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات لدى المصرف راجع إلى الارتفاع المستمر للأرباح المحتجزة، حيث بلغت سنة 2014 811.9 ألف درهم ليصل إلى

1.15 مليون درهم سنة 2017، في حين بلغ إجمالي الموجودات 26.01 مليون سنة 2014 ليواصل الارتفاع حتى سنة 2017 بقيمة 38.28 مليون درهم مما يفسر العلاقة الطردية الموجبة بينهما من خلال الجدول أعلاه، وهذا ما يؤدي إلى زيادة قدرتها على الاستثمار في موجوداتها بالاعتماد على مواردها الذاتية .

وخلال السنتين الأخيرتين استمرت في الانخفاض ليصل إلى ما قيمته 0.0213 لسنة 2018 وهي أدنى قيمة يحققها البنك خلال الست سنوات الأخيرة وهذا راجع إلى:

- الانخفاض الذي شهدته قيمة الأرباح المحتجزة حيث بلغت 955.3 ألف درهم مقارنة بالارتفاع الذي شهده إجمالي الموجودات بقيمة 44.74 مليون درهم من نفس السنة .
- رغبة حملة الأسهم والمالكين في الحصول على الأرباح وبالتالي ضعف قدرة إدارة المصرف على احتجاز الأرباح ومن ثم استثمارها قياساً إلى إجمالي الموجودات.

تشير نتائج التحليل في الجدول (14) إلى أن معدل المؤشر لمتوسط الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات في المصرف محل الدراسة بلغ ما قيمته 0.16 خلال فترة الدراسة والبالغة 6 أعوام، مما يشير إلى أن المصرف محل الدراسة يستثمر 16% من الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات، غير أن هذه النسبة والبالغة 16% تلبّي أهداف المصرف في تطوير استثماراته وبالتالي تحقيق الربحية اللازمة لاستقراره وإدامة عملياته .

3/- مؤشر الأرباح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الشارقة الإسلامي.

X3 الإيرادات: وتمثل الإيرادات الناتجة عن مباشرة المصرف لأنشطته الأساسية الناتجة عن طريق ما تقدمه من خدمات كما في حالة المصارف. وعادة يتمثل هذا المتغير بالأرباح قبل الضريبة والفائدة تعد هذه النسبة من المؤشرات التحليلية المهمة للمصرف، والتي تقيس مدى فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وبالتالي فهي مقياس لربحية المصرف ومقياساً للقوة الإيرادية لمجوداته في ذات الوقت.

وتستخرج هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

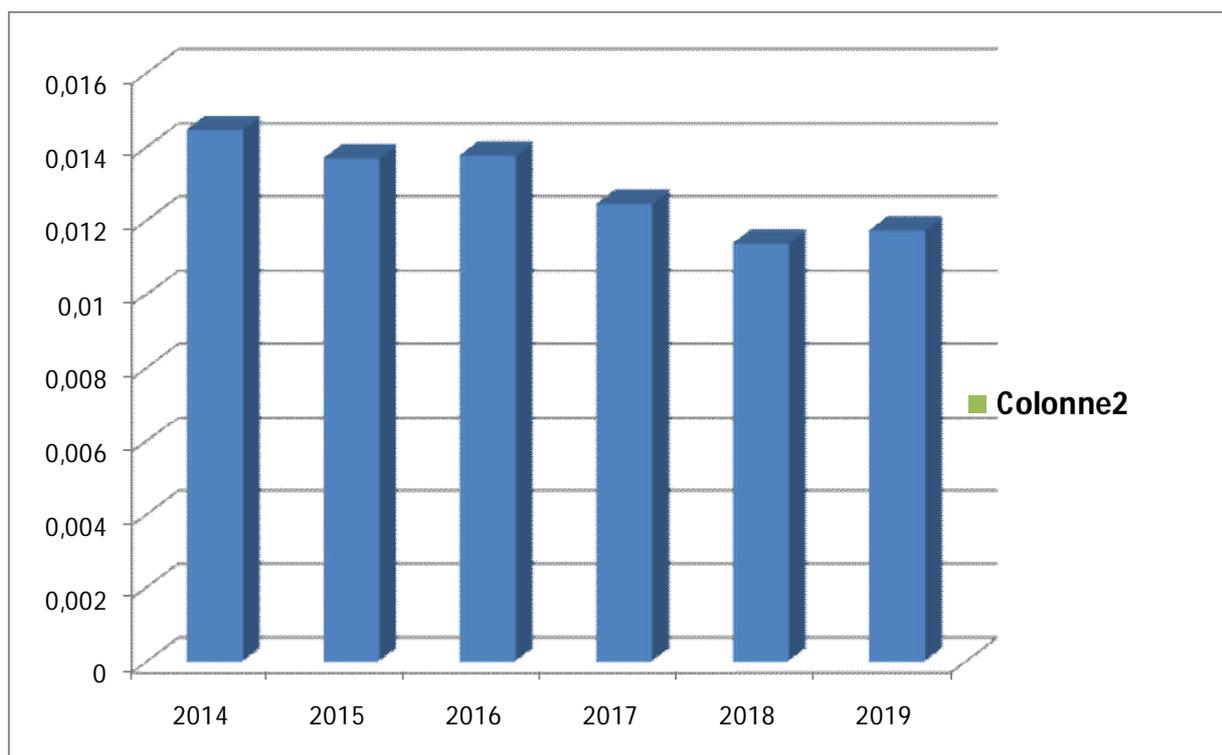
X3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات

الجدول رقم 15: تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك الشارقة الإسلامي.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
0.0117	0.0114	0.0124	0.0138	0.0137	0.0144	X3 الأرباح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الموجودات
$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum X3 \text{ 2014-2019}}{N}$ $= 0.0776$						معدل المؤشر السنوي

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج برنامج اكسل من 2014 إلى 2019

الشكل رقم 10: رسم بياني يوضح تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك الشارقة الإسلامي



المرجع: من إعداد الباحثتين اعتمادا على نتائج الجدول (15)

حقق بنك الشارقة الإسلامي نسبة 1.44% كأرباح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات سنة 2014 وهي أعلى نسبة يحققها خلال السنوات الستة ويرجع سبب ارتفاعها إلى:

▪ نجاح إدارة المصرف في سياساته الاستثمارية وبالتالي عدم احتمال تعرضه للمخاطر الناتجة عن عدم الاستقرار.

▪ ارتفاع الإيرادات التشغيلية والذي أدى بدوره إلى ارتفاع أرباح السنة.

كما شهد هذا المؤشر تراجعاً طفيفاً من سنة 2015 لغاية 2019 ليصل إلى ما قيمته 0.011 أي ما يعادل نسبة 1.1% كأدنى حد له سنة 2018، حيث بلغ صافي الأرباح المسجل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مبلغاً قدره 510.4 مليون درهم مقارنة بالارتفاع الكبير في إجمالي الموجودات البالغ 44.7 مليار درهم .

وعليه حقق مصرف الشارقة الإسلامي نجاحاً ملحوظاً في إتباع إستراتيجية للنمو المستقر في الربحية والمركز المالي، حيث بلغ إجمالي أصول المصرف 26.014 مليار درهم مليار درهم في نهاية ديسمبر 2014 مقارنة بالسنوات الأخرى ليصل إلى 46.390 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2019 مما يعزز ارتفاع الموجودات كفاءة التوظيف المالي .

كما حقق المصرف أداءً متميزاً من خلال أنشطته المختلفة مما أدى إلى نمو أرباح المصرف من 377.1 مليون درهم سنة 2014 مقارنة بالسنوات الأخرى ليصل إلى 545.5 مليون درهم سنة 2019 وبتزايد قدرها 30.8 % -

تشير نتائج التحليل في الجدول (15) إلى أن المؤشر الكلي لنسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات في المصرف محل الدراسة بلغ 0.0776 أي ما يعادل 7.76 % وخلال فترة الدراسة والبالغة 6 سنوات، وهي نسبة منخفضة نوعاً ما مما يعني ضعف فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وبالتالي ضعف القوة الإردية لموجودات المصرف محل الدراسة .

4/ -مؤشر القيمة الدفترية للدين بالنسبة لإجمالي المطلوبات:

ح - القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات:

يمكن جمع كمية المطلوبات من قائمة الميزانية، حيث تمثل المطلوبات قصيرة الأجل وطويلة الأجل جزءاً من هذا المتغير، كما لا تعتبر الاحتياطات الموجودة في جانب المطلوبات جزءاً من هذا المتغير.

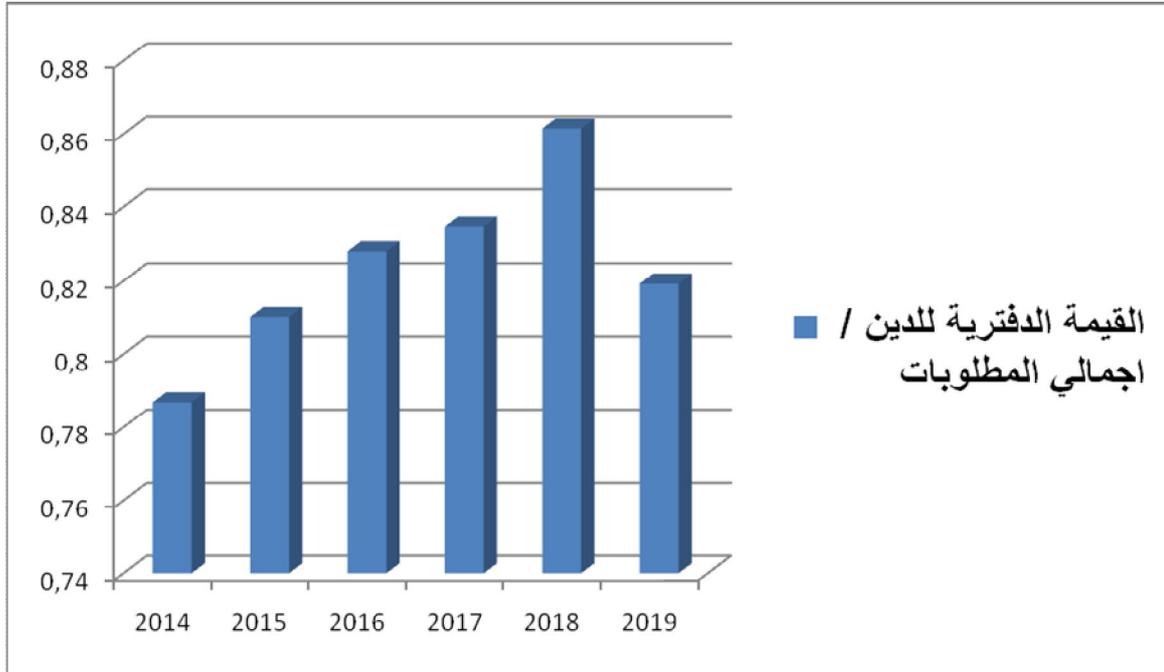
الجدول رقم 16: تطور القيمة الدفترية للدين لبنك الشارقة الإسلامي

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
0.8192	0.8615	0.8347	0.8279	0.8102	0.7868	القيمة الدفترية للدين / إجمالي المطلوبات
$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum X_{2014-2019}}{N} = 0.823$						معدل المؤشر السنوي

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية من

2014 إلى 2019

الشكل رقم 11: رسم بياني يوضح تطور القيمة الدفترية للدين لبنك الشارقة الإسلامي



المرجع: من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات الجدول رقم (16)

بلغت نسبة مؤشر القيمة الدفترية للدين ما قيمته 0.786 أي ما يعادل 78.6% من إجمالي المطلوبات سنة 2014، وهي أدنى قيمة يحققها البنك خلال ست سنوات محل الدراسة، كما شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2015 لتصل إلى ما قيمته 0.810 أي ما يعادل 81%، واستمرت في الارتفاع خلال ثلاث سنوات الموالية من 2016-2018 لتصل إلى ما قيمته 0.861 أي ما يعادل 86% كحد أقصى له سنة 2018، بحيث تظهر الميزانية السنوية لبنك الشارقة الإسلامي ارتفاعا ملفتا في المبلغ المستحق للبنك طيلة السنوات محل

الدراسة حيث بلغ في السنة الأولى 2.4 مليون درهم ليصل إلى 6.5 مليون درهم سنة 2019، كما أظهرت الميزانية ارتفاعاً لودائع العملاء حيث بلغت حوالي 27.3 مليار درهم مقابل 14.5 مليار درهم كما في السنة المنتهية 2014، كما عرفت الصكوك المستحقة الدفع ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى 5.5 مليون درهم سنة 2019، ثم تراجع نسبة المؤشر في السنة الأخيرة حيث بلغت ما قيمته 0.819 أي ما يعادل 8.1 % وهذا يعود إلى عدة أسباب أبرزها :

تراجع المبلغ المستحق على البنك ليصل إلى 5.1 مليون درهم في مقابل ارتفاع مبلغ إجمالي المطلوبات ليصل إلى 46.3 مليار درهم مما يفسر قوة راس المال للبنك .

إن نسبة مؤشر القيمة الدفترية أقل من الواحد مما يفسر عدم وجود مخاطرة في تمكنه من سداد الدين ويمكن أن يحدث هذا إذا ارتفعت التدفقات النقدية للبنك أو إذا انخفضت أسعار الفائدة المتغيرة، ولكن الملاحظ إن النسبة نوعاً ما تقترب من الواحد مما يدل على عدم مقدرة البنك على الوفاء بديونه مما يجعله عرضة للتعثّر ثم الفشل المالي مما يصعب الحكم على سلامة البنك لذلك فكلما كانت النسب أقل أو تساوي 0.5 فهذا جيد بالنسبة للبنك .

- يفسر هذا المؤشر درجة استقلالية المالية للبنك من حيث بقاءه واستدامته في الأوقات الصعبة، كما يوضح كيف يمكن للبنك أن يقوم بتسوية الحسابات مع الأطراف المقابلة له من أمواله الخاصة وهو أحد مؤشرات الملاءة المالية للبنك .

تشير نتائج التحليل في الجدول (16) إلى أن معدل المؤشر لمتوسط القيمة الدفترية إلى مجموع المطلوبات في المصرف محل الدراسة بلغ ما قيمته 0.82 خلال فترة الدراسة والبالغة 6 أعوام، مما يشير إلى أن المصرف محل الدراسة لا يتمتع باستقلالية مالية وعدم قدرته على سداد الديون .

3/- تحليل قيمة المعادلة أتمان Z لقياس السلامة والاستقرار المصرفي لبنك الشارقة الإسلامي من

سنة 2014 إلى 2019

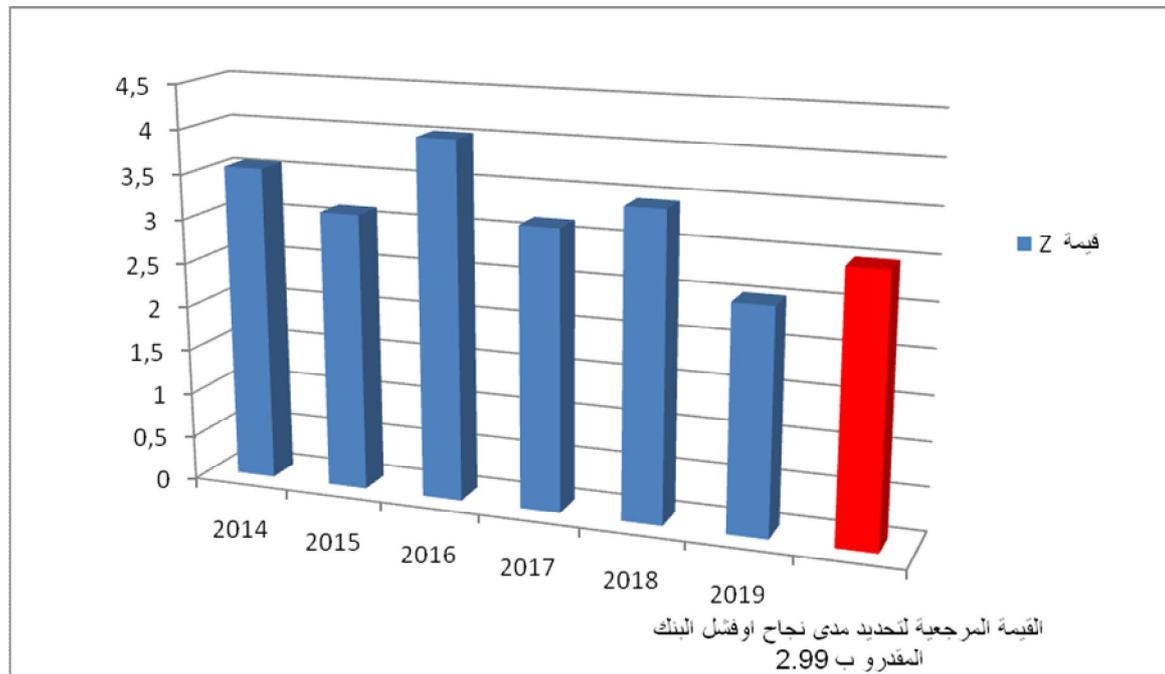
الجدول رقم 17: تطور الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014 إلى

2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المعادلة Z	3.5616	3.1251	4.0210	3.1516	3.4360	2.5176
معدل السنوي للمعادلة	$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum Z \text{ 2014-2019}}{N}$ $= 3.302$					

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتماداً على نتائج المعادلة المطبقة على برنامج اكسل للسنوات محل الدراسة .

الشكل رقم 12: رسم بياني يوضح تطور قياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الشارقة الإسلامي



المرجع : من إعداد الطالبتين استناداً على بيانات الجدول رقم (17)

يشير Altman من خلال نمودجه (Z-Score) أنه إذا زادت قيمة نمودجه عن 2.99 فإنه يمكن اعتبار المصرف مستقر مالياً لأنه يتسم بأداء جيد ويكون بعيداً عن احتمالات الفشل أو التعثر الناتج عن عدم الاستقرار، واستناداً إلى نتائج التحليل التي ظهرت في الجدول (17) يتضح أن المصرف الشارقة

- الإسلامي مستقر ماليا خلال خمس سنوات الأولى حيث بلغت قيمة المحسوبة 3.50 - 3.12 - 4.02 -
 3.15 - 3.43 على التوالي وهي أكبر من القيمة المعيارية للنموذج البالغة 2.99
 أما فيما يخص السنة الأخيرة فقد بلغت القيمة المحسوبة للنموذج 2.51 وهي تقع ما بين 2.99-
 1.23 وعليه فان المصرف يصعب الحكم عليه فيما إذا كان مستقرا أو غير مستقرا خلال هذه السنة .

الجدول رقم 18 : تقييم درجة المخاطرة حسب المناطق الثلاث لنموذج altman

السنوات	X1	X2	X3	X4	Z	المنطقة
2014	-0.2905	0.0312	0.0144	0.0786	3.5616	أمنة
2015	-0.3836	0.2982	0.0137	0.8102	3.1251	آمنة
2016	-0.2627	0.0310	0.0138	0.8279	4.0210	أمنة
2017	-0.3952	0.0302	0.0124	0.8347	3.1516	آمنة
2018	-0.3745	0.0213	0.0114	0.8615	3.4360	أمنة
2019	0.4316	0.0225	0.0117	0.8192	2.5176	الرمادية يصعب الحكم عليها

المرجع : من إعداد الباحثين اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من برنامج اكسل

المطلب الثالث : عموميات حول بنك الشارقة

الفرع الأول: نشأة البنك

تأسس بنك الشارقة عام 22 ديسمبر 1973 كأول بنك تجاري في إمارة الشارقة والخامس على
 صعيد الدولة، يمثل بنك الشارقة مؤسسة مالية مدرجة في سوق أبو ظبي المالي ومقره الرئيسي في إمارة
 الشارقة، ويمتاز البنك بحضور قوي في دولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى لبنان من خلال بنك
 الإمارات ولبنان ش.م.ل. التابع له.

يقدم البنك العديد من الخدمات المتميزة للشركات والأفراد، بالإضافة إلى الخدمة المصرفية الخاصة
 والإدارة الثروات، وتشمل على سبيل المثال للحصر الصناعة والتجارة والتعليم وقطاع الخدمات وغيرها.¹

¹ - التقرير السنوي لبنك الشارقة الاسلامي لسنة 2017.

الفرع الثاني: أهداف بنك الشارقة

يهدف البنك إلى تحقيق أداء قوي ومستدام لمساهمييه، والعمل لصالح عملاءه والموظفين مع الالتزام بالأخلاق المهنية العالية ودعم الشفافية الكاملة واعتماد مبادرات مبتكرة لمساعدة العملاء على تحقيق طموحاتهم وأهدافهم، ودعم أعمالهم من خلال العوامل الاقتصادية مع الإسهام في جودة الخدمة¹.

الفرع الثالث: التصنيف الائتماني لبنك الشارقة:

تثبت وكالة "فينش" التصنيف الائتماني طويل الأجل لبنك الشارقة عند درجة BBB+ ومنحته نظرة مستقبلية مستقرة، كما ثبت تصنيفه الائتماني قصير الأجل عند "F2" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

المطلب الرابع: استخدام نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الشارقة التجاري

1/- معطيات ونتائج لبنك الشارقة - الإمارات العربية المتحدة .

الجدول رقم 19: البيانات والنتائج المالية لبنك الشارقة الإسلامي 2014-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
عدم	29010583	30511200	27096969	27586918	25054383	مجموع الموجودات
توفر	-6182474	-3046929	-4594792	-1987353	-1646839	صافي راس المال العامل
التقرير	13940384	18372232	1496935	17207436	15130358	الموجودات المتداولة
السنوي	20122858	21419161	19564627	19274180	16777197	المطلوبات المتداولة
لهذه	-643144	-6430385	-141239	-236817	-233656	الأرباح قبل الفوائد والضرائب
السنة	300324	647251	606035	476485	543427	الأرباح المحتجزة
	24014072	25424403	21662344	21274792	18206485	القيمة الدفترية للدين
	29010583	30511200	27096969	27586918	25054383	إجمالي المطلوبات

المرجع: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات القوائم المالية ونتائج برنامج اكسل

¹ - التقرير السنوي لبنك الشارقة الاسلامي لسنة 2017-2018.

2/- تحليل المؤشرات النموذج:

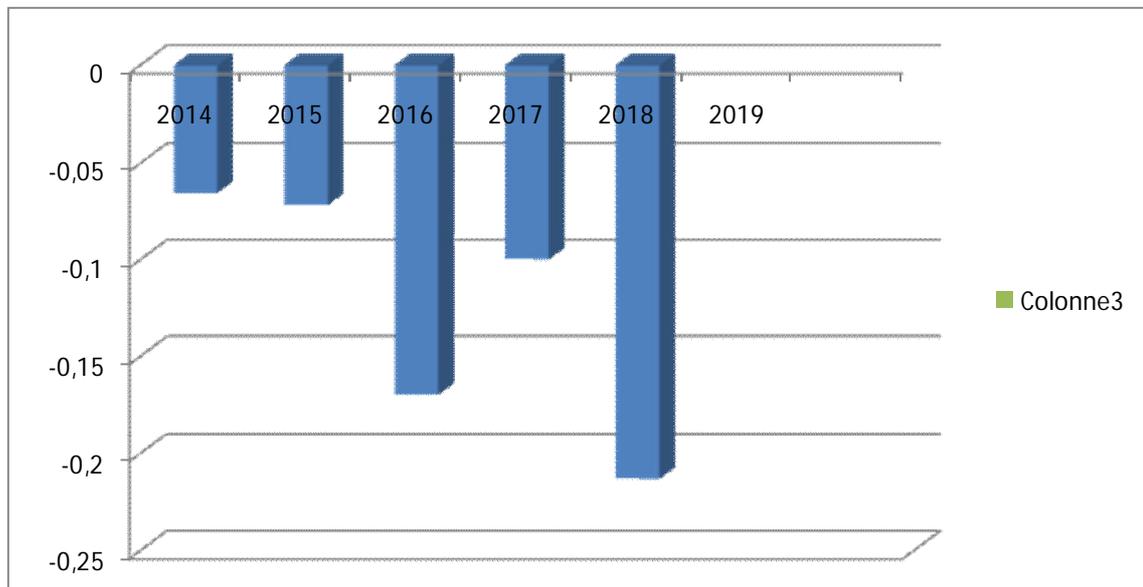
صافي رأس المال العامل :

الجدول رقم 20: تطور رأس المال العامل لبنك الشارقة - الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2014 -2018 .

السنوات / المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019
X1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات	-0.0657	-0.0720	-0.1695	-0.0998	-0.2131	-
معدل المؤشر السنوي	معدل المؤشر السنوي = $\sum Z$ 2014- 2019					
	=-0.124					

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية للبنك ونتائج برنامج اكسل

الشكل رقم 13: رسم بياني يوضح تطور صافي رأس المال العامل بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الشارقة



المرجع: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الجدول رقم (20)

حسب البيانات المالية للقوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية لبنك الشارقة خلال فترة ستة سنوات محل الدراسة 2014 إلى 2018، شهد بنك الشارقة من 2014 إلى غاية 2018 تذبذبا في مؤشر

رأس المال العامل ارتفاعا وانخفاضا يتراوح بين 0.065- أي ما يعادل 6.5%- من إجمالي الموجودات في السنة 2014، و 0.21- أي ما يعادل 21%- سنة 2018 وهي تمثل أدنى قيمة يحققها البنك خلال السنوات محل الدراسة، ويعود سبب التذبذب ذلك إلى التغيرات الحاصلة في بند الموجودات المتداولة بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى، بينما بند المطلوبات المتداولة فقد عرف استمرارا نحو الارتفاع طيلة سنوات الدراسة حيث بلغ إجمالي الموجودات المتداولة 15.1 مليون درهم إماراتي مقارنة ب 16.7 مليون درهم إماراتي من مطلوباته المتداولة خلال السنة المنتهية 2014، في حين بلغت موجوداته المتداولة 13.9 مليون درهم سنة 2018 مقابل 20.1 مليون درهم من مطلوباته المتداولة مما يبرر نمو ودائع العملاء لتصل إلى مبلغ 19.8 مليون درهم إماراتي وقد حقق المؤشر 0.065- أعلى قيمة له سنة 2014 وذلك راجع إستراتيجية المصرف في تنويع مصادر تمويل الأصول من خلال الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وكذا الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، في حين بلغ صافي القروض والسلف مبلغ 95.04 مليون درهم إماراتي مقارنة ب 16.7 مليون درهم كودائع للعملاء .

وعليه نستنتج من خلال النتائج المتحصل عليها من خلال التطبيق أن المطلوبات المتداولة للمصرف أكبر من موجوداته المتداولة مما يفسر أن المصرف غير قادر على تغطية التزاماته المالية في الأجل القصير وان البنك يمر بمشاكل السيولة، وقد استمر المصرف على هذه الوضعية طيلة السنوات محل الدراسة، وعليه فإن الرقم السالب لرأس المال العامل يبتعد من القيمة الموجبة بشكل متزايد و هذا يدل أن المصرف لم يتمكن من تجاوز الكبوة التي تعرض لها خلال هذه السنوات الأخيرة، وهذا كما عرف المؤشر خلال السنة الأخيرة تراجعاً حاداً ليصل إلى ما قيمته 0.21- وهذا راجع إلى:

* إتباع بنك الشارقة الإماراتي لسياسة إدارة سيولة غير مثلى لموجوداته المالية المتداولة لتغطية مطلوباته المتداولة .

تشير نتائج التحليل في الجدول (20) إلى أن معدل المؤشر السنوي لنسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات في كافة السنوات عينة الدراسة بلغ ما قيمته 0.12- خلال فترة الدراسة والبالغ 5 سنوات، مما يشير إلى أن المصرف يعتمد على ما نسبته 12%- من إجمالي موجوداته كرأس مال عامل في حين أن نسبة 86% موجوداته المالية المتاحة غير مستغلة مما يعني أن المصرف لديه خلل في هيكل موجوداته المالية إذ يقوم باستثمار جزء صغير من موجوداته في عملياته التشغيلية .

وبالتالي فإن المصرف عمليا سوف يتحمل مخاطر عديدة بسبب ضعف عوائدها الناتجة عن هيكل الموجودات غير المتوازن.

وأنة يميل إلى تحقيق هدف الأمان وعدم المخاطرة بسبب انخفاض هذه النسبة بدلاً من تحقيق هدف الربحية العالية والتي ترتبط بشكل كبير بالمخاطرة من خلال سياسته التحفظية .

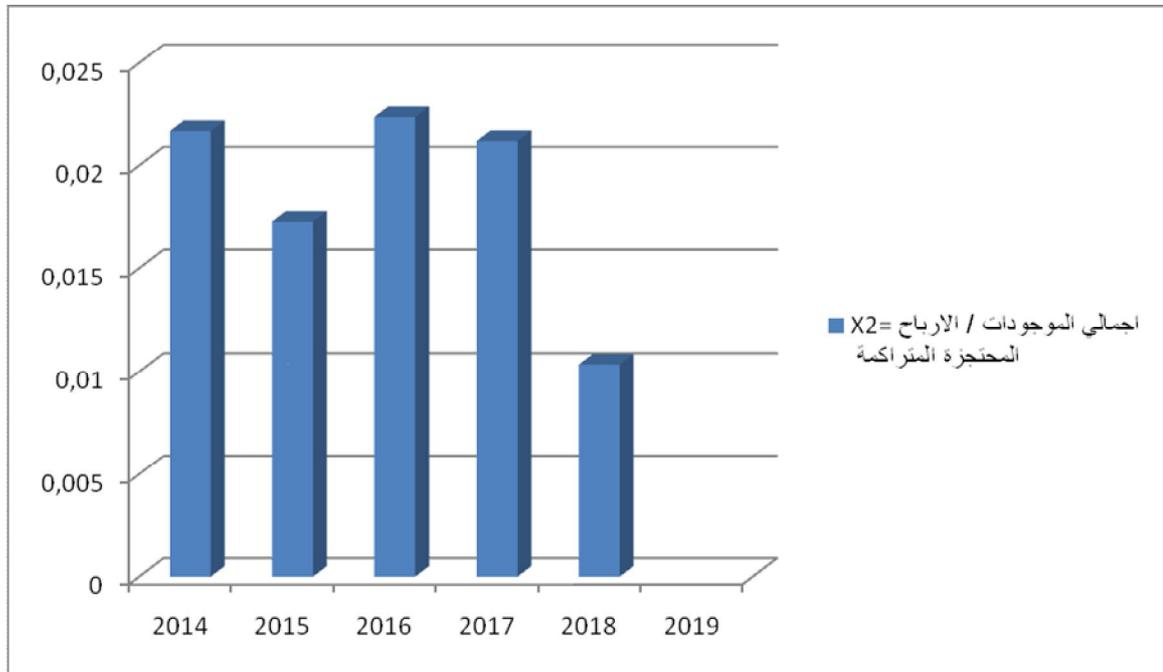
2/- مؤشر الأرباح المحتجزة:

الجدول رقم 21: تطور الأرباح المحتجزة بالنسبة لإجمالي الموجودات خلال الفترة 2014 - 2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات / المؤشر
-	0.0103	0.0212	0.0223	0.0172	0.0216	X2 = الأرباح المحتجزة المتراكمة / إجمالي الموجودات
معدل المؤشر السنوي = $\sum Z$ 2014- 2019 N=0.0185						معدل المؤشر السنوي

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية للبنك وكذا نتائج برنامج اكسل

الشكل رقم 14: رسم بياني يوضح تطور الأرباح المحتجزة المتراكمة بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الشارقة خلال الفترة 2014 - 2019



المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول (21).

بلغ مؤشر الأرباح المحتجزة بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الشارقة ما قيمته 0.0216 أي ما يعادل 2.16 % سنة 2014، لينخفض في السنة الموالية بمعدل 0.44% ليصل إلى ما قيمته 0.0172، كما شهد ارتفاعا ملحوظا سنة 2016 ليصل إلى ما قيمته 0.0223 أي ما يعادل 2.23، وهي أعلى قيمة يحققها البنك خلال خمس سنوات محل الدراسة، وبناء على نتائج التحليل في الجدول (21) فإنه يتضح أن زيادة نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات لدى المصرف راجع إلى الارتفاع المستمر للأرباح المحتجزة حيث بلغت سنة 2016 ما قيمته 606 ألف درهم في حين بلغ إجمالي الموجودات 27.09 مليار درهم مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغت قيمة الأرباح المحتجزة 476 ألف درهم في حين بلغ إجمالي الموجودات 27.5 مليار درهم مما يدل على أن البنك يعتمد على موارده الذاتية في تمويل موجوداته كما يدل على كفاءة إدارة الأصول والإستخدام الفعال للطاقة المتاحة للمصرف.

أما خلال السنتين الأخيرتين استمر في الانخفاض ليصل إلى ما قيمته 0.0103 أي ما يعادل 1.03 % وهي أدنى قيمة يحققها البنك خلال السنوات محل الدراسة وهذا راجع إلى :

- عدم كفاءة إدارة الأصول وينتج عنه التعرض للتعثر ثم الفشل المالي.
- الارتفاع الملحوظ لإجمالي الموجودات ليصل إلى 30.5 مليار درهم سنة 2017، وهذا ما يرجع إلى زيادة اعتماد المصرف على أموال الغير في تمويل إحتياجاته من الأصول مما يترتب عليه إمكانية عجزه عن الوفاء بالتزاماته المالية .

تشير نتائج التحليل في الجدول رقم(21) إلى أن معدل المؤشر لمتوسط الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات في المصرف محل الدراسة بلغ ما قيمته 0.0185 خلال فترة الدراسة والبالغة 5 أعوام، مما يشير إلى أن المصرف محل الدراسة يستثمر 1.85% من الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات غير أن هذه النسبة لا تلبي أهداف المصرف في تطوير استثماراته، وبالتالي يجب تحقيق الربحية اللازمة لاستقراره وإدامة عملياته.

3/- مؤشر الأرباح قبل الفوائد والضرائب

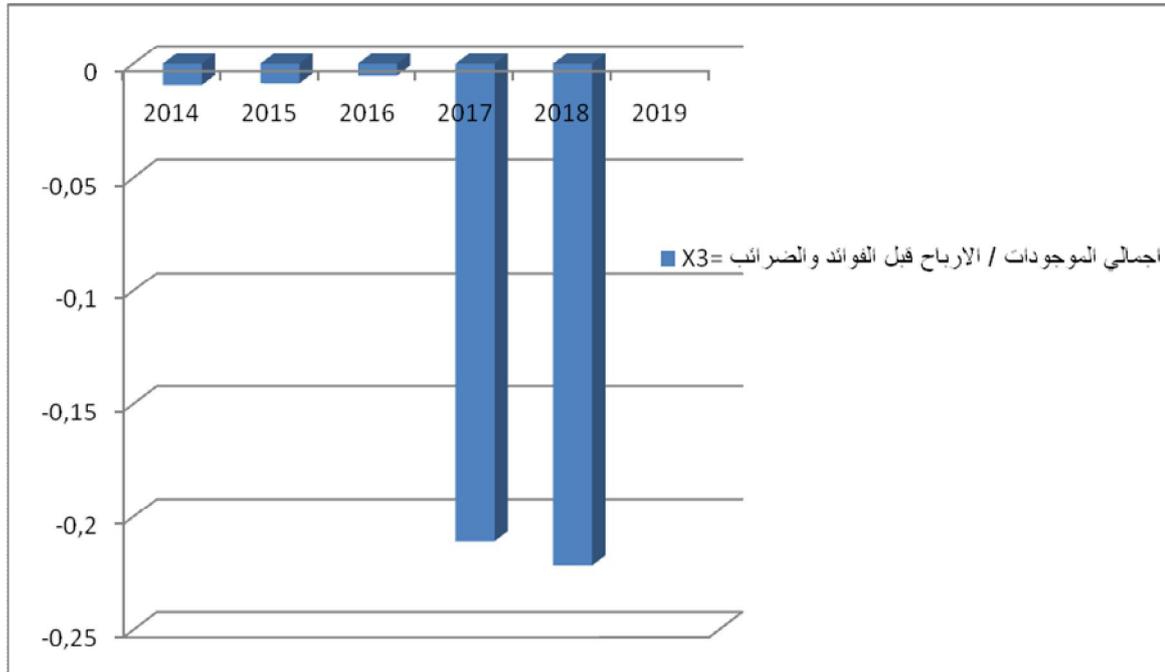
الجدول رقم 22: تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الشارقة خلال

الفترة 2014 - 2019

السنوات / المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018
الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات	-0.0093	-0.0085	-0.0052	-0.2107	-0.0221
معدل المؤشر السنوي	$\sum Z 2014-2019/N = -0.0511$ = معدل المؤشر السنوي				

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج برنامج اكسل

الشكل رقم 15: رسم بياني يوضح تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الشارقة خلال الفترة 2014 - 2019



المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول (22)

حقق مؤشر الأرباح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الشارقة الإماراتي انخفاضا حادا يعبر بالنتيجة السالبة طيلة السنوات محل الدراسة، حيث وصل في السنة الأخيرة إلى أقصى انخفاض يقدر 2.21% وهذا راجع إلى :

يعود سبب انخفاض الأرباح خلال هذه الفترة إلى انخفاض الإيرادات التشغيلية حيث تضمن تقرير مناقشات الإدارة، عن النتائج المالية التي سجلها بنك الشارقة والشركات التابعة له مما أظهرت النتائج المالية أن الربح الصافي للسنة كان بقيمة 130 مليون درهم إماراتي بانخفاض 51% مقارنة مع 2017، وأن إجمالي الدخل الشامل وصل إلى 3 ملايين درهم إماراتي وأن إجمالي الإيرادات التشغيلية وصل إلى 721 مليون درهم إماراتي بانخفاض 7%، بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف الفوائد ومصاريف الضريبة ليصل إلى 6.686 مليون درهم إماراتي و16.6 الف درهم إماراتي على التوالي في حين بلغ إجمالي الموجودات 29.011 مليون درهم إماراتي بانخفاض 5% مقارنة ب 2017.

كما يعود إلى عدم كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول نتيجة لعدم توفر السيولة لديه للوفاء بديونه مما يؤدي إلى إحتمال تعرضه للفشل المالي

تشير نتائج التحليل في الجدول (22) إلى أن المؤشر الكلي لنسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات في المصرف محل الدراسة بلغ 0.0511- أي ما يعادل 5.11-% وخلال فترة الدراسة والبالغة 5 سنوات، وهي نسبة منخفضة نوعا ما مما يعني ضعف فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وبالتالي ضعف القوة الإردية لموجودات المصرف محل الدراسة .

4/- مؤشر القيمة الدفترية للدين

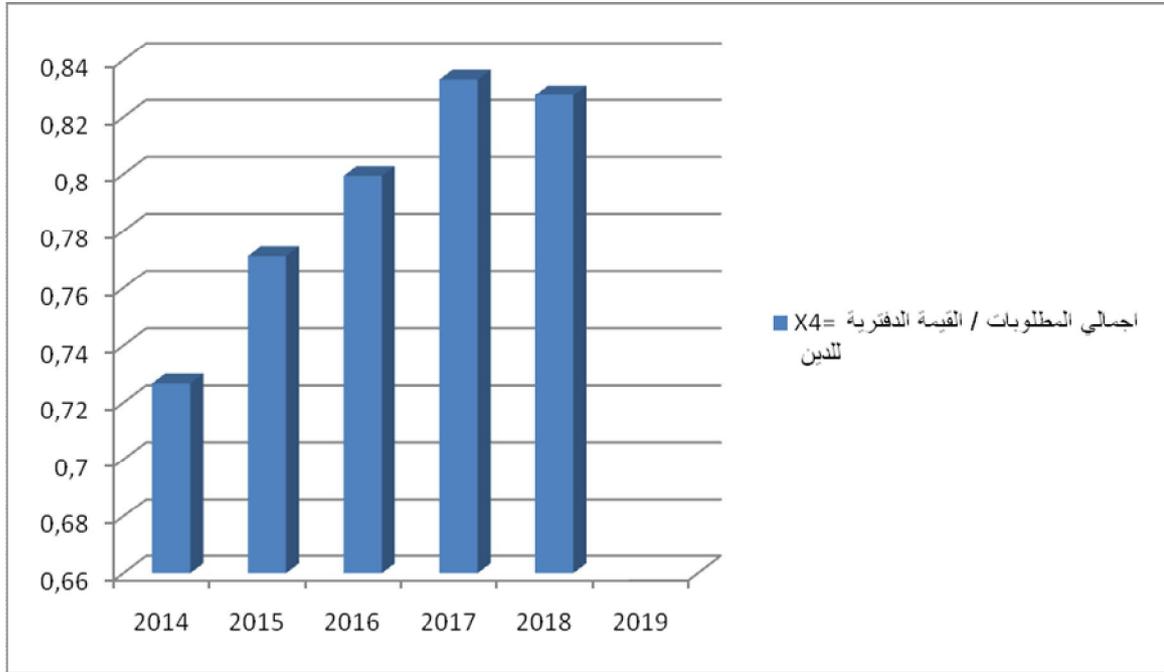
الجدول رقم 23: تطور القيمة الدفترية للدين بالنسبة لإجمالي المطلوبات لبنك الشارقة خلال الفترة

2019 - 2014

2018	2017	2016	2015	2014	السنوات / المؤشر
0.8277	0.8332	0.7994	0.7711	0.7266	القيمة الدفترية للدين / إجمالي المطلوبات
معدل المؤشر السنوي = $\sum Z 2014 - 2019 / N$					معدل المؤشر السنوي
0.79 =					

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج برنامج اكسل

الشكل رقم 16: رسم بياني يوضح تطور نسبة القيمة الدفترية بالنسبة لإجمالي المطلوبات لبنك الشارقة خلال الفترة 2014 - 2019



المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول (23)

بلغ مؤشر القيمة الدفترية بالنسبة لإجمالي المطلوبات لبنك الشارقة الإماراتي ما قيمته 0.726 أي ما يعادل 72.6% سنة 2014 وهي أدنى قيمة يحققها البنك خلال السنوات محل الدراسة، واستمر في الارتفاع ليصل إلى ما قيمته 0.833 أي ما يعادل 83.3% سنة 2017 وهي أعلى قيمة للمؤشر ويرجع ذلك إلى :

الارتفاع ودائع العملاء ليصل إلى 21.6 مليار درهم إماراتي، بالإضافة إلى ارتفاع سندات الدين بقيمة 3.07 مليون درهم إماراتي سنة 2017 حيث أصدر البنك 500 مليون دولار سندات دين مضمونة بمعدل فائدة ثابتة .

ليعود الانخفاض للسنة الأخيرة 2018 ليصل إلى ما قيمته 0.827 أي ما يعادل 82.7% .

ولكن الملاحظ أن النسبة نوعا ما تقترب من الواحد مما يدل على عدم مقدرة البنك على الوفاء بديونه مما يجعله عرضة للتعثّر ثم الفشل المالي مما يصعب الحكم على سلامة البنك لذلك فكلما كانت النسبة اقل أو تساوي 0.5 فهذا جيد بالنسبة للبنك .

تشير نتائج التحليل في الجدول (23) إلى أن معدل المؤشر لمتوسط القيمة الدفترية إلى مجموع المطلوبات في المصرف محل الدراسة بلغ ما قيمته 0.79 خلال فترة الدراسة والبالغة 5 أعوام، مما يشير إلى أن المصرف محل الدراسة لا يتمتع باستقلالية مالية وعدم قدرته على سداد الديون .

تحليل قيمة المعادلة Z لقياس السلامة والاستقرار المصرفي لبنك الشارقة من سنة 2014 إلى

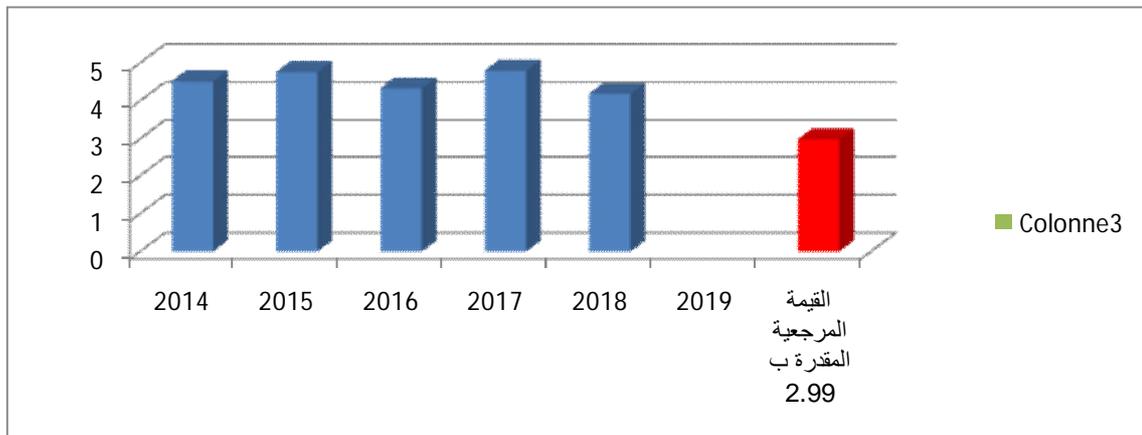
2019

الجدول رقم 24 : الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الشارقة خلال الفترة 2014 إلى 2019

السنوات / المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المعادلة Z	4.5169	4.7614	4.3374	4.7984	4.1878	-
المعدل السنوي للقيمة	$\sum / NZ 2014 - 2019 =$ معدل المؤشر السنوي					4.52=

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج برنامج اكسل من 2014 إلى 2019

الشكل رقم 17: يوضح الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الشارقة خلال الفترة 2014/2019



المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (24)

استناداً إلى نتائج التحليل التي ظهرت في الجدول (24) يتضح أن المصرف الشارقة الإماراتي مستقر مالياً خلال خمس سنوات محل الدراسة حيث بلغ معدل المؤشر السنوي للقيمة المحسوبة لخمس سنوات 4.52 وهي أكبر من القيمة المعيارية للنموذج البالغة 2.99، وعليه فإنه يمكن اعتبار المصرف مستقر مالياً لأنه يتسم بأداء جيد ويكون بعيداً عن احتمالات الفشل أو التعثر الناتج عن عدم الاستقرار.

الجدول رقم 25: تقييم درجة المخاطرة حسب المناطق الثلاث لنموذج التمان .

السنوات	X1 المتغير	X2 المتغير	X3 المتغير	X4 المتغير	قيمة Z	المنطقة
2014	-0.0657	0.0216	-0.0093	0.7266	4.5169	آمنة
2015	-0.0720	0.0172	-0.0085	0.7711	4.7614	آمنة
2016	-0.1695	0.0223	-0.0052	0.7994	4.3374	آمنة
2017	-0.0998	0.0212	-0.2107	0.8332	4.7984	آمنة
2018	-0.2131	0.0103	-0.0221	0.8277	4.1878	آمنة
2019	-	-	-	-	-	-

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج

برنامج اكسل من 2014 إلى 2019

المبحث الثاني: تطبيق نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في البنوك الكويتية

المطلب الأول: عموميات حول بنك الكويت التجاري .

البنك التجاري الكويتي أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة في دولة الكويت والتي توفر للعملاء من الأفراد والشركات على حد سواء مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية والاستثمارية والحلول المالية المبتكرة.

الفرع الأول: نشأة بنك الكويت التجاري .

البنك التجاري الكويتي أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة في دولة الكويت ويعتبر البنك ثاني أقدم البنوك الكويتية تأسيسا، يعمل في الأنشطة المصرفية من خلال مقره الرئيسي في الكويت، وإن فروعها تتمثل في 34 فرع، و118 جهاز السحب الآلي، بحيث هو شركة مساهمة عامة مدرجة في البورصة منذ سبتمبر 1984 .

الفرع الثاني: التصنيف الإئتماني للبنك

تم تصنيف البنك سنة 2014 من قبل وكالات التقييم العالمية فقد صنفت وكالة موديز ودائع البنك (A3/P-2) وصنفت وكالة فيتش الجدارة الإئتمانية طويلة الأجل للبنك (+A)، فيما صنفت وكالة كابيتال إنتلجنس القوة المالية للبنك (-A)، علما بأن الوكالات الثلاث المشار إليها أكدت على أن النظرة المستقبلية

للبنك مستقرة، وقد ظلت التصنيفات التي حصل عليها البنك من كبرى وكالات التصنيف الائتماني العالمية كما هي، حيث سنة 2016 - 2017 قامت وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة فيتش بتثبيت التصنيف الائتماني السيادي للبنك عند مستوى AA وكذلك قامت موديز بتثبيت التصنيف الائتماني السيادي للبنك عند مستوى Aa2 وهو ثالث أعلى تصنيف من حيث الدرجة الإستثمارية .

الجدول رقم 26: التصنيف الائتماني لبنك الكويت التجاري

التاريخ	التصنيف قصير الأجل	التصنيف طويل الأجل	النظرة المستقبلية	وكالة التصنيف
28/04/2020	P-2	A3	مستقرة	موديز
01/11/2019	F1	A+	مستقرة	فيتش
03/07/2019	A1	A+	مستقرة	كابيتال انتليجنس

المرجع : التقرير السنوي للبنك سنة 2017

الفرع الثالث: إستراتيجية بنك الكويت التجاري

شهد القطاع المصرفي تحولا كبيرا وتطورا سريعا في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقد انعكس التطور الذي شهدته الوسائل التكنولوجية ونظم تكنولوجيا المعلومات إيجابيا على تحسين وتطوير الخدمات المقدمة للعملاء .

ويعد البنك التجاري الكويتي في طليعة البنوك الكويتية التي قامت بتطبيق خدمة الابتكار في المدفوعات المالية المتطورة العالمية سويفت جبي.

الفرع الرابع : انجازات بنك الكويت التجاري

يقدم بنك الكويت التجاري الذي تأسس سنة 1960، الخدمات المصرفية للأفراد والشركات على الصعيد المحلي والأجنبي، من خلال مجموعات الأعمال وهي، مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، مجموعة الخدمات المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية الدولية، مجموعة قطاع الخزينة والاستثمار .

1/- الخدمات المصرفية للأفراد

أ/- البطاقات:

يقدم البنك مجموعة متنوعة من البطاقات الائتمانية تتناسب مع متطلبات واحتياجات العملاء ومن بين هذه البطاقات: كونسيرج التجاري، بطاقة فيزا، بطاقة فيزا إنفينيت، بطاقة فيزا سينياتور، بطاقة فيزا بلاتينيوم، بطاقة ماستركارد، ماستر وورلد من الخطوط الجوية البريطانية، بطاقة تيتانيوم، بطاقة فيزا الذهبية، ماستركارد مسبقة الدفع من الخطوط الجوية البريطانية، بطاقة الهدايا مسبقة الدفع، بطاقة ماستركارد مسبقة الدفع، بطاقات التجاري الائتمانية المسبقة الدفع (فيزا تشيك اوت).

ب/- الحسابات:

صممت حسابات بنك الكويت خصيصا لتلبي متطلبات واحتياجات العملاء الشخصية ومن بينها : حساب YOU، تحت شعار حسابي الأول، حساب الراتب، الحسابات الجارية، الحساب الجاري بالدينار الكويتي و بالعملة الأجنبية (عمل تجاري)، حسابات التوفير....

المطلب الثاني: استخدام نموذج ALTMAN لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الكويت التجاري

1/- معطيات البيانات المالية لبنك الكويت التجاري

الجدول رقم 27: معطيات البنك ونتائج بنك الكويت التجاري خلال السنوات 2013-2018

السنوات /المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الموجودات	3929472	4212763	4037351	4125289	4394586	4467545
صافي رأس المال العامل	172615	352272	237892	218556	274208	294137
الموجودات المتداولة	3488680	3910594	3578191	3609045	3808579	3814008
المطلوبات المتداولة	3316065	3558322	3340299	3390489	3534371	3519871
الأرباح المحتجزة	115940	132646	152077	165190	174724	184093
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	44574	76104	48214	87955	97866	116584
القيمة الدفترية للدين	3335877	3583111	3365506	3425837	3574121	3569785
إجمالي المطلوبات	3929472	4212763	4037351	4125289	4394586	4467545

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات القوائم المالية ونتائج برنامج اكسل

2/ تحليل مؤشرات قياس الاستقرار و السلامة المصرفية لبنك الكويت التجاري .

معادلة نموذج altman:

$$Z=6.5X1+3.26X2+1.05X3+6.27X4$$

1/- مؤشر صافي رأس المال العامل بالنسبة لإجمالي الموجودات

الجدول 28: يمثل نسبة تطور صافي رأس المال العامل لبنك الكويت التجاري خلال الفترة 2013-2018

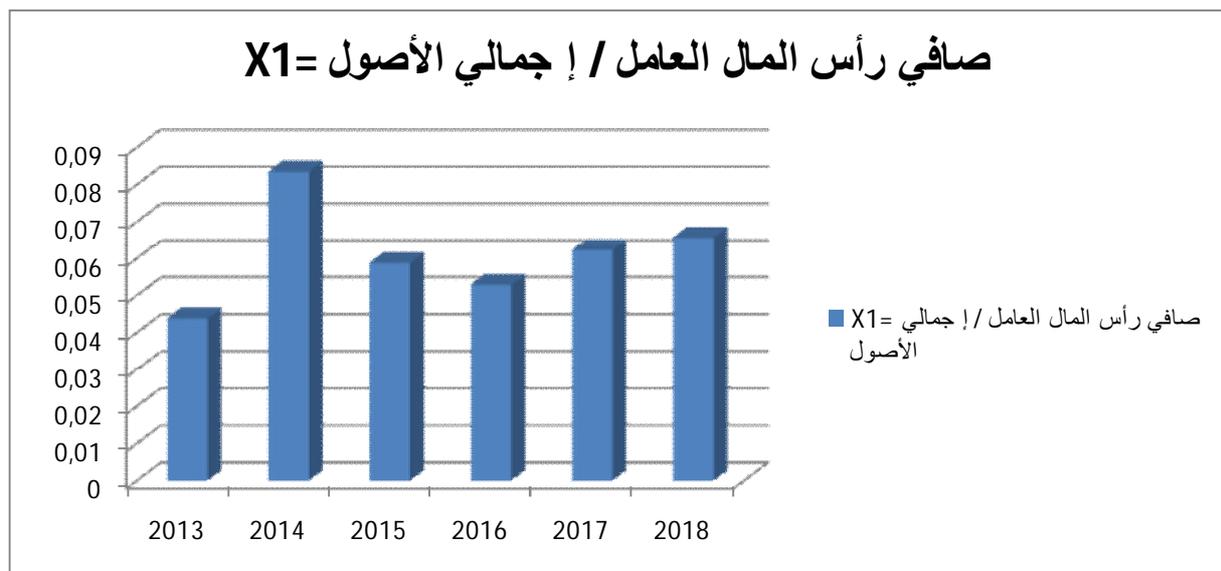
السنوات / المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات	0.0439	0.0836	0.0589	0.0529	0.0623	0.0658	-
معدل المؤشر السنوي	$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum X1 \text{ 2013- 2018}}{N}$ $= 0.0612$						

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية

وننتائج برنامج اكسل فترة الدراسة 2013 - 2018

الشكل رقم 18: رسم بياني يوضح تطور نسبة رأس المال العامل لبنك الكويت التجاري خلال الفترة 2013-

2018



المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (28)

حسب البيانات المالية للقوائم المفصح عنها في التقارير السنوية لبنك الكويت التجاري خلال فترة ستة سنوات موضع الدراسة من 2013 إلى 2018، شهد البنك على مدار خمس سنوات الأولى من سنة 2013 إلى غاية 2017 تذبذباً في مؤشر رأس المال العامل ارتفاعاً و انخفاضاً يتراوح بين 0.04 أي ما يعادل 4% من إجمالي الموجودات لسنة 2013 و 0.06 أي ما يعادل 6 % إجمالي المطلوبات لسنة 2017، حيث عرف مؤشر رأس المال ارتفاعاً ملحوظاً سنة 2014 وقد ب 8% وهذا راجع للتغيرات التي تطرأ في بنود المؤشر حيث بلغ إجمالي الأصول 4.213 مليون دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2014 وبنسبة نمو مقدارها 7.2% مقارنة ب 3.929 مليون دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2013، وتقدر الموجودات المتداولة ب 3.910 مليون دينار كويتي ولعل ما يلاحظ في هذا الشأن هو النمو المحدود لبند القروض والسلفيات والذي لم يسجل زيادة ملموسة خلال الفترة (2013 - 2014)، فقد بلغ إجمالي القروض والسلفيات الممنوحة حوالي 2.320 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2014 في حين بلغ 2.317 مليون دينار كويتي في عام 2013 وهذا نتيجة التوجه الانكماشى للسياسة المنتهجة من طرف البنك حيث استهدفت تحسين جودة الأصول والارتقاء بالربحية مفضلة ذلك على النمو في محفظة القروض والسلفيات، كما عرفت المطلوبات المتداولة 3.558 مليون دينار كويتي لسنة 2014 في حين قدرت ب 3.331 مليون دينار كويتي لعام 2013 إلا أنها تعرضت لإنخفاض ودائع العملاء بشكل عام بمبلغ 76.1 مليون دينار كويتي سنة 2014 مقارنة بالسنة التي سبقتها حيث كانت 373.2 مليون دينار كويتي سنة 2013 وذلك نتيجة استمرار أسعار الفائدة المتدنية وثبات الودائع الحكومية، كما حقق أدنى نسبة و قدرت ب 5.2% في سنة 2016 حيث بلغ إجمالي الموجودات 4.125 مليون كويتي بنسبة قدرها 2.2%، وإجمالي الموجودات المتداولة 3.609 مليون دينار كويتي وهذا يعود لانخفاض القروض والسلفيات بمبلغ 47.0 مليون دينار كويتي وهذا نتيجة مواصلة البنك سياسته القائمة على تحسين جودة القروض اعتماداً على النوع لا الكم، في حين بلغت المطلوبات المتداولة أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة وهي 3.390 مليون دينار كويتي حيث انخفضت ودائع العملاء بمبلغ قدره 324.5 مليون كويتي بينما ارتفعت ودائع المؤسسات المالية بمبلغ 175.7 مليون دينار كويتي وهذا لانخفاض السيولة لدى البنك، ليعود الارتفاع لسنتين الأخيرتين 2017 و 2018 حيث بلغ نسبة 6.5% لسنة 2018 بلغ إجمالي الموجودات 4.467 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 73 مليون دينار كويتي، وإجمالي الموجودات المتداولة بلغ 3.814 مليون دينار كويتي وهذا لارتفاع القروض والسلفيات بمبلغ 16.5 مليون دينار كويتي

في حين قدر إجمالي المطلوبات المتداولة بـ 3.519 مليون دينار كويتي وهذا لارتفاع ودائع العملاء بمبلغ 87.7 مليون دينار كويتي، بينما انخفضت ودائع المؤسسات المالية 135.6 مليون دينار كويتي وهذا ما يعني أن البنك انتهج سياسة جذب العملاء .

إتباع بنك الكويت التجاري لسياسة إدارة سيولة مثلى لموجوداته المالية المتداولة لتغطية مطلوباته المتداولة .

كما يرجع إلى التغييرات التي حدثت في عناصر مؤشر صافي رأس المال العامل حيث سنة 2014 بلغ إجمالي الموجودات المتداولة 4.212 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 9.2% من إجمالي الموجودات البنك في المقابل بـ 4.212 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 8.4% من إجمالي المطلوبات البنك، أي أن الموجودات المتداولة أكبر من المطلوبات المتداولة وهذا يعني أن المصرف قادر على تغطية التزاماته المالية في الأجل القصير ويمتلك سيولة كافية وقد استمر البنك على هذه الوضعية طيلة فترة الدراسة وهذا يدل على قدرة وتمكن البنك في الاستثمار في رأس المال العامل وهذا يؤدي إلى ارتفاع في ربحية المصرف.

كما تفسر نتائج التحليل المدرجة في الجدول إلى أن معدل المؤشر السنوي لنسبة رأس المال العامل لمجموع الموجودات طيلة فترة الدراسة حيث بلغ ما قيمته 0.06 مما يوضح أن المصرف يعتمد مل نسبته 6% من إجمالي الموجودات مما يعني أن المصرف يمتلك هيكل موجوداته متوازن . وبالتالي فإن البنك لا يتحمل العديد من المخاطر بسبب توازن هيكل موجوداته.

2/- مؤشر الأرباح المحتجزة بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الكويت التجاري

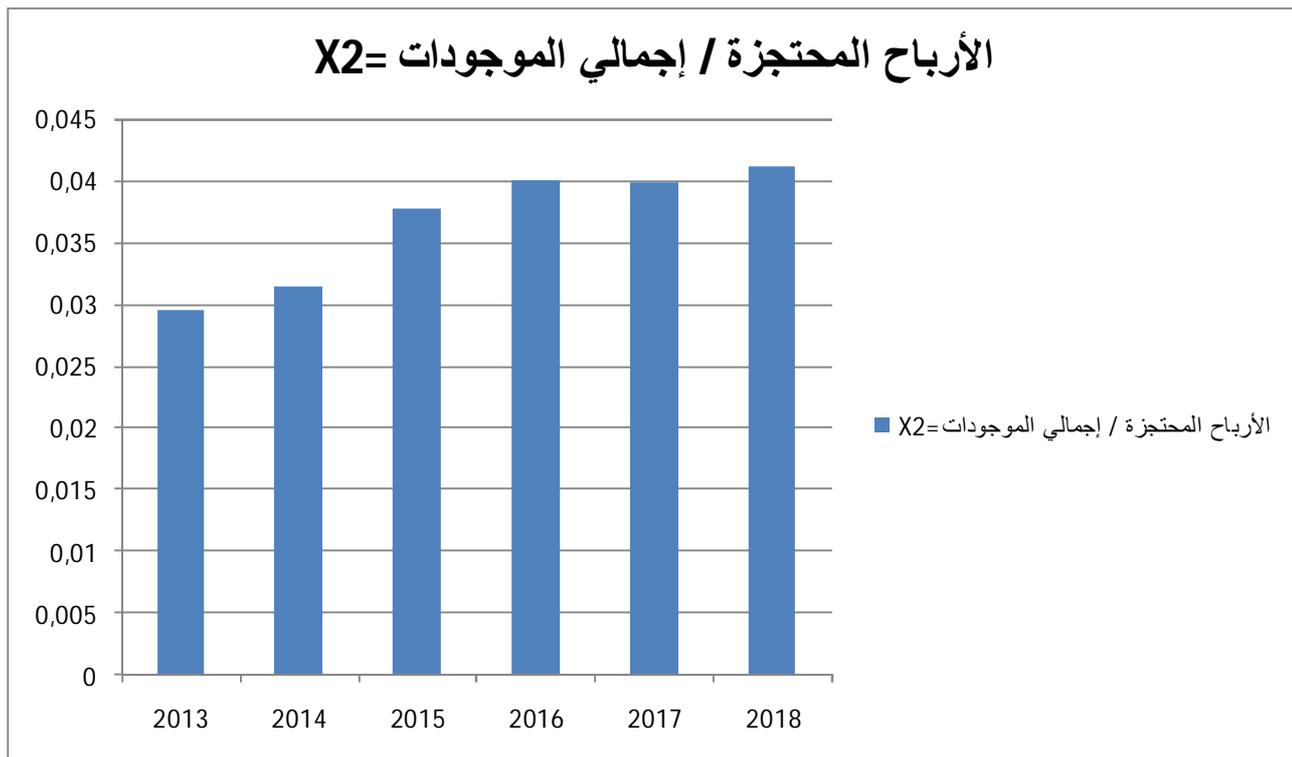
الجدول رقم 29: رسم يوضح نسبة تطور الأرباح المحتجزة لبنك الكويت التجاري 2013-2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات / المؤشر
0.0412	0.0397	0.0400	0.0376	0.0314	0.0295	$X2 = \frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$
$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum X2 \text{ 2013-2018}}{N} = 0.3661$						معدل المؤشر السنوي

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية

ونتايج برنامج اكسل فترة الدراسة 2013-2018

الشكل رقم 19: يمثل رسم بياني يوضح تطور الأرباح المحتجزة لبنك الكويت التجاري



المرجع من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (29)

حقق بنك الكويت التجاري خلال فترة الدراسة (2013-2018) إرتفاع مستمر في مؤشر الأرباح

المحتجزة بالنسبة لإجمالي الموجودات حيث تراوح بين 0.029 - 0.0412 كما بلغت نسبتها سنة 2018

وهي 0.0412 وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، وهذا بناء على نتائج المدرجة في الجدول والرسم

البياني الذي يفسر أن زيادة الأرباح المحتجزة لمجموع الموجودات راجع إلى الإرتفاع المتواصل للأرباح

المحتجزة حيث بلغت 115940 ألف دينار كويتي سنة 2013 لترتفع إلى 184093 ألف دينار كويتي سنة 2018، في حين بلغ إجمالي الموجودات 3.929 مليون دينار كويتي في 2013 ليرتفع إلى 4.467 مليون دينار كويتي وإن دل هذا الإرتفاع على وجود علاقة طردية وموجبة ضف إلى ذلك موافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك بناء على توصية مجلس الإدارة تحويل مبلغ 16.7 مليون دينار كويتي لحساب الأرباح المحتجزة لسنة 2014 لتصل إلى 9.7 مليون دينار كويتي سنة 2018 وهذا ما يدلي إنتهاج المصرف سياسة ناجحة تلبى أهداف المصرف في تطوير الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة قدرته على الاستثمار في موجوداته .

تبين نتائج الموضحة في الجدول (29) إلى أن معدل المؤشر لمتوسط الأرباح المحتجزة لمجموع الموجودات للمصرف بلغ ماقيمته 0.36 خلال ستة سنوات المدروسة، مما يفسر أن المصرف يستثمر 36% من الأرباح المحتجزة لمجموع الموجودات حيث أن هذه النسبة تلبى أهداف المصرف في تطوير استثماراته إذن يحقق عنصر الربحية لإستقراره وديمومة نجاحه .

3/- مؤشر الأرباح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الكويت التجاري .

الجدول رقم 30: يمثل تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك الكويت التجاري 2013-2018.

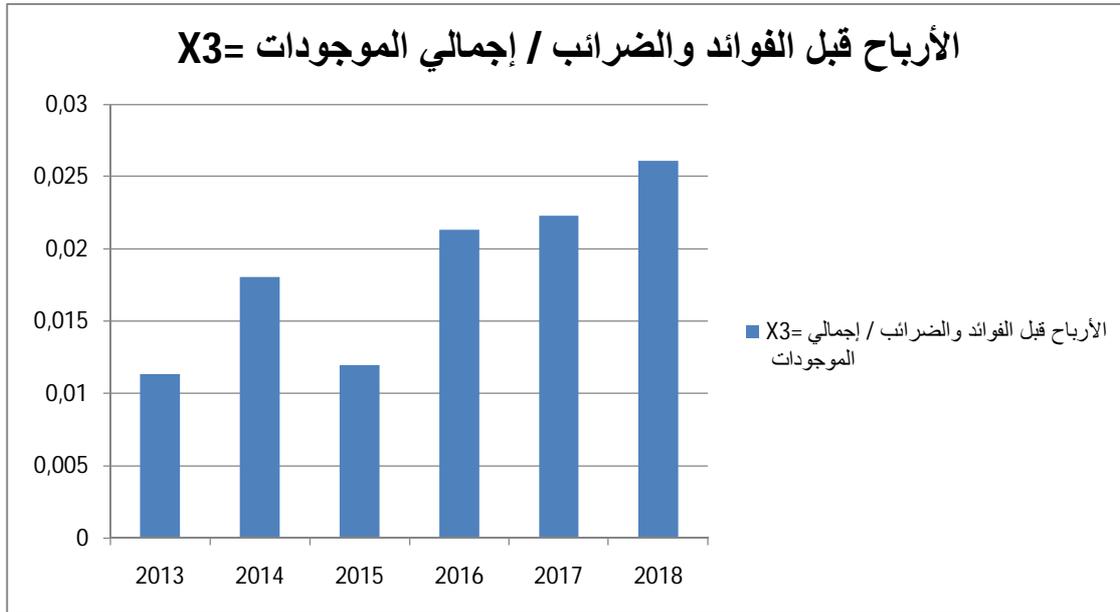
2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات / المؤشر
0.0260	0.0222	0.0213	0.0119	0.0180	0.0113	X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات
$\sum X3 \text{ 2013-2018} / N$ $= 0.0185$						معدل المؤشر السنوي

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج

برنامج اكسل للفترة من 2013 إلى 2018

الشكل رقم 20: يمثل رسم بياني يوضح تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك الكويت التجاري 2013-

2018



المرجع: من إعداد الطالبتين استنادا لبيانات الجدول رقم (30)

حقق بنك الكويت التجاري أرباحا قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات إرتفاعا للسنتين 2013 و 2014 والتي تتراوح بين 0.011 و 0.018 حيث بلغ ربح السنة الخاص بمساهمي البنك قبل استقطاع الفوائد والضرائب في عام 2014 حوالي 49.1 مليون دينار كويتي وبزيادة مقدارها 108.7% عن مثيلتها في عام 2013 والتي كانت 23.5 مليون دينار كويتي وهذا يعود إلى نجاح إدارة المصرف في سياسته الاستثمارية مما يؤدي لخلق مقاومة وعدم احتمال التعرض لمخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار المالي .

كما شهد هذا المؤشر إنخفاض سنة 2015 يقدر ب 0.011 أي ما يقارب نسبته 1.1% حيث سجل صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك 46.2 مليون دينار كويتي محققا انخفاضا قدره 5.98% مقارنة بعام 2014 وهذا يشير إلى ضعف القوة الإيرادية لموجودات المصرف وعدم نجاح إدارته في سياستها الاستثمارية وبالتالي احتمال تعرضها للمخاطر لهذه السنة الناجمة عن عدم الاستقرار المالي .

ليحقق المصرف عودة ارتفاع المؤشر لثلاث سنوات الأخيرة لفترة الدراسة حيث تقدر ب 0.021 سنة 2016 ليصل 0.026 سنة 2018 لتكون أعلى نسبة حققت خلال ستة سنوات المدروسة، حيث بلغت

الأرباح الصافية 63.8 مليون دينار كويتي ارتفاعا قدره 15% بالموازات مع الإرتفاع في إجمالي الموجودات المقدرة 4.467 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 73 مليون دينار كويتي .

إذن عرف بنك الكويت التجاري نجاحا ملحوظا وأداء متميزا من خلال إتباعه سياسة إستراتيجية التي تقيس مدى فاعلية الموجودات في توليد ونمو الأرباح وقدرة المصرف في تحقيق الربحية خلال فترة الدراسة حيث بلغ إجمالي موجودات المصرف 3.929 مليون دينار كويتي ليوصل الإرتفاع إلى 4.467 مليون دينار كويتي لسنة 2018.

تشير نتائج التحليل المدرجة في الجدول (30) من خلال المؤشر الكلي لنسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب لمجموع الموجودات للمصرف بلغ 0.0185 ما يعادل 1.85% خلال ست سنوات محل الدراسة وهي نسبة منخفضة تعكس ضعف فاعلية موجودات المصرف في خلق الأرباح والتي تؤدي لضعف القوة الإيرادية لموجوداته في ذات الوقت .

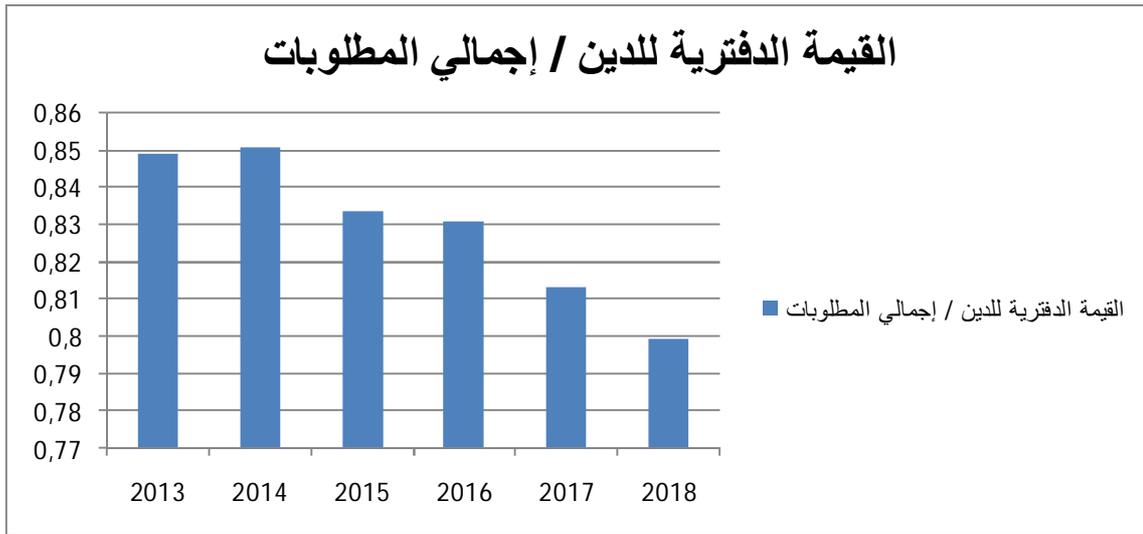
4/ مؤشر القيمة الدفترية للدين بالنسبة لإجمالي المطلوبات .

الجدول رقم 31: يمثل تطور القيمة الدفترية للدين لبنك الكويت التجاري خلال الفترة 2013-2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات /المؤشر
0.79904	0.8133	0.8304	0.8335	0.8505	0.8489	القيمة الدفترية للدين / إجمالي المطلوبات
$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum 2013-2018 \times 4}{N}$ $= 0.82$						معدل المؤشر السنوي

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج برنامج اكسل للفترة من 2013 إلى 2018

الشكل رقم 21: يمثل رسم بياني يوضح تطور القيمة الدفترية للدين لبنك الكويت التجاري 2013- 2018 .



المرجع : من إعداد الطالبتين استنادا إلى بيانات الجدول رقم (31)

شهد بنك الكويت التجاري على مدار ستة سنوات محل الدراسة 2013-2018 تذبذبا في مؤشر القيمة الدفترية للدين ارتفاعا وانخفاضا حيث عرف ارتفاعا لمدة سنتين 2013-2014 حيث يتراوح بين 0.848 أي ما يعادل 8.48% من إجمالي المطلوبات في سنة 2013 ليصل إلى 0.850 أي ما يعادل 8.50% لسنة 2014 وهي أعلى نسبة حققها البنك طيلة فترة الدراسة في حين بلغ إجمالي المطلوبات 3.7 مليار دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء التي بلغت نحو 2.6 مليار دينار كويتي كما انخفضت نسبة التركيز في الودائع الحكومية من 44.5% إلى 40.9% فيما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 552.7 مليون دينار كويتي وابتداء من سنة 2015 إلى 2018 عرف المؤشر انخفاضا متدرجا يتراوح بين 0.833 أي ما يعادل 8.3% ليتراجع إلى 0.799 أي ما يعادل 7.9% لتكون أدنى نسبة محققة خلال فترة الدراسة حيث بلغ إجمالي المطلوبات 3.7 مليار دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء التي بلغت 2.3 مليار دينار كويتي، وقد واصل البنك خلال هذا العام جهوده الحثيثة نحو تنويع مصادر التمويل والتوجه نحو مصادر التمويل طويلة الأجل من أجل تعزيز مصادر التمويل المستقرة حيث نجح البنك في تحقيق كلا الهدفين، فيما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين من 654.2 مليون كويتي إلى 729 مليون دينار كويتي بنسبة نمو مقدارها 11.4% .

والجدير بالذكر هنا هو تساوي إجمالي الموجودات مع المطلوبات للبنك طيلة فترة الدراسة وهذا يدل على الاستقرار المالي للبنك، وبالتالي يمتلك البنك جدارة مالية فهو قادر على تسديد التزاماته وهذا أحد مؤشرات الملاءة المالية للمصرف .

تشير نتائج التحليل المدونة في الجدول (31) إلى أن معدل المؤشر لمتوسط القيمة الدفترية لمجموع المطلوبات في المصرف بلغ ما قيمته 0.82 خلال فترة الدراسة لستة سنوات مما يوضح أن المصرف يتمتع بإستقرار مالي وقدرة على الوفاء بالالتزامات .

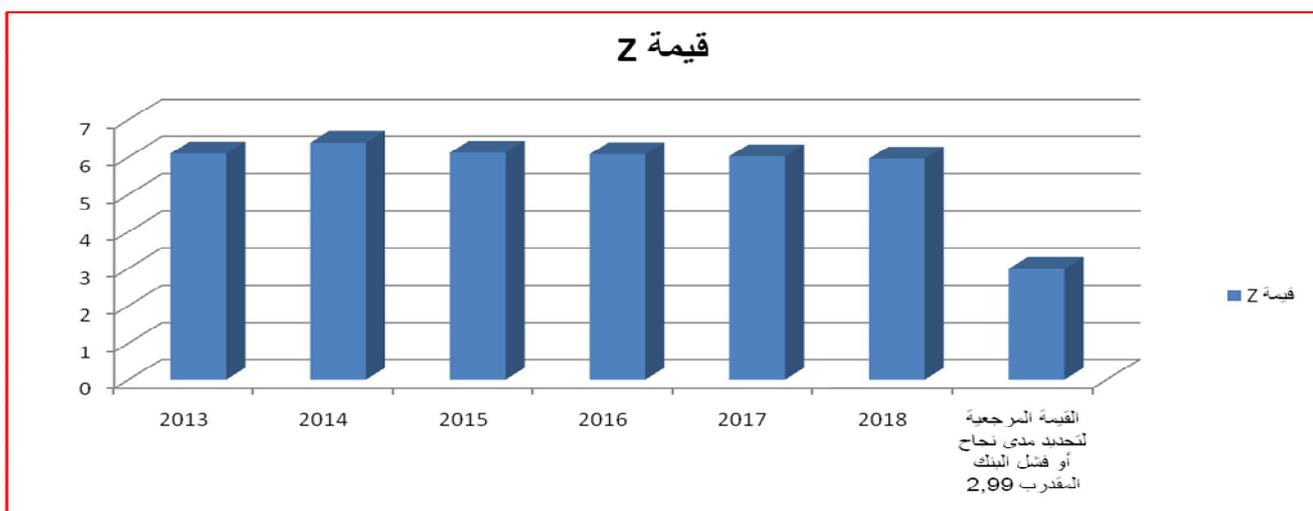
3/- تحليل قيمة المعادلة Z لقياس السلامة المصرفية والإستقرار المالي لبنك الكويت التجاري .

الجدول رقم 32: يمثل تطور السلامة المصرفية والإستقرار المالي لبنك الكويت التجاري .

2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات / المعادلة
5.9592	6.0239	6.0779	6.1200	6.3807	6.0984	قيمة المعادلة Z
$\text{المعدل السنوي للمعادلة} = \frac{\sum Z \text{ 2013-2018}}{N} = 6.11$						المعدل السنوي للمعادلة

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج برنامج اكسل للفترة من 2013 إلى 2018

الشكل رقم 22: يمثل رسم بياني يوضح تطور السلامة المصرفية والاستقرار المالي لبنك الكويت التجاري .



المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (32)

استناداً لنتائج التحليل التي ظهرت في الجدول (32) يتضح أن بنك الكويت التجاري مستقر مالياً خلال فترة الدراسة والتي دامت ستة سنوات على التوالي بداية من سنة 2013 إلى 2018 وذلك لأن قيم (Z) المحسوبة والبالغة (6.09)، (6.38)، (6.12)، (6.07)، (6.02)، (5.95) على التوالي حيث نلاحظ أنها أكبر من القيمة المعيارية للنموذج البالغة 2.99 وبالتالي فهو مستقر مالياً وبعيد عن حالات التعثر وال فشل المالي وانه يتسم بأداء جيد في إدارته لمختلف عملياته .

يمثل الجدول أدناه دراسة نموذج ALTMAN للإستقرار والسلامة المصرفية بالنسبة ل Z خلال فترة الدراسة والمقدرة بستة سنوات من سنة 2013 إلى غاية 2018 .

الجدول رقم 33: تقييم درجة المخاطرة حسب المناطق الثلاث لنموذج أتمان

السنوات	X1	X2	X3	X4	Z قيمة	المنطقة
2013	0.0439	0.0295	0.0113	0.8489	6.0984	آمنة
2014	0.0836	0.0031	0.0180	0.8505	6.3807	آمنة
2015	0.0589	0.0376	0.0119	6.1200	6.1200	آمنة
2016	0.0529	0.0400	0.0213	0.8304	6.0779	آمنة
2017	0.0623	0.0397	0.0222	0.8133	6.0239	آمنة
2018	0.0658	0.0412	0.0260	0.7990	5.9592	آمنة

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتماداً على النتائج المتحصل عليها من برنامج اكسل

المطلب الثالث: عموميات حول بنك وربة الإسلامي

يطمح بنك وربة الإسلامي أن يحتل الصدارة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات الاستثمارية في الكويت مع تقديم خدمات مصرفية رقمية متطورة للأفراد.

الفرع الأول: نشأة بنك وربة الإسلامي

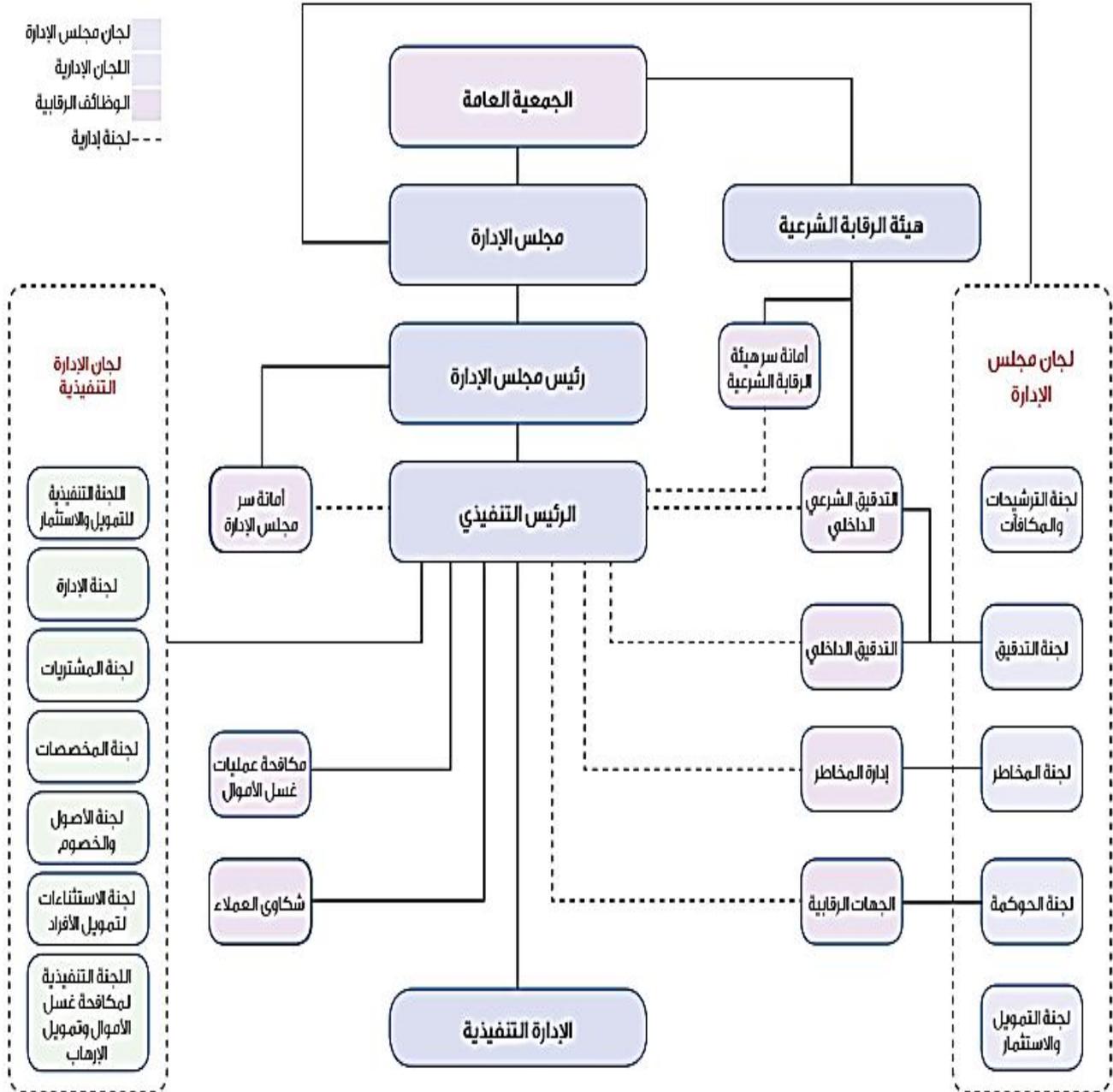
بنك وربة الإسلامي الكويتي هو بنك إسلامي، ريادي مقره في دولة الكويت تم تأسيسها في 17 فبراير 2010.

يعمل بنك وربة الإسلامي في الأنشطة المصرفية الإسلامية من خلال مقره الرئيسي في الكويت وإن فروعها تتمثل في 14 فرع، و18 جهاز صراف آلي تابعه للفروع، و52 جهاز صرف آلي في مواقع

خارجية، بحيث تمتلك دولة الكويت ممثلة في كل من الهيئة العامة للإستثمار 12، 515% (مباشرة وغير مباشرة)، والمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية 7، 923% (غير مباشرة)، وشركة مجموعة السائير القابضة 10، 006% (مباشرة)، والسيد عبد الله صالح عبد الله الشلفان بنسبة 7، 354% (مباشر)¹.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك

الشكل رقم 23: الهيكل التنظيمي لبنك وربة الإسلامي



المرجع: التقرير السنوي للبنك 2015

¹ - التقرير السنوي لبنك وربة الاسلامي 2015

الفرع الثالث: التصنيف الائتماني

حصل بنك وربة خلال عام 2016 على تثبيت أول تصنيف ائتماني له من قبل وكالة Moody's Investors Services التي منحته تصنيف Baa2/Prim -2 في عام 2015 للودائع بالعملة المحلية و العملة الأجنبية مع نظرة مستقبلية مستقرة، إضافة إلى ذلك فقد حصل البنك على تصنيف طويل الأجل (IDR) بدرجة A+ من قبل وكالة Fitch للتصنيفات ومن ثم قامت الوكالة بتثبيت هذا التصنيف وفي سنة 2017 رفعت تصنيف جدوى الاستمرارية Viability Rating من (B+) إلى (BB-) ليضاف سنة 2018 تصنيف جديد حصل عليه البنك وهو Counterparty Risk Rating عند Baa1 .

الفرع الرابع: إستراتيجية بنك وربة الإسلامي

واصل بنك وربة رحلته على نحو الصعيد الرقمي ليحقق مزيدا من النجاح في السوق من خلال توفير الحلول و الخدمات الرقمية المبتكرة لعملائه طوال عام 2019، حيث لعبت دائرة تكنولوجيا المعلومات دورا محوريا في توفير أعلى و أحدث مستوى من الدعم المطلوب للبنك لتعزيز خدماته وعروضه الرقمية، كما شرع البنك في برنامج التحول الرقمي من خلال إنشاء مصنعه الرقمي "الوتين" لتحقيق طموحه في قيادة العصرية المصرفية الحديثة بدولة الكويت، وأطلق "الوتين" بنجاح أكثر من 25 نوع من المنتجات والخدمات الجديدة¹.

الفرع الخامس: انجازات بنك وربة الإسلامي

يقدم بنك وربة الإسلامي الذي تأسس عام 2010، الخدمات المصرفية للأفراد والشركات وذلك من خلال ستة مجموعات الأعمال هي : مجموعة إدارة المخاطر، مجموعة التدقيق الداخلي، المجموعة المصرفية للأفراد، المجموعة المصرفية للشركات، المجموعة المصرفية للإستثمار والخزينة .

¹ - التقرير السنوي لبنك وربة الاسلامي 2015

الخدمات المصرفية للأفراد:

البطاقات:

حيث يتمتع العملاء بمزايا بطاقات الائتمان لبنك وربة ومن هذه البطاقات نجد: بطاقة WORLD ، بطاقة MASTER CARD ، بطاقة VISA SIGNATURE ، بطاقة VISA SIGNATURE REVOLVING ، بطاقة VISA PLATINUM ، بطاقة VISA PREPAID .

الحسابات:

تساعد حسابات بنك وربة على إدارة أموال العملاء، بشكل أفضل وتنظيم الشؤون المالية ويشمل كل حساب من حسابات بنك وربة، حيث لديه مزايا ومنافع متعددة صممت خصيصا لتتلاءم مع متطلبات واحتياجات العملاء الشخصية من بينها : الحساب الجاري، حساب الراتب، حساب التوفير الإستثماري، حساب التوفير الممتاز، حساب السنبلة، كما يعمل البنك على تقديم خدمات مصرفية للشركات و الاستثمار و للخرينة بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الدولية¹.

المطلب الرابع : استخدام نموذج ألتمان لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك وربة الإسلامي

1/الجدول رقم 34: معطيات البنك ونتائج بنك وربة الإسلامي خلال السنوات 2014-2019

السنوات / المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019
اجمالي الموجودات	594805	776017	1126962	1773042	2194472	3143683
صافي رأس المال العامل	8269	101010-	159503-	33040	83558-	281378-
الموجودات المتداولة	462652	563052	861606	1335608	1596474	2219234
المطلوبات المتداولة	444383	664062	1021109	1302568	1680032	2500612
الأرباح المحتجزة	0	0	0	0	7779	10061
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	115	1000	2575	6768	12789	16538
القيمة الدفترية للدين	451237	658904	1014506	1288713	1652360	2471225
إجمالي المطلوبات	594805	776107	1126962	1773042	2194472	314683

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من برنامج اكسل

¹ - التقرير السنوي لبنك وربة الإسلامي 2015

2/- تحليل مؤشرات قياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك وربة الإسلامي

معادلة نموذج التمان:

$$Z=6.5X1+3.26X2+1.05X3+6.27X4$$

1/ مؤشر صافي رأس المال العامل بالنسبة لإجمالي الموجودات

الجدول رقم 35: يمثل نسبة تطور صافي رأس المال العامل لبنك وربة الإسلامي خلال الفترة 2014-2019

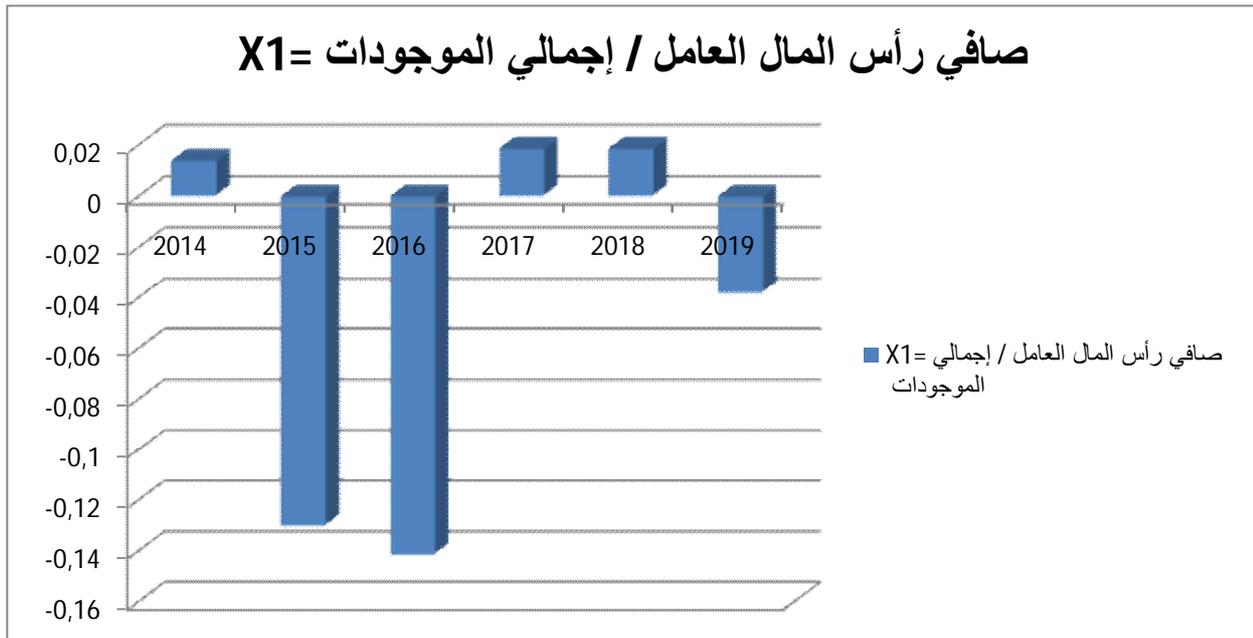
السنوات / المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019
X1= صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات	0.0139	-0.1301	-0.1415	0.0186	0.0186	-0.0380
معدل المؤشر السنوي	معدل المؤشر السنوي = $\sum X1 \text{ 2014-2019} / N$					
	0.0431- =					

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج

برنامج اكسل فترة الدراسة 2014-2019

الشكل رقم 24: رسم يوضح نسبة تطور صافي رأس المال العامل لبنك وربة الإسلامي خلال الفترة 2014-

2019



المرجع : من إعداد الطالبتين استنادا إلى بيانات الجدول رقم (35)

حسب البيانات المالية للقوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية لبنك وربة الإسلامي خلال فترة الدراسة الممتدة من 2014 إلى غاية 2019 تذبذبا في مؤشر رأس المال العامل ارتفاعا وانخفاضا يتراوح بين 0.13 أي ما يعادل 1.3% من إجمالي الموجودات لسنة 2014 و -0.038 أي ما يعادل -3.8% سنة 2019 و هذا راجع للتغيرات التي تطرأ في بنود مؤشر رأس المال حيث بلغ إجمالي الأصول 589.8 مليون دينار كويتي في نهاية 2014 وبمعدل نمو بلغ 47%، حيث قدرت الموجودات المتداولة ب 462.6 مليون دينار كويتي لسنة 2014 وهي في ارتفاع مستمر ومتواصل إلى أن تصل 221.9 مليون دينار كويتي سنة 2019 في حين أن المطلوبات المتداولة في ارتفاع كذلك حيث بلغت 454.3 مليون دينار كويتي لعام 2014 لتواصل ارتفاعها عند 250.0 مليون دينار كويتي في 2019 أي كان الارتفاع طيلة فترة الدراسة وهذا يبرز النجاح الكبير الذي حققه المصرف في جذب ودائع العملاء حيث بلغت مبلغ 346.1 مليون دينار كويتي في نهاية 2014 وبنسبة نمو 40% ليواصل ارتفاعه حيث بلغ 750.5 مليون دينار كويتي سنة 2016 بنسبة نمو 73% وهي أعلى نسبة حققها خلال فترة الدراسة وذلك راجع إلى استمرارية المصرف لإستراتيجية تنويع مصادر الأصول وقد أصدر مصرف وربة الإسلامي صكوك غير مضمونة بقيمة 500 مليون دولار لمدة 5 سنوات مصنفة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وفق برنامج إصدار شهادات الائتمان بقيمة 2 مليار دولار، حيث تعتبر أول صكوك غير مضمونة صادرة عن مؤسسة مالية كويتية إسلامية وهي بذلك تعكس ثقة المستثمرين على المستوى الدولي والإقليمي في أداء المصرف وقوة ومثانة المركز المالي وقدرته المستقبلية على التوسع في قاعدة تمويل الأصول .

وعليه نستنتج من خلال النتائج المتحصل عليها من خلال التطبيق أن المطلوبات المتداولة أكبر من موجوداته المتداولة مما يفسر أن المصرف غير قادر على تغطية التزاماته المالية في الأجل القصير، وإن البنك يمر بمشاكل سيولة وقد استمر المصرف على هذه الوضعية طيلة فترة الدراسة، وعليه فإن الرقم السالب لرأس المال العامل يبتعد عن القيمة الموجبة بشكل متزايد وهذا يدل على أن المصرف لم يتمكن من تجاوز الضائقة المالية التي يمر بها خلال هذه السنوات كما عرف المؤشر تراجعاً قدر ب -0.038 وهذا راجع إلى :

إتباع بنك وربة الإسلامي الكويتي لسياسة إدارة غير مثلى لموجوداته المالية المتداولة لتغطية مطلوباته المتداولة .

تشير نتائج التحليل في الجدول (35) إلى أن معدل المؤشر السنوي لنسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات في كافة السنوات عينة الدراسة بلغ ما قيمته 0.043 خلال فترة الدراسة المقدرة بستة سنوات مما يشير إلى أن المصرف يعتمد على ما نسبته 0.43% من إجمالي موجوداته كرأس مال عامل، في حين أن نسبة 99.57% موجوداته المالية المتاحة غير مستغلة مما يعني أن المصرف لديه خلل في هيكل موجوداته المالية، إذ يقوم باستثمار جزء صغير من موجوداته في عملياته التشغيلية .

وبالتالي فإن المصرف عمليا سوف يتحمل مخاطر عديدة بسبب ضعف عوائده الناتجة عن هيكل الموجودات غير المتوازن أو أنه يميل إلى تحقيق هدف الأمان وعدم المخاطرة بسبب انخفاض هذه النسبة بدلاً من تحقيق هدف الربحية العالية والتي ترتبط بشكل كبير بالمخاطرة من خلال سياسته التحفظية .

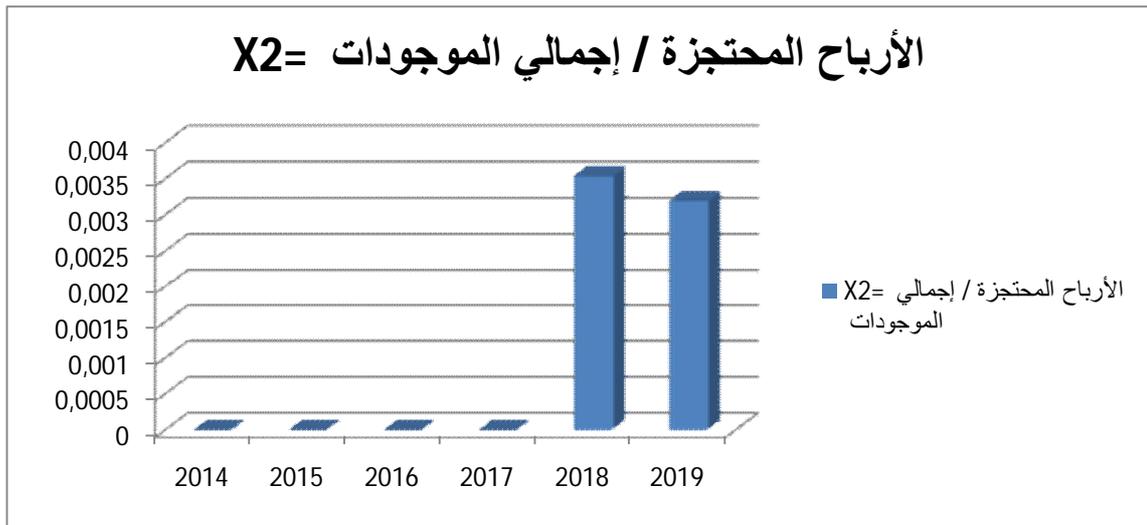
الجدول رقم 36: نسبة تطور الأرباح المحتجزة لبنك وربة الإسلامي

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات / المؤشر
0.00320	0.00354	0	0	0	0	X2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات
معدل المؤشر السنوي = $\sum X2 \text{ 2014 - 2019} / N$ =0.0011						معدل المؤشر السنوي

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية

وننتائج برنامج اكسل فترة الدراسة 2014 - 2019

الشكل رقم 25: يمثل رسم بياني تطور الأرباح المحتجزة لبنك وربة الإسلامي



المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا بيانات الجدول رقم (36)

سجل بنك وربة الإسلامي خلال فترة الدراسة من سنة (2014 إلى 2019) تذبذبا بين الانعدام وتسجيل الارتفاع حيث خلال أربع السنوات الأولى من فترة الدراسة والممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017، الانعدام لمؤشر الأرباح المحتجزة بالنسبة لإجمالي الموجودات ويعود سبب هذا الانعدام المتتالي لأربع سنوات لنسبة هذا المؤشر تبقى دون طموح كما أنها لا تلبى أهداف المصرف في تطوير استثماراته، وبالتالي لا يحقق الربحية اللازمة لاستقراره ودوام عملياته ضف إلى ذلك رغبة حملة الأسهم والمالكين في الحصول على الأرباح وبالتالي تؤدي إلى ضعف قدرة إدارة المصرف على احتجاز الأرباح ومن ثم استثمارها قياسا إلى إجمالي الموجودات ويسجل الارتفاع خلال سنة 2018 حيث بلغ نسبة 0.0035 وهي أعلى نسبة خلال ستة سنوات ليعود الإنخفاض في السنة الأخير بنسبة 0.0032 وهذا بناء على نتائج المدرجة في الجدول والرسم البياني واللذان يفسران أن زيادة الأرباح المحتجزة لمجموع الموجودات راجع إلى ارتفاع الأرباح المحتجزة حيث بلغت 777.9 مليون دينار كويتي مقارنة بالانعدام في السنة التي سبقتها، في حين بلغ إجمالي الموجودات 219.4 مليون دينار كويتي وهذا يدل على وجود علاقة طردية وموجبة بالإضافة إلى ذلك موافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي المصرف بناء على توصية مجلس الإدارة، ويدل هذا لإتباع المصرف سياسة ناجحة تلبى أهداف المصرف في تطوير الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة قدرته على الاستثمار في موجوداته .

تبين نتائج الموضحة في الجدول (36) إلى أن معدل المؤشر لمتوسط الأرباح المحتجزة لمجموع الموجودات للمصرف بلغ ما قيمته 0.0011 خلال ست سنوات المدروسة، مما يفسر أن المصرف يستثمر 1.1% من الأرباح المحتجزة لمجموع الموجودات حيث أن هذه النسبة تلبي أهداف المصرف في تطوير استثماراته إذن يحقق عنصر الربحية لإستقراره وديمومة نجاحه .

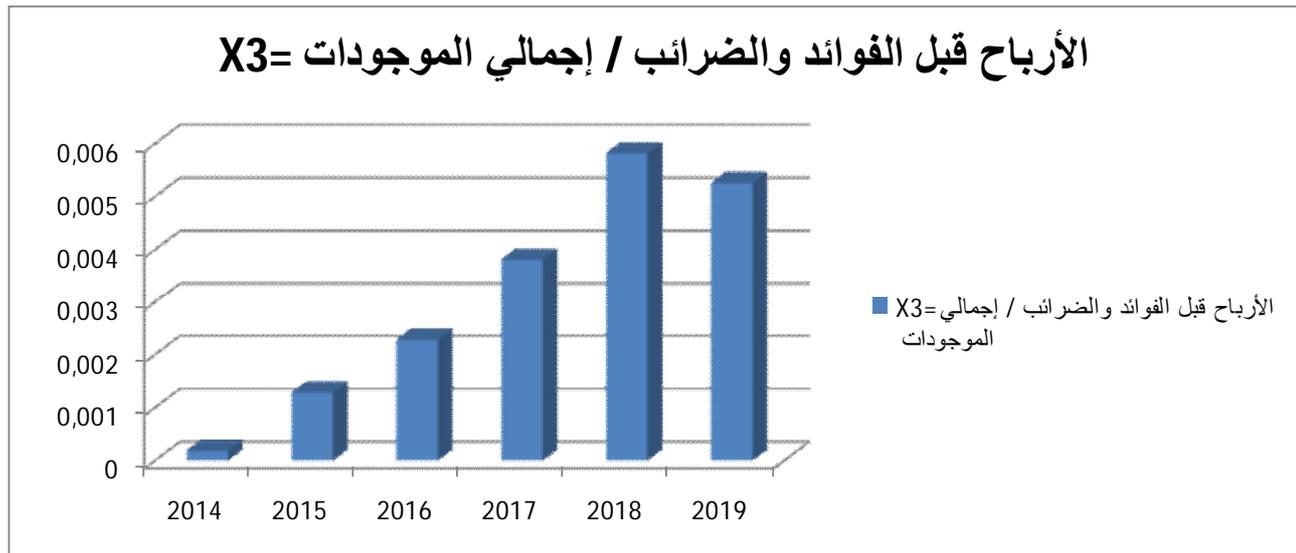
3/- مؤشر الأرباح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك وربة الإسلامي .

الجدول رقم 37: يمثل تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك وربة الإسلامي .

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات / المؤشر
0.0052	0.0058	0.00381	0.0022	0.0012	0.0001	$X3 = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{إجمالي الموجودات}}$
معدل المؤشر السنوي = $\frac{\sum X3 \text{ 2013 - 2018}}{N}$ = 0.0031						معدل المؤشر السنوي

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج برنامج اكسل للفترة من 2014 إلى 2019

الشكل رقم 26: يمثل رسم بياني يوضح تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك وربة الإسلامي



المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (37)

حقق بنك وربة الإسلامي أرباحا قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى 2018 والتي تتراوح بين 0.00019 و 0.0058 وهي أعلى نسبة

حققتها البنك خلال فترة الدراسة من سنة 2014 إلى 2019 حيث بلغ ربح السنة الخاص بمساهمي البنك لسنة 2014 حوالي 115 مليون دينار بزيادة بلغت 103% كويتي ليصل إلى 12.7 مليون دينار كويتي سنة 2018 بمعدل نمو بلغ 71% وهذا راجع إلى تفوق إدارة المصرف في سياسته الاستثمارية مما يؤدي لخلق مقاومة وعدم احتمال التعرض لمخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار المالي .

كما سجل هذا المؤشر انخفاضا في السنة الأخيرة خلال مدة الدراسة وقدر ب 0.0052 سنة 2019 حيث بلغ صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك 16.5 مليون دينار كويتي بمعدل نمو 30% وهذا يوضح ضعف القوة الايرادية لموجودات المصرف وعدم نجاح إدارته في سياستها الاستثمارية وبالتالي احتمال تعرضها للمخاطر لهذه السنة الناجمة عن عدم الاستقرار المالي .

كما عرف بنك وربة الإسلامي نجاحا ملحوظا وأداء متألق من خلال إتباعه سياسة إستراتيجية التي تقيس مدى فاعلية الموجودات في توليد ونمو الأرباح وقدرة المصرف في تحقيق الربحية خلال فترة الدراسة حيث بلغ إجمالي موجودات المصرف من 594.8 مليون دينار كويتي ليواصل الارتفاع إلى 3.144 مليون دينار كويتي لسنة 2019 بمعدل نمو 43% .

تشير نتائج التحليل المدونة في الجدول (37) من خلال المؤشر الكلي لنسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب لمجموع موجودات المصرف بلغ 0.0031 ما يعادل 3.11% خلال ستة سنوات محل الدراسة وهي نسبة منخفضة تعكس ضعف فاعلية موجودات المصرف في خلق الأرباح والتي تؤدي لضعف القوة الايرادية لموجواته في نفس الوقت .

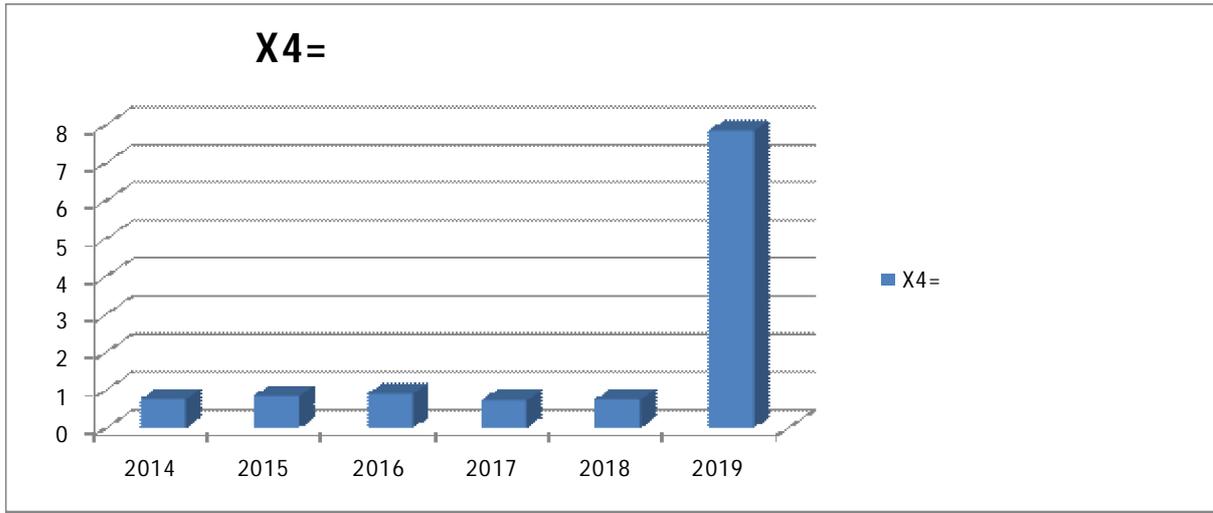
4/- مؤشر القيمة الدفترية للدين بالنسبة لإجمالي المطلوبات

الجدول رقم 38: يمثل تطور القيمة الدفترية للدين لبنك وربة الإسلامي خلال الفترة 2014 إلى 2019

السنوات / المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019
X4 = القيمة الدفترية للدين / إجمالي المطلوبات	0.7586	0.8489	0.9002	0.7268	0.7529	7.8530
معدل المؤشر السنوي	$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum X4 \text{ 2014-2019}}{9} = 11.84$					

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج برنامج اكسل للفترة من 2014 إلى 2019

الشكل رقم 27: يمثل رسم بياني يوضح تطور القيمة الدفترية للدين لبنك وربة الإسلامي



المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (38)

شهد بنك وربة الإسلامي على مدار ستة سنوات محل الدراسة من سنة 2014 إلى 2019 تذبذبا في مؤشر القيمة الدفترية للدين بين الارتفاع والانخفاض حيث عرف ارتفاعا لمدة ثلاث سنوات الأولى من سنة 2014 إلى 2016 حيث تراوح بين 0.758 أي ما يعادل 7.58% من إجمالي المطلوبات لسنة 2014 ليصل إلى 0.900 أي ما يعادل 9% لسنة 2016، في حين بلغ سنة 2014 إجمالي المطلوبات 594.8 مليون دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء قدرت ب 346.1 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 40 % ليصل سنة 2016 إجمالي المطلوبات 112.6 مليون دينار كويتي حيث بلغت ودائع العملاء 750.5 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 73% وابتداء من سنة 2017 وسنة 2018 انخفاضا واضحا يتراوح بين 0.726 أي ما يعادل 7.26% و 0.752 أي ما يعادل 7.52% سنة 2018 حيث في سنة 2017 بلغت ودائع العملاء 1.009 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 43 % وفي سنة 2018 بلغت ودائع العملاء 1.053 مليار دينار كويتي وبنسبة نمو 5% ليعود الارتفاع في السنة الأخيرة من الدراسة حيث بلغ ارتفاع المؤشر حوالي 7.853 مليون دينار كويتي وهي أعلى نسبة خلال ستة سنوات كما بلغت ودائع العملاء 2.659 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 41% وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها : إن نسبة مؤشر القيمة الدفترية أقل من الواحد مما يفسر عدم وجود مخاطرة في تمكنه من سداد الدين ويمكن أن يحدث هذا إذا ارتفعت التدفقات النقدية للبنك أو إذا إنخفضت أسعار الفائدة المتغيرة إلا أنه في السنة الأخيرة يحث العكس تماما حيث إن نسبة مؤشر القيمة الدفترية أكبر تماما من الواحد مما يفسر وجود مخاطرة في تمكنه من سداد الدين وإذا إنخفضت التدفقات النقدية للبنك وإذا ارتفعت أسعار الفائدة المتغيرة .

والجدير بالذكر هنا هو تساوي إجمالي الموجودات مع المطلوبات للبنك طيلة فترة الدراسة وهذا يدل على الاستقرار المالي للبنك وبالتالي يمتلك البنك جدارة مالية فهو قادر على تسديد إلتزاماته وهذا أحد مؤشرات الملاءة المالية للمصرف .

تشير نتائج التحليل المدونة في الجدول (38) إلى أن معدل المؤشر لمتوسط القيمة الدفترية لمجموع المطلوبات في المصرف بلغ ما قيمته 11.84 خلال فترة الدراسة لسنة سنوات مما يوضح أن المصرف يتمتع بإستقرار مالي وقدرة على الوفاء بالإلتزامات .

3- تحليل قيمة المعادلة Z لقياس السلامة المصرفية والاستقرار المالي لبنك وربة الإسلامي .

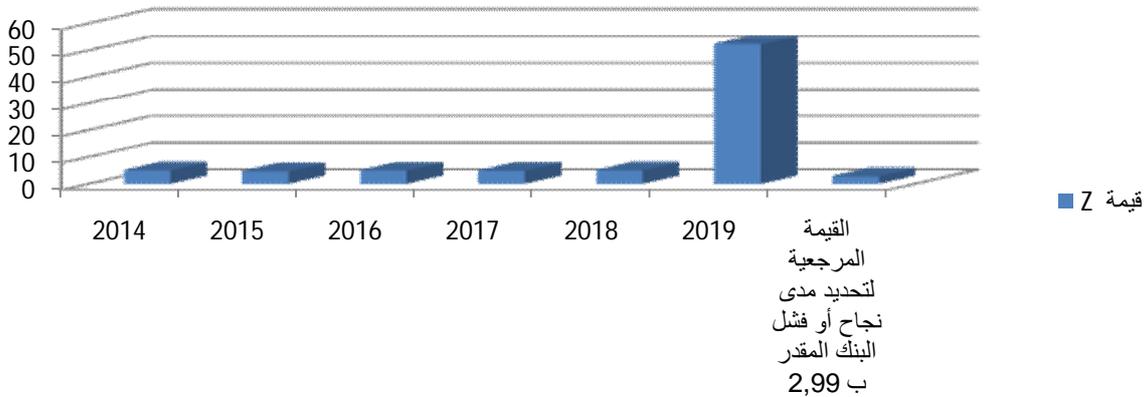
الجدول رقم 39: يمثل تطور السلامة المصرفية والاستقرار المالي لبنك وربة الإسلامي .

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات / المؤشر
5.2541	5.1987	5.0094	5.1318	4.8604	5.1885	قيمة المعادلة Z
المعدل السنوي للمعادلة						$\text{المعدل السنوي للمعادلة} = \frac{\sum Z - 2019}{N} = 7.793$

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج برنامج اكسل للفترة من 2014 إلى 2014

الشكل رقم 28: يمثل رسم بياني يوضح تطور السلامة المصرفية والاستقرار المالي لبنك وربة الإسلامي .

قيمة Z



المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (39)

استنادا لنتائج التحليل التي ظهرت في جدول (39) يتضح أن بنك الكويت التجاري مستقر ماليا خلال فترة الدراسة والتي دامت ستة سنوات على التوالي بداية من سنة 2013 إلى 2018 وذلك لأن قيم (Z) المحسوبة والبالغة (5.18)، (4.86)، (5.13)، (5.00)، (5.19)، (52.54) على التوالي حيث نلاحظ أنها أكبر من القيمة المعيارية للنموذج البالغة 2.99 وعليه فان البنك يتسم بأداء جيد بحيث يكون بعيد عن احتمالات التعثر والفشل المالي .

الجدول رقم 40: تقييم درجة المخاطرة حسب المناطق الثلاث لنموذج ألتمان

المنطقة	قيمة Z	X4	X3	X2	X1	السنوات
آمنة	5.18856	0.7586	0.0001	0	0.0139	2014
آمنة	4.8604	0.8489	0.0012	0	0.1301-	2015
آمنة	5.1318	0.9002	0.0022	0	0.1415 -	2016
آمنة	5.0094	0.7268	0.0038	0	0.0186	2017
آمنة	5.1987	7.5296	0.0058	0.0035	0.0186	2018
آمنة	2.5415	7.8530	0.0052	0.0032	0.0380-	2019

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على النتائج المتحصل عليها لبرنامج اكسل

المبحث الثالث: استخدام نموذج ALTMAN لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية في البنوك القطرية

المطلب الأول: عموميات حول بنك الدوحة القطري

يعتبر بنك الدوحة أكبر البنوك التجارية في دولة قطر، وقد واصل تحقيق نمو قوي خلال السنوات العشر الأخيرة بفضل الفلسفة والرؤية القيادية الفاعلة التي يتبناها .

المطلب الأول: استخدام نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الدوحة

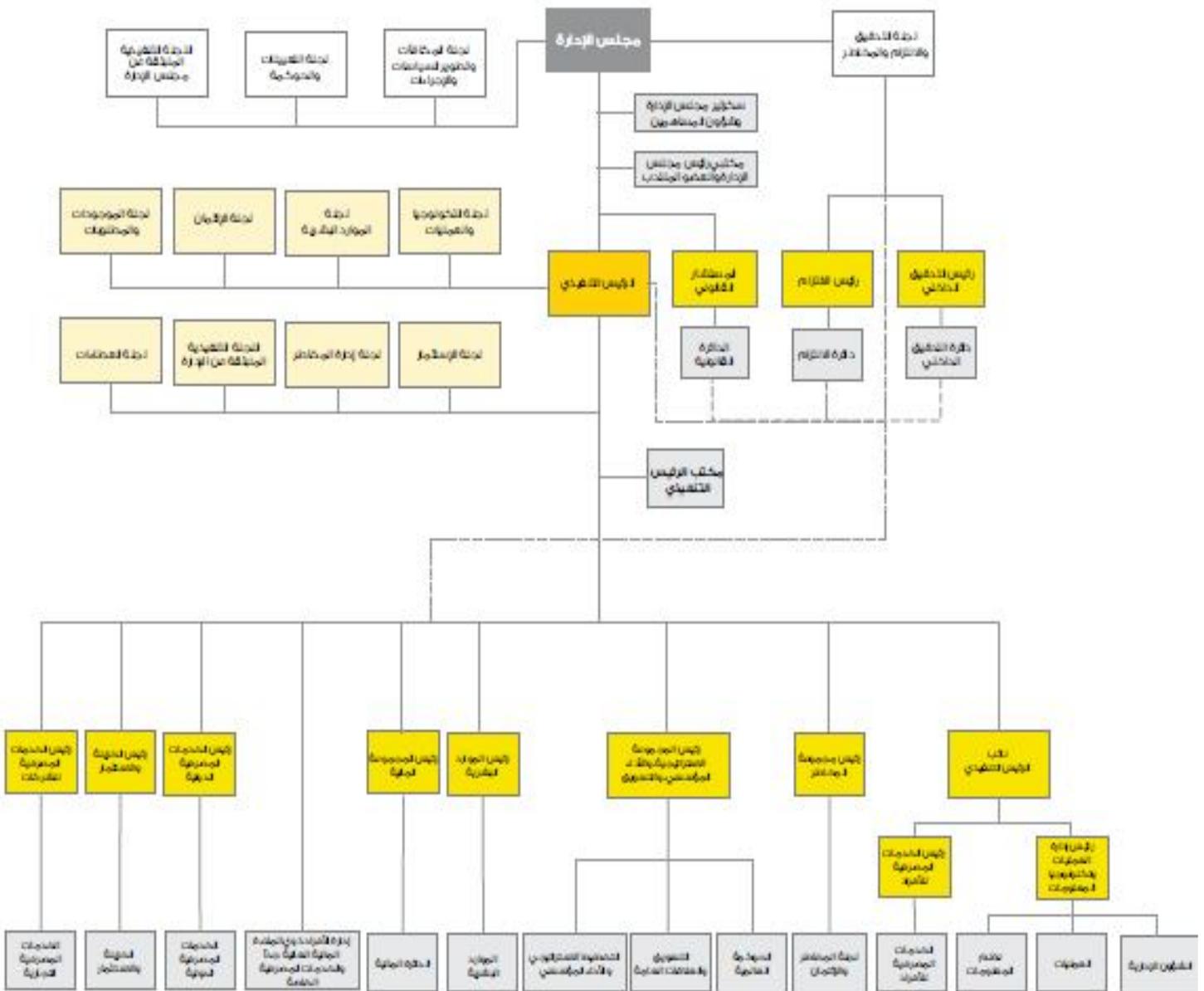
الفرع الأول: نشأة بنك الدوحة

بنك الدوحة ش. م. ق. (بنك الدوحة) هو مؤسسة مالية مقرها في دولة قطر تم تأسيسها بتاريخ 15 مارس يعمل بنك الدوحة في الأنشطة المصرفية التقليدية من خلال مقره الرئيسي في قطر (الدوحة)، وفروعه المحلية وعددها 24 فرعا، وستة في الخارج في دولة الإمارات العربية المتحدة (دبي وأبوظبي)

ودولة الكويت وجمهورية الهند (فرع في كل من مومباي وكوتشي وتشيناى)، ومكاتب تمثيلية في المملكة المتحدة وسنغافورة وتركيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وهونغ كونغ وكندا وبنغلاديش وجنوب إفريقيا وسيريلنكا ونيبال¹.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الدوحة

الشكل رقم 29: الهيكل التنظيمي لبنك الدوحة القطري



المرجع: التقرير السنوي لبنك الدوحة سنة 2017

¹ - التقرير السنوي لبنك الدوحة لسنة 2017

الفرع الثالث: التصنيف الائتماني

يتلخص تصنيف بنك الدوحة من قبل وكالات التصنيف الدولية في 31 ديسمبر 2017 فيما يلي:

الجدول رقم 41: التصنيف الائتماني لبنك الدوحة القطري

وكالة التصنيف	النقد الأجنبي: قدرة	النقد الأجنبي: قدرة	العملة المحلية: قدرة	العملة المحلية: قدرة	القوة المالية	الدعم	التوقعات المستقبلية
كابيتال انتليجنس	البنك على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل	البنك على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير	البنك على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير	البنك على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل	استمرار الأداء الخط المرجعي	2	مستقرة
موديز	A2	A2	P-1	A2	baa3	-	سلبية
ستاندرد اند بورز	A-	A2	A2	A-	-	-	سلبية
فيتش	A	F1	F1	A	baa-	1	سلبية

المرجع: التقرير السنوي لبنك الدوحة 2017

استمرت وكالات التصنيف الدولية في الاعتراف بقوة وأداء البنك من خلال الإبقاء على التقييمات القوية الممنوحة له .

الفرع الرابع: إستراتيجية بنك الدوحة .

ساهمت دائرة تكنولوجيا المعلومات في البنك بصورة كبيرة في إحداث تكامل وانسجام بين الأفراد والعمليات والتكنولوجيا لإحداث تغيير كبير بالإجراءات بما يتوافق مع الطريقة التي يعمل بها البنك، حيث تتولى هذه الدائرة مسؤولية تطوير إستراتيجية البنك وخطط الأعمال المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى تقديم كافة الخدمات ذات الصلة إلى الموظفين والعملاء، وقد أدخل بنك الدوحة هذه التكنولوجيا بدافع الابتكار وتقديم أحدث المنتجات والخدمات للعملاء.

كما رفع من مستوى اعتماده على أحدث التقنيات لتعزيز الكفاءة والفعالية في تقديم خدماته، ويعد بنك الدوحة من البنوك الرائدة على صعيد التكنولوجيا المصرفية ويقدم لعملائه العديد من المنتجات المبتكرة والأولى من نوعها في البلاد.

الفرع الخامس: انجازات بنك الدوحة

يقدم بنك الدوحة الذي تأسس عام 1979، الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات على الصعيدين المحلي والدولي من خلال أربعة من المجموعات الأعمال هي : مجموعة الخدمات المصرفية التجارية، ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، ومجموعة الخدمات المصرفية الدولية، ومجموعة الخزينة والاستثمار.

الخدمات المصرفية للأفراد:

البطاقات:

يقدم البنك مجموعة متنوعة من البطاقات الائتمانية لتتناسب مع الاختيارات والاحتياجات العملاء الشخصية ومن بين هذه البطاقات : بطاقة دريم، بطاقة بلاينيوم، بطاقة اللولو -بنك الدوحة ...الخ، أما فيما يخص بطاقات الخصم فقد أصدر البنك بطاقة ماستر كارد للخصم المباشر من بنك الدوحة وبطاقة ماستر كارد وورد للخصم المباشر من بنك الدوحة وبطاقة ماستر كارد وورلد ايليت للخصم المباشر من بنك الدوحة .

الحسابات:

تساعد حسابات بنك الدوحة على إدارة أموال العميل بشكل أفضل وتنظيم الشؤون المالية ويشمل كل حساب من حسابات بنك الدوحة مزايا ومنافع متعددة صممت خصيصا لتلائم مع متطلبات واحتياجات العميل الشخصية من بينها : حسابات التوفير والودائع، حساب بطاقة الراتب والحساب الجاري، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية للشركات، خدمات الخزينة والاستثمار، و الخدمات المصرفية الدولية...¹.

المطلب الثاني: تطبيق نموذج altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الدوحة القطري

الجدول رقم 42: بيانات والنتائج المالية لبنك الدوحة القطري 2014-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات / المؤشر
108208425	96132411	93495281	90364949	83305113	75517562	إجمالي الموجودات
-49850007	-44589897	-36599549	-37650442	-24788944	-19493777	صافي رأس المال العامل
29663293	28416799	31576049	33856765	37358966	39450731	الموجودات المتداولة
79513300	73006696	68175598	71507207	62147910	58944508	المطلوبات المتداولة
178702	686065	1322774	460537	529010	290533	الأرباح المحتجزة
-1511660	-1013401	-266585	-56351	574571	781125	الأرباح قبل الفوائد والضرائب
89832889	80905583	76563992	74819358	67583005	62051469	القيمة الدفترية للدين
108208425	96132411	93495281	90364949	83305113	75517562	إجمالي المطلوبات

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات القوائم المالية والنتائج المتحصل عليها من برنامج

أكسل

¹ - التقرير السنوي لبنك الدوحة لسنة 2018.

2/- تحليل مؤشرات قياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الدوحة

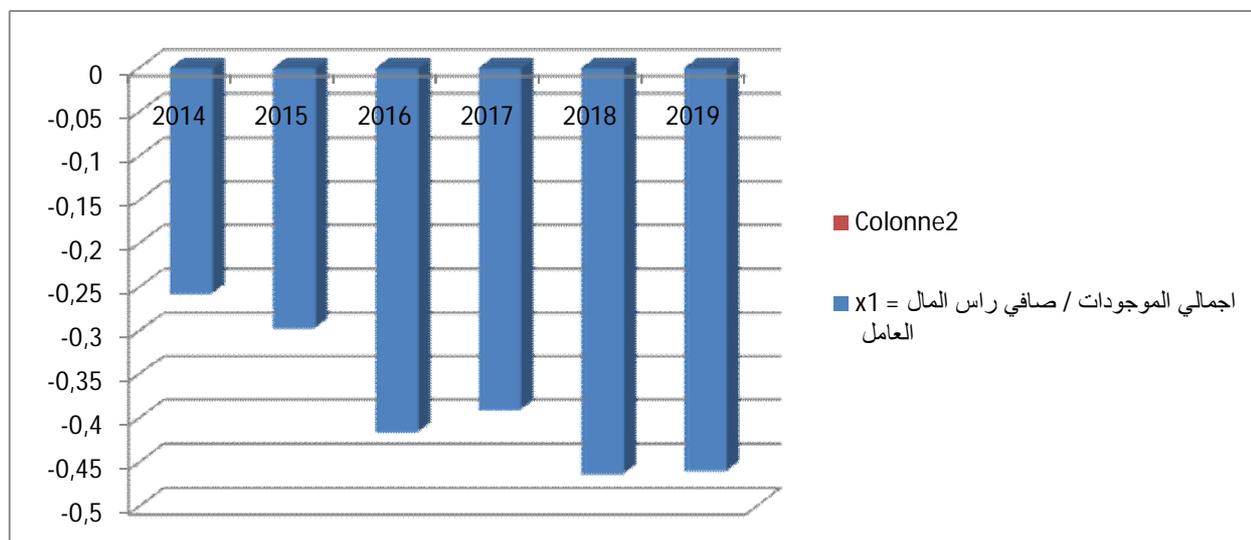
صافي رأس المال العامل:

الجدول رقم 43: تطور صافي رأس المال العامل لبنك الدوحة خلال الفترة 2014-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
-0.4606	-0.4638	-0.3914	-0.4166	-0.2975	-0.2581	صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات
$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum X1 \text{ 2014-2019}}{N}$ $= -0.38$						معدل المؤشر السنوي

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المبالغ من القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية والنتائج المتحصل عليها من برنامج اكسل

الشكل رقم 30: رسم يوضح تطور نسبة صافي رأس المال العامل لبنك الدوحة خلال الفترة 2014-2019



المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (43)

حسب البيانات المالية للقوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية لبنك الدوحة خلال فترة ستة سنوات محل الدراسة 2014 إلى 2019 بلغت نسبة مؤشر صافي رأس المال العامل ماقيمته 0.25- أي ما يعادل 25% من إجمالي الموجودات في سنة 2014 وهي تمثل أعلى نسبة يحققها خلال ستة سنوات،

في حين انخفضت انخفاضاً حاداً في السنوات الخمس التالية 2015، 2016، 2017، 2018، 2019 وهذا راجع إلى :

إتباع بنك الدوحة لسياسة إدارة سيولة غير مثلى لموجوداته المالية المتداولة لتغطية مطلوباته المتداولة.

كما يرجع إلى التغيرات التي حدثت في عناصر مؤشر صافي رأس المال العامل حيث بلغ إجمالي الموجودات المتداولة 39.4 مليار درهم أي ما يعادل 51.7% من إجمالي الموجودات المصرف مقارنة ب 58.58 مليار مطوباته المتداولة أي ما يعادل 78% من إجمالي مطلوبات المصرف بنهاية ديسمبر 2014، أي أن مطلوباته المتداولة أكبر من موجوداته المتداولة مما يفسر أن المصرف غير قادر على تغطية التزاماته المالية في الأجل القصير وأن البنك يمر بمشاكل السيولة، وقد استمر المصرف على هذه الوضعية طيلة السنوات محل الدراسة حيث أن الموجودات المتداولة استمرت في الانخفاض طيلة ست سنوات مقارنة بتزايد المطلوبات المتداولة وإجمالي الموجودات باستمرار مما أدى إلى تدني نسبة المؤشر وهذا يعني أن المصرف لا يمتلك سيولة كافية لتسديد التزاماته وهو أحد أسباب التعثر المصرفي وعليه فإن الرقم السالب لرأس المال العامل يبتعد من القيمة الموجبة بشكل متزايد وهذا يدل أن المصرف لم يتمكن من تجاوز الكبوة التي تعرض لها خلال هذه السنوات الأخيرة .

تشير نتائج التحليل في الجدول أعلاه إلى أن معدل المؤشر السنوي لنسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات في كافة السنوات عينة الدراسة بلغ ما قيمته 0.38- خلال فترة الدراسة والبالغ 6 سنوات مما يشير إلى أن المصرف يعتمد على ما نسبته 38%- من إجمالي موجوداته كرأس مال عامل في حين أن نسبة 62%- من موجوداته المالية المتاحة غير مستغلة مما يعني أن المصرف لديه خلل في هيكل موجوداته المالية إذ يقوم باستثمار جزء صغير من موجوداته في عملياته التشغيلية وهذا ما يبرره تدهور الاستثمار في قروض وسلف للعملاء حيث شهدت انخفاضاً كبيراً من سنة لأخرى، حيث بلغت ما قيمته 24.9 مليار ريال قطري لتصل إلى 14.6 مليار ريال قطري وهي تمثل أدنى قيمة سنة 2018، وهذا الأخير ينجر عليه تدهور في قيمة الفوائد المتحصل عليها من القروض والتي تعبر مصدر سيولة للبنك التي يتلقاها من عملائه مقارنة بارتفاع تلقي الودائع باستمرار حيث بلغ 45.78 مليار ريال قطري سنة 2014 لتصل إلى ما قيمته 55.2 مليار ريال كأقصى قيمة لها سنة 2017 لتتراجع بنسبة ضئيلة في السنتين الأخيرتين لتبلغ 52.7 مليار ريال قطري سنة 2019 وبالتالي ارتفاع في قيمة الفوائد المدفوعة عليها مما أدى إلى نقص في السيولة .

وبالتالي فإن المصرف عملياً سوف يتحمل مخاطر عديدة بسبب ضعف عوائدها الناتجة عن هيكل الموجودات غير المتوازن.

أو انه تميل إلى تحقيق هدف الأمان وعدم المخاطرة بسبب انخفاض هذه النسبة بدلاً من تحقيق هدف الربحية العالية والتي ترتبط بشكل كبير بالمخاطرة .

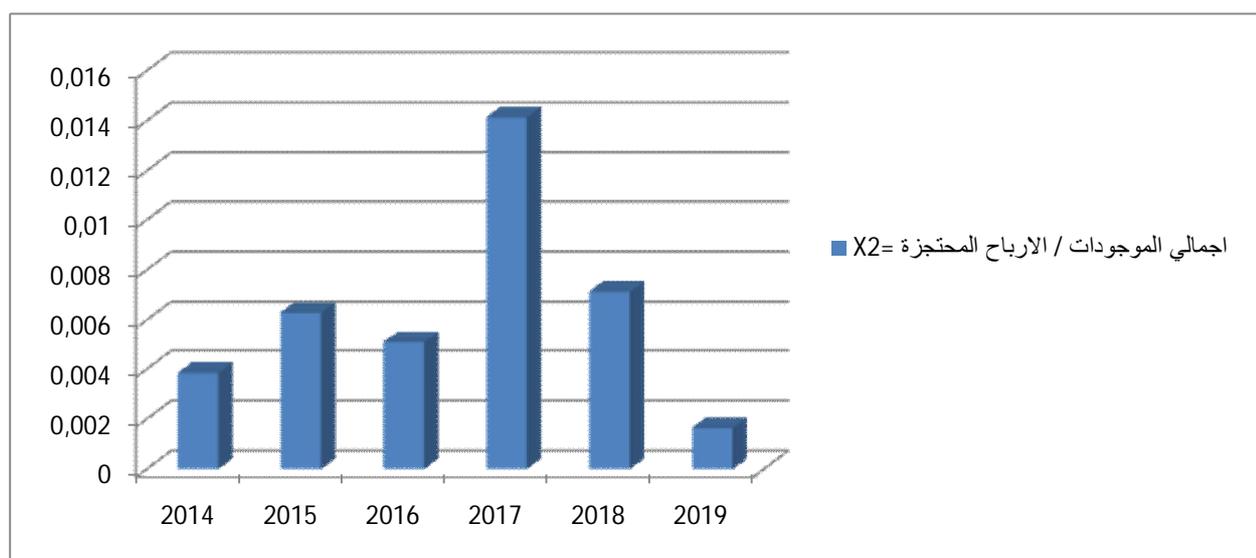
2/- مؤشر الأرباح المحتجزة بالنسبة لإجمالي الموجودات :

الجدول رقم 44: نسبة تطور الأرباح المحتجزة لبنك الدوحة خلال الفترة 2014 - 2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
0.0016	0.0071	0.0141	0.0050	0.0063	0.0038	الأرباح المحتجزة / إجم الموجودات
$\text{معدل المؤشر السنوي} = \sum X^2_{2014-2019} / N$ $= 0.038$						معدل المؤشر السنوي

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتماداً على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية والنتائج المتحصل عليها من برنامج اكسل

الشكل رقم 31: رسم بياني يوضح نسبة تطور الأرباح المحتجزة بالنسبة لإجمالي الأصول خلال الفترة 2014 - 2019



المرجع: من إعداد الطالبتين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (44)

عرفت نسبة تطور مؤشر الأرباح المحتجزة لبنك الدوحة تزايداً ملحوظاً من سنة 2014-2017 حيث بلغت ما قيمته 0.0038 أي ما يعادل 0.38 % سنة 2014 حيث قفزت نسبة المؤشر لتصل إلى 1.41 % سنة 2017 وهي تمثل أقصى قيمة تحققتها خلال ست سنوات محل الدراسة، وبناءً على نتائج التحليل في الجدول فإنه يتضح أن زيادة نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات لدى المصرف راجع إلى الارتفاع المستمر للأرباح المحتجزة حيث بلغت سنة 2014 290.5 ألف ريال قطري ليصل إلى 1.3 مليار ريال قطري سنة 2017 في حين بلغ إجمالي الموجودات 75.51 مليار ريال سنة 2014 ليواصل الارتفاع حتى سنة 2017 بقيمة 93.49 مليار ريال قطري مما يفسر العلاقة الطردية الموجبة بينهما من خلال الجدول أعلاه وهذا ما يؤدي إلى زيادة قدرتها على الاستثمار في موجوداتها بالاعتماد على مواردها الذاتية .

في حين تراجعت في السنتين الأخيرتين لتصل إلى نسبة 0.1 % سنة 2019 وهي أدنى قيمة يحققها المصرف خلال الفترة محل الدراسة وهذا راجع بطبيعة الحال إلى:

▪ الانخفاض الذي شهدته قيمة الأرباح المحتجزة حيث بلغت 178.4 ألف ريال قطري مما يفسر تقليص نسبة احتجاز الأرباح مقارنة بالارتفاع الذي شهده إجمالي الموجودات بقيمة 108.2 مليار ريال قطري من نفس السنة .

▪ رغبة حملة الأسهم والمالكين في الحصول على زيادة في الأرباح وبالتالي ضعف قدرة إدارة المصرف على احتجاز الأرباح ومن ثم استثمارها قياساً إلى إجمالي الموجودات ومن ثم فإن هذه النسبة ترتبط بالدرجة الأساس بسياسة إدارة المصرف في توزيع الأرباح واحتجازها.

وعليه يعتزم بنك الدوحة القطري إيقاف توزيع أرباح المودعين حيث قال الدكتور راجفان سيتارامان، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الدوحة انه تم خفض توزيعات الأرباح لعام 2019 إلى الصفر لتعزيز رأس المال والاحتياطيات، وكانت الخسارة الفصلية للبنك ترجع إلى زيادة في المخصصات وانخفاض القيمة إلى أعلى مستوى في تاريخ تشغيل البنك، وفي أبريل 2019 صدم مجلس الإدارة البنك مساهميه بعدم توزيع أي أرباح عن عام 2018، بسبب تسجيل البنك خسارة صافية في 2018 بلغت 482 مليون ريال قطري 132.5 مليون دولار، كما تقرر خفض رأس المال بنسبة 50% وأدى سوء الأوضاع الاقتصادية في قطر إلى إعلان العديد من البنوك العاملة في البلاد التوجه إلى أدوات الدين الخارجية (سندات، صكوك، ادونات) لتوفير السيولة اللازمة لتلبية عملياتها التشغيلية.

تشير نتائج التحليل في الجدول أعلاه إلى أن معدل المؤشر لمتوسط الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات في المصرف محل الدراسة بلغ ما قيمته 0.038 خلال فترة الدراسة والبالغة 6 أعوام، مما يشير إلى أن المصرف محل الدراسة يستثمر 3.8 % من الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات غير أن هذه النسبة والبالغة 3.8 لا تلبّي أهداف المصرف في تطوير استثماراته وبالتالي يجب عليه تحقيق الربحية اللازمة لاستقراره وإدامة عملياته .

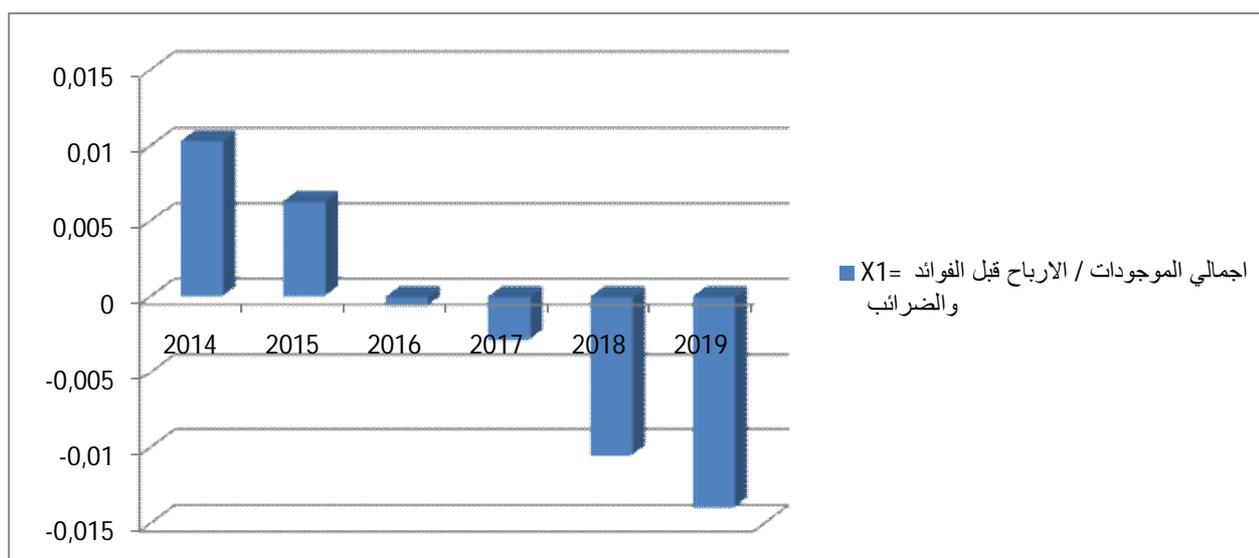
3/- مؤشر الأرباح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الأصول

الجدول رقم 45: نسبة تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك الدوحة خلال الفترة 2014 - 2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات	0.0103	0.0063	-0.0006	-0.0028	-0.0105	-0.0139
معدل المؤشر السنوي	$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum X_{2014-2019}}{N} = -0.005$					

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصّل عنها في التقارير السنوية والنتائج المتحصل عليها من برنامج اكسل

الشكل رقم 32: رسم بياني يوضح تطور نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب خلال الفترة 2014 - 2019



المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (45)

من خلال الشكل رقم (33) بلغ مؤشر الأرباح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك الدوحة ما نسبته 1.03% سنة 2014 وهي أعلى قيمة يحققها البنك خلال ست سنوات الأخيرة ويرجع ذلك إلى :

- ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنك مما أدى إلى تزايد أرباح الصافية .
- كفاءة إدارة الأصول والاستخدام الفعال للطاقة المتاحة للمصرف .

وعليه أعلن البنك الدوحة عن تحقيق أرباح صافية سنة 2014 والتي بلغت 1.35 مليار ريال قطري بالمقارنة 1.31 مليار ريال للعام السابق، كما أكد سعادة الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني رئيس مجلس إدارة بنك الدوحة أن النتائج المالية للبنك كما في السنة المنتهية 2014 هي تأكيد على قدرة البنك المستمرة على الثبات وعلى تحقيق أفضل المستويات الأداء، مشيراً إلى أن صافي الدخل من العمليات قد ارتفع ليصل إلى 1.35 مليار ريال قطري وأن إجمالي الموجودات قد ارتفع من مبلغ 66.9 مليار قطري إلى 75.5 مليار ريال قطري سنة 2014 أي بزيادة قدرها 8.6 مليار ريال قطري .

تراجع المؤشر في السنة الموالية بنسبة 0.4% ليصل إلى ما قيمته 0.006 واستمر في الانخفاض حتى السنة الأخيرة والتي شهدت انخفاضا حادا بقيمة -0.013- وهو بذلك قد حقق خسارة مالية خلال أربع سنوات الأخيرة ويعود سبب ذلك إلى :

- يعود سبب انخفاض المؤشر إلى انخفاض الأرباح سنة 2016 أي تراجع الإيرادات التشغيلية بنسبة 2% لتصل إلى 2.75 مليار ريال خلال نفس السنة من العام الماضي، كما يعود إلى ارتفاع مخصص انخفاض القروض والسلف إلى 480.2 مليون ريال مقارنة ب 313.4 مليون ريال، بالإضافة إلى ارتفاع مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات المالية بنسبة 27% وارتفاع المصروفات الأخرى بنسبة 9% مقارنة بنفس الفترة 2015 وكذا التذبذب الحاصل للضريبة على الأرباح مما يفسر تراجع كفاءة إدارة الأصول وضعف فاعليتها على توليد الأرباح .

- تراجع صافي أرباح بنك الدوحة بنسبة 9% ليصل إلى 754 مليون ريال سنة 2019 بالمقارنة مع 830 مليون ريال كان قد سجلها البنك في 2018 وذلك بعد أخذ مخصصات مالية للقروض غير عاملة.

■ وبحسب بيان صادر عن البنك فقد قرر مجلس الإدارة تقديم توصية للجمعية العامة للموافقة على ترحيل صافي الأرباح إلى العام القادم لتعزيز وتقوية المركز المالي للبنك، حيث أكد رئيس مجلس إدارة الدوحة : أنه شهد العامين السابقين العديد من التحديات الاقتصادية، ولمواجهة هذه التحديات وضعنا خطة استراتيجية واضحة مدتها خمس سنوات تركز على تحقيق نمو مستدام وتم أخذ صافي مخصصات التسهيلات الائتمانية البالغة 1.16 مليار ريال قطري في الاعتبار في إطار خطتنا الإستراتيجية الرامية إلى تكوين المخصصات اللازمة بشكل مدروس وتقليل حجم المخاطر التي تواجه ميزانية البنك الأمر الذي ساهم في تحقيق أرباح صافية بقيمة 754 مليون قطري وعلى الرغم من تأثير المخصصات على أرباح البنك، تظل أعمالنا الأساسية قوية وستعيد الخطة الإستراتيجية الخماسية التي تم تطويرها مؤخرا إلى إعادة تشكيل أعمالنا نحو النمو المستدام، وفي إطار هذه الخطة سنقوم بزيادة رأس المال واقتراح عملية تكوين المخصصات اللازمة بشكل مدروس وتقليل محفظة القروض من خلال التنوع على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية وريادة الإنتاجية والكفاءة وسنركز على تحسين جودة الأصول، وتنوع مصادر الدخل وتحسين تجربة العملاء، والابتكار الرقمي باعتبارها الأسس التي تميز بنك الدوحة في السوق.

تشير نتائج إلى أن المؤشر الكلي لنسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات في المصرف محل الدراسة بلغ 0.005- أي ما يعادل 0.5%- وخلال فترة الدراسة والبالغة 6 سنوات وهي نسبة منخفضة نوعا ما مما يعني ضعف فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وبالتالي ضعف القوة الإيرادية لموجودات المصرف محل الدراسة .

4/- مؤشر القيمة الدفترية للدين بالنسبة لإجمالي المطلوبات:

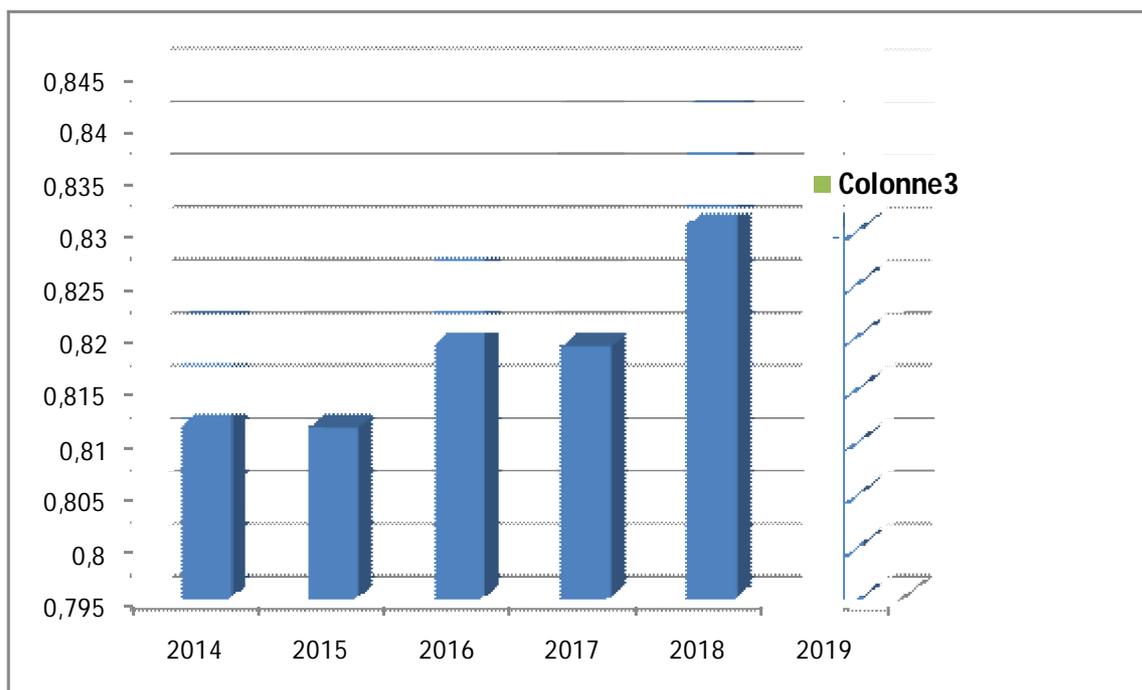
الجدول رقم 46: تطور نسبة القيمة الدفترية للدين لبنك الدوحة خلال الفترة 2014 - 2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
0.8301	0.8416	0.8189	0.8279	0.8112	0.8216	القيمة الدفترية للدين / إجمالي المطلوبات
$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum X_{2014-2019}}{4} = 0.824$						معدل المؤشر السنوي

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية والنتائج

المتحصل عليها من برنامج اكسل

الشكل رقم 33: رسم بياني يوضح تطور نسبة القيمة الدفترية للدين خلال الفترة 2014 - 2019



المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (46)

حسب الشكل بلغ مؤشر القيمة الدفترية للدين في السنة الأولى 2014 ما قيمته 0.82 أي ما يعادل 82 % من إجمالي المطلوبات، كما شهد تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع يتراوح ما بين 81.1 % سنة 2015 كأدنى قيمة له و 84.1% سنة 2018 وهي تمثل أعلى قيمة له خلال ست سنوات محل الدراسة بحيث يعود سبب ارتفاع قيمة المؤشر إلى التغيرات التي حدثت في مختلف بنود المؤشر حيث أظهرت قائمة المركز المالي لبنك الدوحة ارتفاعا ملفتا في المبلغ المستحق على البنك طيلة سنوات الدراسة حيث بلغ في السنة الأولى 12.7 مليار ريال قطري ليصل إلى 19.5 مليار ريال قطري، كما أظهرت القائمة ارتفاعا لودائع العملاء حيث بلغت حوالي 55.7 مليار ريال قطري 2018 مقابل 45.9 مليار ريال قطري كما في السنة المنتهية 2014، كما عرفت سندات الدين تزايدا ملحوظا لتصل كحد أقصى لها سنة 2018 إلى 747 مليون ريال قطري وهذا راجع إلى موافقة الجمعية العامة على إصدار سندات دين ضمن برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل لدى البنك في إطار محددات الإصدار المشار إليها في أجندة الاجتماع، وعلى تخفيض الحد الأدنى لكل عملية إصدار ببرنامج الأوراق التجارية من 50 مليون دولار أمريكي إلى مليون دولار أمريكي وهذا حسب تصريح رئسي مجلس إدارة بنك الدوحة سعادة الشيخ فهد بن محمد بن

جبر آل ثاني، في حين تراجع المؤشر بنسبة ضئيلة في السنة الأخيرة لتصل إلى 83% بالرغم من ارتفاع المستمر للدين وهذا راجع إلى :

- انخفاض الملفات في مبلغ سندات الدين طبقاً لمحددات الإصدار المشار إليها في التصريح أعلاه .
- ارتفاع إجمالي المطلوبات ليصل إلى 108 مليار ريال قطري سنة 2019 مما يفسر متانة راس المال للبنك .

والجدير بالذكر هو أن نسبة مؤشر القيمة الدفترية لبنك الدوحة تقترب من الواحد مما يبرر عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وبالتالي فهو عرضة لعدم الاستقرار ومن ثم عدم تحقيق سلامة مصرفية خاصة في ظل تزايد الديون وعدم تحقيق الملاءة المالية للبنك .

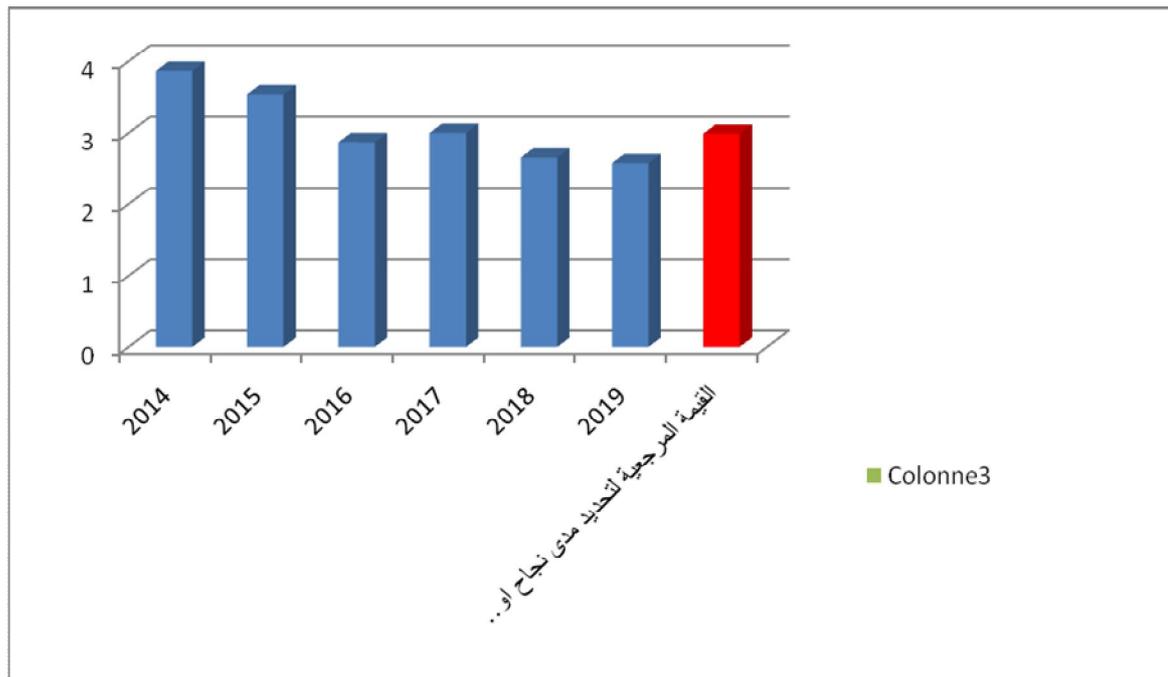
كما تشير نتائج التحليل في الجدول (46) إلى أن معدل المؤشر لمتوسط القيمة الدفترية إلى مجموع المطلوبات في المصرف محل الدراسة بلغ ما قيمته 0.82 خلال فترة الدراسة والبالغة 6 أعوام، مما يشير إلى أن المصرف محل الدراسة لا يتمتع باستقلالية مالية وعدم قدرته على سداد الديون .

3/ - تحليل قيمة المعادلة التمان Z لقياس السلامة والاستقرار المصرفي لبنك الشارقة الإسلامي من سنة 2014 إلى 2019

الجدول رقم 47: تطور الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الدوحة خلال الفترة 2014 إلى 2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المعادلة Z	3.8672	3.5448	2.8716	3.0017	2.6528	2.5750
معدل المؤشر السنوي	$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum Z \text{ 2014-2019}}{N} = 3.08$					

الشكل رقم 34: رسم يوضح تطور الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك الدوحة خلال 2014-2019



المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول (47)

استناداً إلى نتائج التحليل التي ظهرت في الجدول (47) يتضح أن المصرف الدوحة القطري مستقر مالياً خلال سنوات 2014-2015-2017 حيث بلغت قيمة المحسوبة 3.86 - 3.54 - 3.00 على التوالي وهي أكبر من القيمة المعيارية المرجعية لتحديد مدى نجاح أو فشل البنك حسب نموذج التمان والبالغة 2.99، وعليه يمكن القول أن المصرف مستقر مالياً ويتسم بأداء جيد في إدارة موجوداته ومطلوباته المالية.

أما فيما يخص السنة 2016 - 2018 - 2019 فقد بلغت القيمة المحسوبة للنموذج 2.87 - 2.65 - 2.57 على التوالي وهي تقع ما بين 2.99-1.23 وعليه فإن المصرف يصعب الحكم عليه فيما إذا كان مستقراً أو غير مستقراً خلال هذه السنة .

المطلب الثالث: استخدام نموذج ALTMAN لقياس السلامة والاستقرار المصرفي في بنك قطر الإسلامي

يعتبر مصرف قطر الإسلامي مصرف إسلامي عالمي رائد وشامل، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة، ويحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي، ويشترك في تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي، ويساهم في تلبية احتياجات المجتمع القطري .

الفرع الأول : نشأة البنك.

مصرف قطر الإسلامي ش.م.ق (بنك) هو منشأة مقرها في دولة قطر تم تأسيسه في 8 يوليو سنة 1982 كأول مؤسسة مالية إسلامية في قطر، يعمل البنك بصفة أساسية في الأعمال المصرفية للشركات والأفراد والاستثمارات ولديه 29 فرعا في دولة قطر وفرعا واحدا في السودان، الشركة الأم للمجموعة هو مصرف قطر الإسلامي، أسهم البنك مدرجة في بورصة قطر، كما تخضع جميع منتجاته وعملياته المصرفية لإشراف هيئة الرقابة الشرعية بما يضمن الالتزام الدقيق بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطة المصرف وعملياته التمويلية¹.

يعتبر المصرف الآن أكبر مؤسسة مالية إسلامية في قطر حيث يستحوذ على نسبة 43% من سوق الصيرفة الإسلامية في قطر، وحصه 11% من إجمالي السوق المصرفية.

الفرع الثاني: أهداف بنك قطر الإسلامي.

إن من بين أهداف مصرف قطر الإسلامي هو:

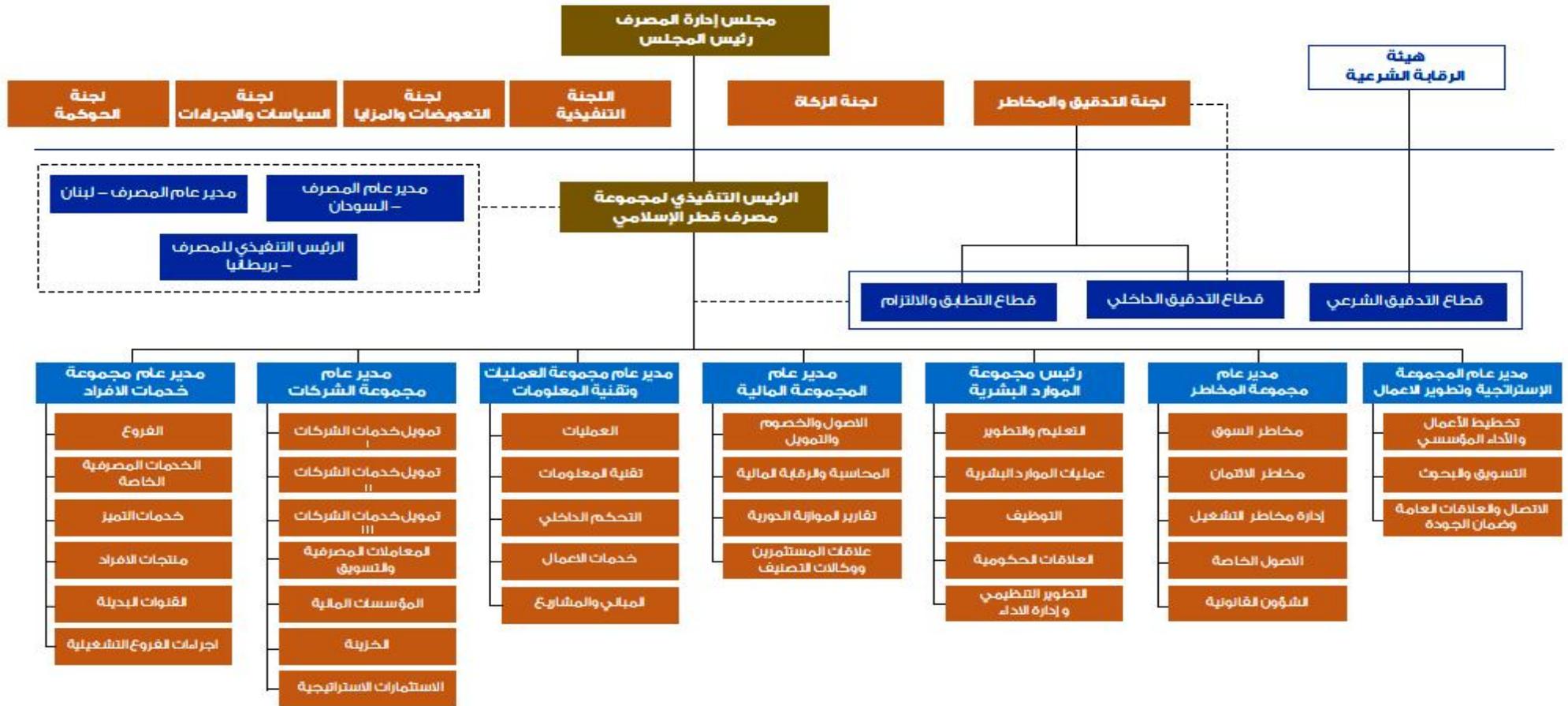
- تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الالكترونية، وذلك من خلال إتاحة خدماته على تطبيق جوال المصرف، وتوفير الخدمات المصرفية عبر الأنترنت، وعبر أجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية ITM، إلى جانب مركز الاتصال الحاصل على عدة جوائز .
- تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء .
- احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز .
- النزاهة والشفافية والعدل .
- روح التعاون والعمل الجماعي².

¹ - عبد الرحمان عبد القادر وآخرون، دراسة تحليلية لتطور بنود ميزانية عينة من البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، العدد التاسع، جوان 2018، ص 289 .

² - من الموقع: <http://w.www.qib.com.qa/ar/about-us/mission-values.aspx> أطلع عليه بتاريخ 2020/04/11.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي.

الشكل رقم 35: الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي



المرجع: التقرير السنوي لبنك قطر سنة 2019

الفرع الرابع: التصنيف الائتماني لبنك قطر الإسلامي

في نوفمبر 2019، قامت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية "فيتش" بتأكيد تصنيف المصرف الائتماني طويل الأجل عند مستوى "A"، وفي ديسمبر 2019 أيضاً، قامت وكالة التصنيف الدولية "موديز" بتصنيف الودائع على المدى الطويل للمصرف عند مستوى "A1". وفي مايو 2019 قامت وكالة التصنيف الدولية "كابيتال إنتلجينس" بتأكيد تصنيف القوة المالية للمصرف عند مستوى "A+". وفي مارس 2019 قامت وكالة التصنيف الدولية ستاندرد آند بورز بتأكيد تصنيف المصرف عند مستوى "A-".

الجدول رقم 48: التصنيف الائتماني لبنك قطر الإسلامي .

وكالة التصنيف	على المدى الطويل	على المدى القصير	المنظرة المستقبلية
ستاندرد اند بورز	A-	A-2	مستقرة
كابيتال إنتلجينس	A+	A1	مستقرة
فيتش	A	F1	مستقرة
موديز	A1	P-1	مستقرة

المرجع: التقرير السنوي لبنك قطر الإسلامي 2019

الفرع الخامس: انجازات بنك قطر الإسلامي

خلال العام 2019، حققت جميع قطاعات الأعمال أداءً إيجابياً، وقد قامت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بتسريع وتيرة نموها في عام 2019 مسجلةً نمواً في الدخل التشغيلي بنسبة 11.8٪ مقارنة بعام 2018. وتمت محفظة التمويل بنسبة 8.4٪، وأظهرت ودائع العملاء نمواً بنسبة 10.3٪ مقارنة بالعام السابق، وإن تفوق نمو المصرف على أداء السوق المحلي يستند بشكل أساسي، على التحول الرقمي الكبير الذي أحدثه المصرف على مختلف المنتجات والخدمات والعمليات لديه، مما أدى إلى زيادة تدريجية في حصته من السوق المحلي.¹

¹ - التقرير السنوي لبنك قطر الإسلامي 2019.

الفرع السادس: إستراتيجية بنك قطر الإسلامي

يتبنى المصرف إستراتيجية نمو تهدف إلى تعزيز مكانته ودوره كمصرف إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملاءه، وشركات مهمة مع المجتمعات المحلية، وتتماشى الإستراتيجية التي يتبناها بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030 حيث تتلخص هذه استراتيجية في استهداف القطاعات المصرفية التي تغطي حاجات الناس المالية بطريقة شاملة، وتشير إلى أن محافظ الشركات والأفراد تشهد نمواً صحيحاً، كما أن الشركة المحلية وشركاء الدوليين يسهمون كثيراً في تحقيق النتائج الإيجابية للمصرف، وفي هذا الإطار فإن إستراتيجية المصرف مرتبطة بصورة وثيقة بعمليات تمويل مشاريع البنية التحتية للبلاد وتوفير الدعم المالي للشركات الخاصة والمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة ثم القطاع التجاري وكل ذلك ضمن رؤية قطر 2030.¹

المطلب الرابع: استخدام نموذج ALTMAN لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك قطر الإسلامي

1/ الجدول رقم 49: معطيات البنك ونتائج بنك قطر الإسلامي خلال السنوات 2014-2019

السنوات / المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الموجودات	49610646	412703050	813983412	615037487	515323236	116351921
صافي رأس المال العامل	1276778	71451829	72900687	32811423	43047539	74730235
الموجودات المتداولة	42746610	43956470	05972517	76186860	16622618	87947535
المطلوبات المتداولة	32469832	72504640	33071829	43375437	73575078	13217300
الأرباح المحتجزة	0100876	7123613	0190278	7276814	8308221	8455449
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	7170755	1204067	8212079	1226879	526700	9299573
القيمة الدفترية للدين	52322908	42539275	22766202	63379120	72933415	63265477
إجمالي المطلوبات	49610646	412703050	813983412	615037487	515323236	116351921

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتماداً على النتائج المتحصل عليها من برنامج اكسل

¹ - التقرير السنوي لبنك قطر الإسلامي 2019.

2/ تحليل مؤشرات قياس الاستقرار و السلامة المصرفية لبنك قطر الإسلامي .

معادلة نموذج altman:

$$Z=6.5X1+3.26X2+1.05X3+6.27X$$

مؤشر صافي رأس المال العامل بالنسبة لإجمالي الموجودات

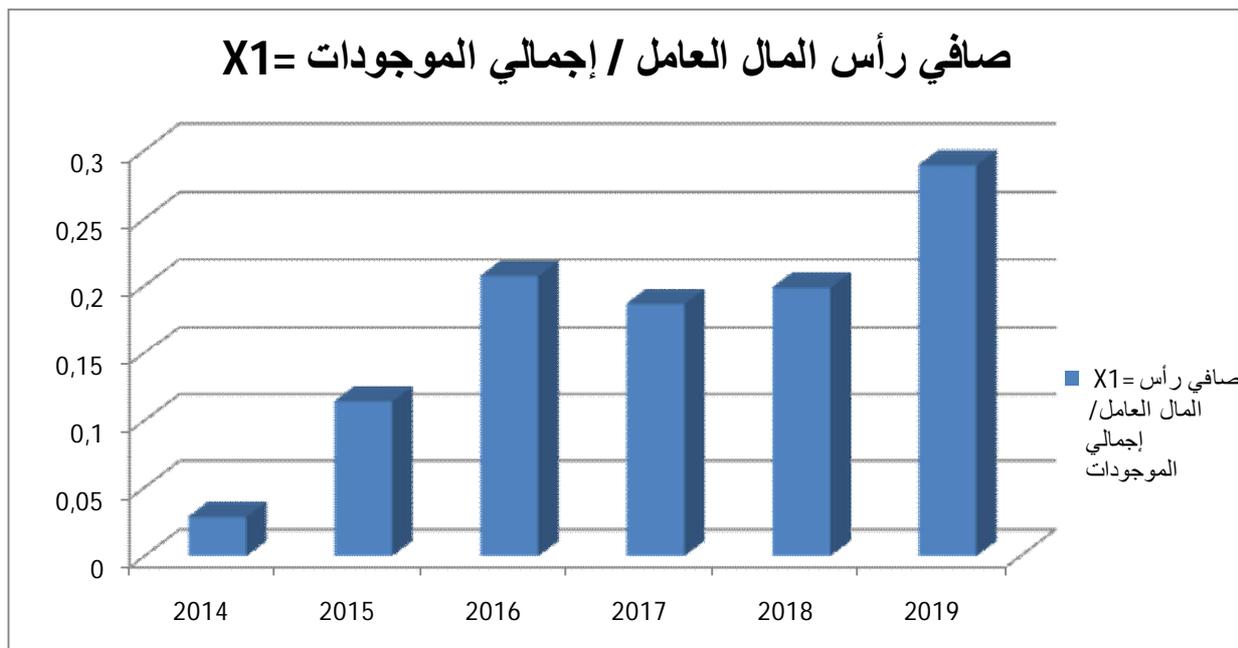
الجدول رقم 50: يمثل نسبة تطور صافي رأس المال العامل لبنك قطر الإسلامي 2014-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات / المؤشر
0,2892	0,1988	0,1869	0,2074	0,1142	0,0287	X1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات
$\text{معدل المؤشر السنوي} = \sum X1 \text{ 2014-2019} / N$ $= 0.17$						معدل المؤشر السنوي

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج

برنامج اكسل فترة الدراسة 2014-2019

الشكل رقم 36: رسم يوضح تطور نسبة صافي رأس المال العامل لبنك قطر الإسلامي 2014-2019



المرجع: من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات الجدول رقم (50)

حسب البيانات المالية للقوائم المفصح عنها في التقارير السنوية بنك قطر الإسلامي خلال فترة ستة سنوات موضع الدراسة إبتداءاً من سنة 2014 إلى 2019 شهد البنك تذبذباً في مؤشر رأس المال العامل ارتفاعاً وانخفاضاً حيث تراوح بين 0.02 أي ما يعادل 2% من إجمالي الموجودات لسنة 2014 ليصل إلى 0.20 أي ما يعادل 20% من إجمالي الموجودات لسنة 2016، حيث عرف المؤشر رأس المال العامل خلال هذه الفترة ارتفاعاً ملحوظاً وهذا راجع للتغيرات التي تطرأ في بنود المؤشر حيث بلغ إجمالي الأصول 9.610 ألف ريال قطري لسنة 2014 لتصل إلى 13.983 ألف ريال قطري، كما قدرت الموجودات المتداولة بـ 27.466 ألف ريال قطري وهذا لارتفاع موجودات تمويل من 1600 ألف ريال قطري لتصل إلى 4819 ألف ريال قطري سنة 2016 في حين قدر إجمالي المطلوبات المتداولة بـ 2469 ألف ريال قطري ليصل إلى 3071 ألف ريال قطري في 2016 وهذا لارتفاع أرصدة حسابات البنوك من 8016 ألف ريال قطري ليلبغ 1292 ألف ريال قطري، كما انخفضت ودائع العملاء من 1512 ألف ريال قطري لتتخفص إلى 1405 ألف ريال قطري .

كما عرف المؤشر انخفاضاً محسوساً للسنتين 2017 و2018 ليعود الارتفاع الواضح في السنة الأخيرة من فترة الدراسة حيث قدر بـ 0.18 أي ما يعادل 18% سنة 2017 ليصل إلى 0.28 أي ما يعادل 28% من إجمالي الموجودات لسنة 2019، وهذا يدل على انتهاء البنك لسياسة جذب العملاء حيث تمكن المصرف من إدارة رأس المال وتحديات السيولة بفعالية و الحفاظ على تكلفة التمويل عند مستويات معتدلة، كما نجح المصرف في جمع أكثر من 900 مليون دولار أمريكي الإيداعات الخاصة للصكوك مع المستثمرين وهي بذلك تعكس ثقة المستثمرين على المستوى الدولي والإقليمي في أداء المصرف ومثانة المركز المالي، وعليه نستنتج أن موجودات المتداولة للمصرف أكبر من مطلوباته مما يفسر أن المصرف قادر على تغطية التزاماته المالية في الأجل القصير وإن البنك يمتلك السيولة الكافية .

إتباع بنك قطر الإسلامي لسياسة إدارة سيولة مثلى لموجوداته المالية المتداولة لتغطية مطلوباته المتداولة .

تشير نتائج التحليل المدرجة في الجدول أعلاه أن معدل المؤشر السنوي لنسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات خلال فترة الدراسة بلغ ما قيمته 0.17، مما يشير إلى أن المصرف يعتمد على ما نسبته 17% من إجمالي موجوداته كرأس مال عامل في حين أن نسبة 83% موجوداته المالية غير مستغلة، مما يعني أن البنك لديه خلل في هيكل موجوداته المالية إذ يقوم باستثمار جزء صغير من موجوداته في عملياته التشغيلية .

وبالتالي فإن المصرف عمليا سوف يتحمل مخاطر عديدة بسبب ضعف عوائدها الناتجة عن هيكل الموجودات غير المتوازن، أو انه يميل إلى تحقيق هدف الأمان وعدم المخاطرة بسبب انخفاض هذه النسبة بدلاً من تحقيق هدف الربحية العالية والتي ترتبط بشكل كبير بالمخاطرة .

2/- مؤشر الأرباح المحتجزة بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك قطر الإسلامي

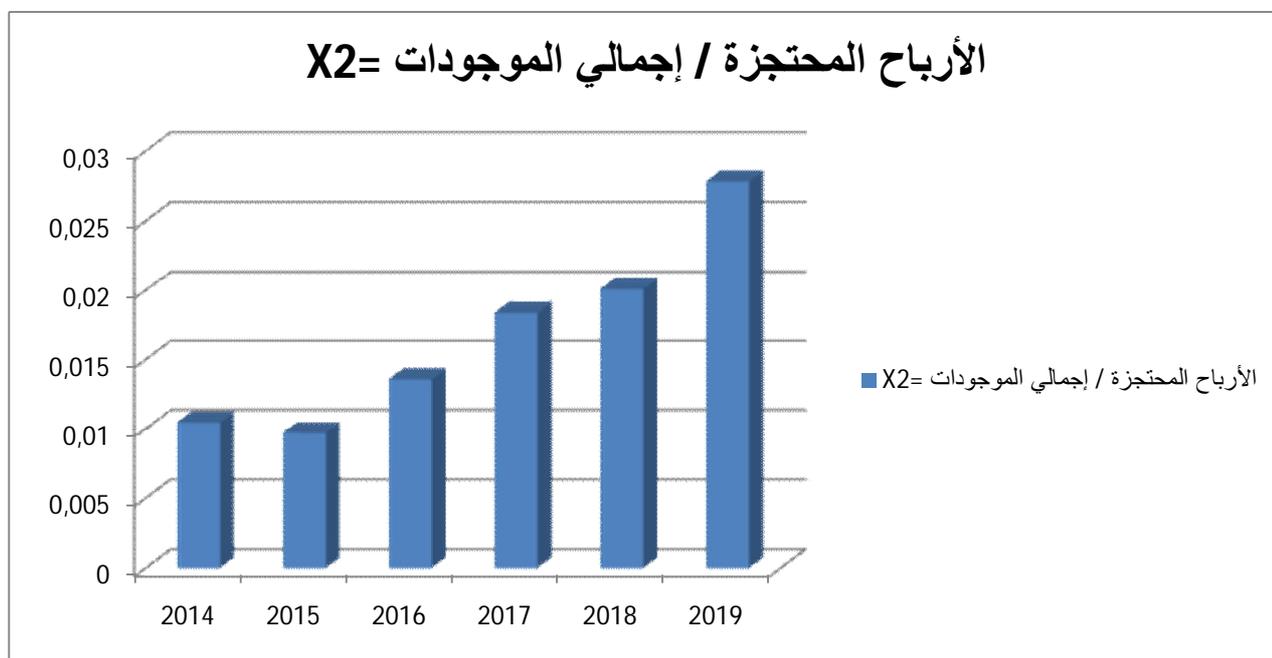
الجدول رقم 51: نسبة تطور الأرباح المحتجزة لبنك قطر الإسلامي :

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات / المؤشر
0,02785	0,0201	0,0184	0,0136	0,0097	0,0104	$X2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{إجمالي الموجودات}$
$\sum = \text{معدل المؤشر السنوي } 2014 - 2019 / X2 = 0.016$						معدل المؤشر السنوي

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج

برنامج اكسل فترة الدراسة 2014 - 2019

الشكل رقم 37: يمثل رسم بياني يوضح تطور الأرباح المحتجزة لبنك قطر الإسلامي 2014-2019



المرجع: من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات الجدول رقم (50)

حقق بنك قطر الإسلامي خلال ستة سنوات من 2014 إلى 2019 تزايدا في مؤشر الأرباح المحتجزة بالنسبة لإجمالي الموجودات حيث تراوح بين 0.010 ليوصل إرتفاعه إلى 0.028 حيث تعتبر

أعلى نسبة وصلتها خلال فترة الدراسة، وبناءاً على نتائج الجدول فإنه يتضح أن زيادة نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات لدى المصرف راجع إلى الإرتفاع المستمر للأرباح المحتجزة حيث بلغت سنة 2014 ب 1008 ألف ريال قطري ليصل إلى 4554 ألف ريال قطري في 2019، في حين بلغ إجمالي الموجودات 9610 ألف ريال قطري في 2014 ليواصل إرتفاعه 1635 ألف ريال قطري في 2019 مما يفسر العلاقة الطردية الموجبة في الجدول أعلاه وهذا ما يؤدي إلى زيادة قدرتها على الاستثمار في موجوداتها بالاعتماد على موارده الذاتية .

حيث خلال سنة 2015 انخفضت لتصل إلى ما قيمته 0.009 وهي أدنى قيمة حققها البنك خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى :

- الانخفاض الذي شهدته قيمة الأرباح المحتجزة حيث بلغت 1236 ألف ريال قطري مقارنة بالارتفاع الذي شهدته إجمالي الموجودات بقيمة 1270 ألف ريال قطري لنفس السنة .
 - رغبة حملة الأسهم والمالكين في الحصول على الأرباح وبالتالي ضعف قدرة إدارة المصرف على احتجاز الأرباح ومن ثم استثمارها بالموازات مع إجمالي الموجودات .
- تشير نتائج التحليل المدرجة في الجدول أعلاه إلى أن معدل المؤشر لمتوسط الأرباح المحتجزة لمجموع الموجودات في المصرف محل الدراسة بلغ ما قيمته 0.016 خلال فترة الدراسة المقدره بستة سنوات، مما يفسر إلى أن المصرف موضع الدراسة يستثمر 1.6% من الأرباح المحتجزة لمجموع الموجودات غير أن هذه النسبة والبالغة 1.6% لا تلبي أهداف المصرف في تطوير استثماراته وبالتالي لا يحقق الربحية اللازمة لاستقراره وديمومة عملياته .

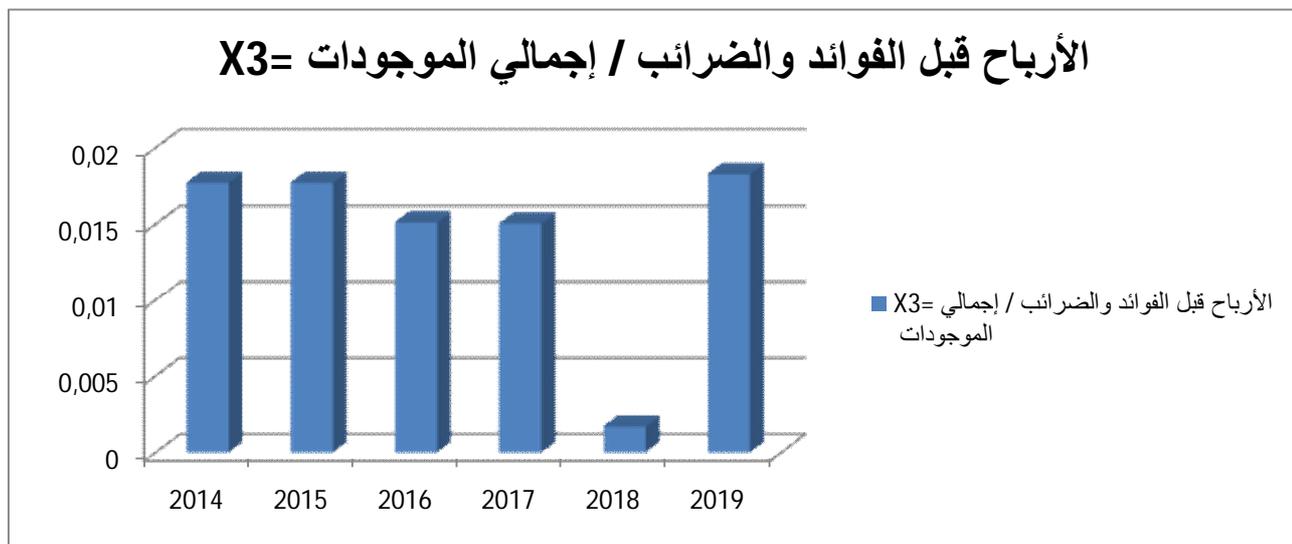
3/- مؤشر الأرباح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات لبنك قطر الإسلامي .

الجدول رقم 52: يوضح نسبة تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك قطر الإسلامي خلال 2014-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات / المؤشر
0,0183	0,00174	0,01508	0,01516	0,01776	0,0177	$X3 =$ الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات
$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum X3 \text{ 2014-2019}}{N}$ $= 0.014$						معدل المؤشر السنوي

المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مبالغ القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية ونتائج برنامج اكسل للفترة من 2014 - 2019

الشكل رقم 38: يمثل رسم بياني يوضح تطور الأرباح قبل الفوائد والضرائب لبنك قطر الإسلامي



المرجع: من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات الجدول رقم (52)

حقق بنك قطر الإسلامي نسبة 18% كأرباح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لإجمالي الموجودات

لسنة 2019 وهي أعلى نسبة حققها البنك خلال فترة الدراسة ويرجع سبب ارتفاعها إلى :

- نجاح إدارة المصرف في سياساته الاستثمارية وبالتالي عدم احتمال تعرضه للمخاطر الناتجة عن عدم الاستقرار .

▪ ارتفاع الإيرادات التشغيلية والذي أدى بدوره إلى ارتفاع أرباح السنة .

كما شهد هذا المؤشر ثباتا نسبيا للسنتين 2014 و 2015 حيث بلغ ما قيمته 0.017 أي ما يعادل نسبة 1.7%، حيث بلغ صافي الأرباح المسجل في 2014 ب 1668 ألف ريال قطري مقارنة بالارتفاع الكبير في إجمالي الموجودات البالغ ب 9610 ألف ريال قطري بالمقارنة سنة 2015 حيث بلغ 0.017 أي ما يعادل 1.7%، حيث بلغ صافي الأرباح 2030 ألف ريال قطري مقارنة بالارتفاع الكبير لإجمالي الموجودات 1270 ألف ريال قطري .

كما حقق هذا المؤشر تراجعاً طفيفاً وهو إنخفاض ثابت للسنتين 2016 و 2017 حيث بلغ 0.015 أي ما يعادل 1.5% كما سجل تراجعاً ملحوظاً لسنة 2018 حيث قدر ب 0.0017 أي ما يعادل 0.17% حيث بلغ صافي الأرباح 3082 ألف ريال قطري مقارنة بالارتفاع في إجمالي الموجودات البالغ 1523 ألف ريال قطري، ليعود الارتفاع الكبير في المؤشر حيث بلغ 0.018 أي ما يعادل 1.8% وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة في المقابل بلغ إجمالي الموجودات 1635 ألف ريال قطري .

وعليه حقق بنك قطر الإسلامي نجاحاً متميزاً في إتباع إستراتيجية للنمو المستقر في الربحية والمركز المالي حيث كانت أعلى نسبة حققها المصرف خلال فترة الدراسة هي 163.519 ألف ريال قطري وذلك في سنة 2019 مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا الارتفاع في الموجودات يعزز كفاءة التوظيف المالي .

كما حقق المصرف أداءاً متألماً للأنشطة المختلفة مما أدى إلى نمو أرباح المصرف من 1008 ألف ريال قطري سنة 2014 ليواصل لإرتفاعه إلى 4554 ألف ريال قطري لسنة 2019 لتكون أعلى نسبة يحققها البنك خلال فترة الدراسة .

تشير نتائج المدرجة في الجدول أعلاه إلى أن معدل المؤشر السنوي لنسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات في المصرف محل الدراسة بلغ 0.014 أي ما يعادل 1.4% و خلال فترة الدراسة وهي نسبة منخفضة مما يعني ضعف فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وبالتالي ضعف القوة الإرادية لموجودات المصرف موضع الدراسة .

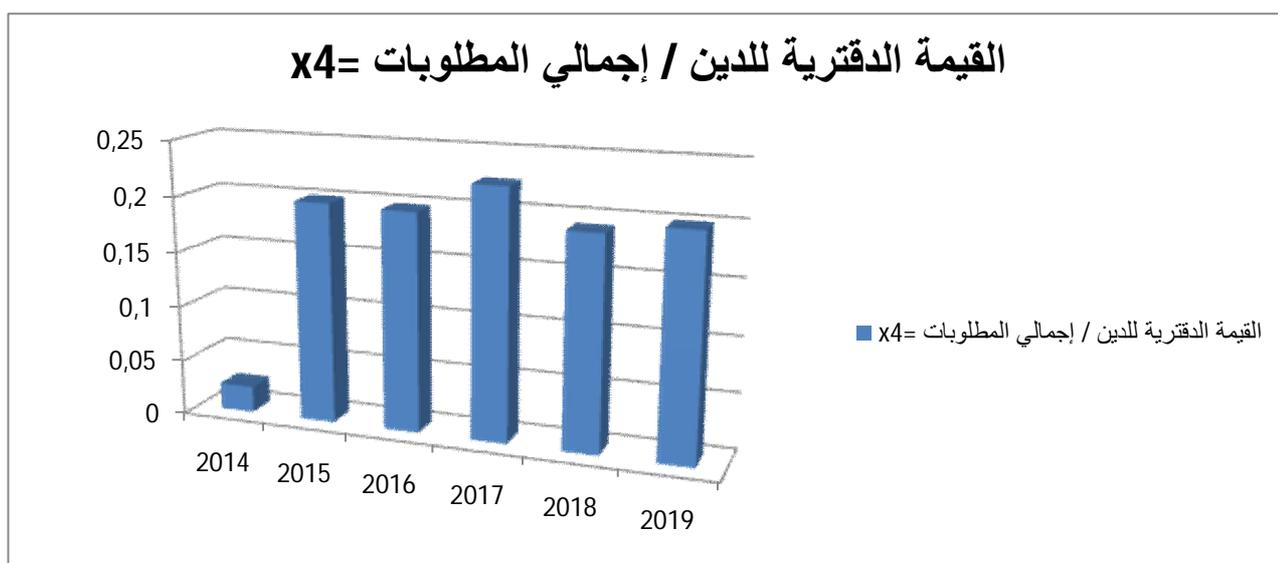
4/- مؤشر القيمة الدفترية للدين بالنسبة لإجمالي المطلوبات:

الجدول رقم 53: يمثل تطور القيمة الدفترية للدين لبنك قطر الإسلامي 2014-2019

السنوات / المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة الدفترية للدين / إجمالي المطلوبات	0.2417	0.1998	0.1978	0.2247	0.1914	0.1996
معدل المؤشر السنوي	$\text{معدل المؤشر السنوي} = \frac{\sum X_{2014-2019}}{N} = 0.209$					

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية المفصح عنها في التقارير السنوية من 2014 إلى 2019

الشكل رقم 39: يمثل نسبة تطور القيمة الدفترية للدين لبنك قطر الإسلامي



المرجع: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (53)

حقق بنك قطر الإسلامي في مؤشر القيمة الدفترية للدين بالنسبة لإجمالي المطلوبات حيث بلغت نسبة المؤشر ما قيمته 0.241 أي ما يعادل 24.1% من إجمالي المطلوبات لسنة 2014 وهي أعلى نسبة يحققها البنك خلال ستة سنوات محل الدراسة، كما شهد المؤشر انخفاضا ملحوظا سنة 2015 لتصل إلى ما قيمته 0.199 أي ما يعادل 19.9% وثبات هذا الانخفاض لسنة 2016 حيث بلغ 0.197 أي ما يعادل 19.7% ليعود الإرتفاع سنة 2017 حيث بلغ 0.224 أي ما يعادل 22.4% ليتراجع سنة 2018 حيث بلغ 0.191 أي ما يعادل 19.1%، وحققت ثبات سنة 2019 حيث بلغ 0.199 أي ما يعادل 19.9% بحيث

تظهر الميزانية السنوية لبنك قطر الإسلامي ارتفاعا ملحوظا في حساب أرصدة حسابات البنوك خلال فترة الدراسة حيث بلغ في 2014 ب 8016 ألف ريال قطري ليصل إلى 1358 ألف ريال قطري في 2019 كما أتضح ارتفاع حساب العملاء الجارية حيث بلغت 1512 ألف ريال قطري في 2014 ليصل إلى 1542 ألف ريال قطري في 2019 .

وسجل أدنى نسبة في حساب أرصدة حسابات البنوك في 2014 بلغ 8016 ألف ريال قطري في حين ارتفاع إجمالي المطلوبات حيث قدر ب 9610 ألف ريال قطري وهذا يعكس قوة رأس المال البنك .

إن نسبة مؤشر القيمة الدفترية أقل من الواحد مما يفسر عدم وجود مخاطرة في تمكنه من سداد الدين ويمكن أن يحدث هذا إذا ارتفعت التدفقات النقدية للبنك أو إذا انخفضت أسعار الفائدة المتغيرة ولكن الملاحظ أن النسبة نوعا ما تقترب من الواحد مما يدل على عدم مقدرة البنك على الوفاء بديونه مما يجعله عرضة للتعثر ثم الفشل المالي مما يصعب الحكم على سلامة البنك، لذلك فكلما كانت النسبة أقل أو تساوي 0.5 فهذا جيد بالنسبة للبنك .

تشير نتائج التحليل المدرجة في الجدول (53) إلى أن معدل المؤشر لمتوسط القيمة الدفترية إلى مجموع المطلوبات في المصرف محل الدراسة بلغ ما قيمته 0.209 خلال فترة الدراسة والبالغة ستة سنوات، مما يشير إلى أن المصرف موضع الدراسة لا يتمتع باستقلالية مالية وعدم قدرته على سداد الديون .

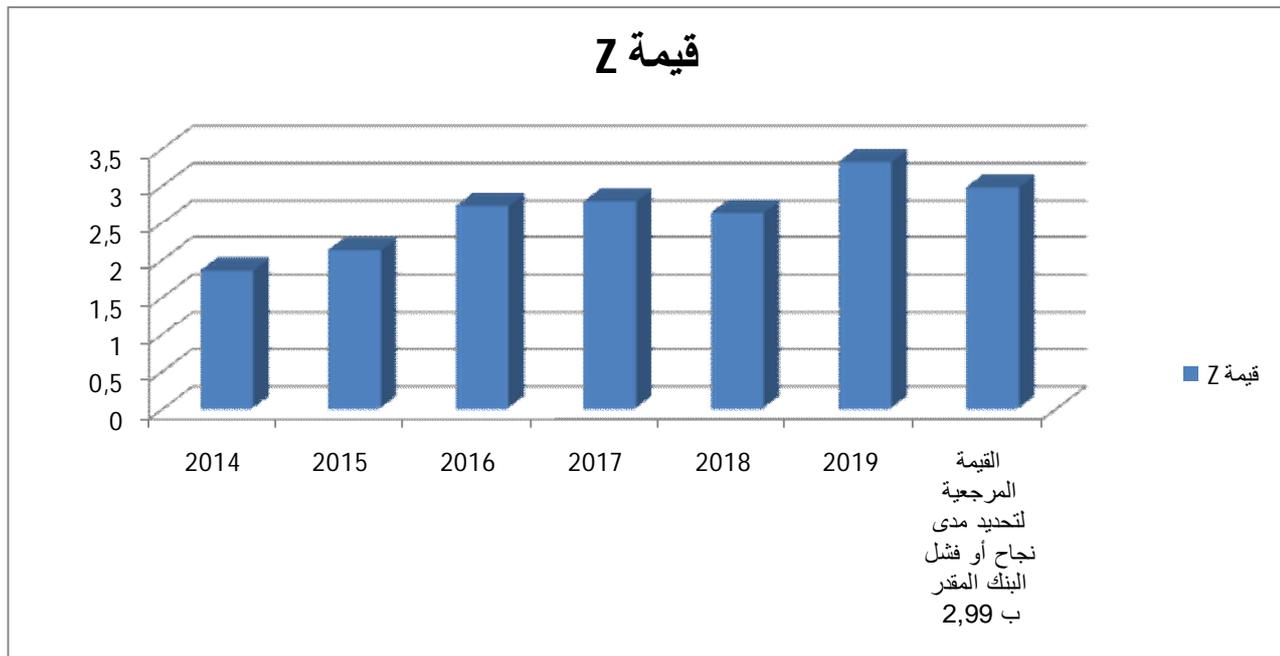
3/ - تحليل قيمة المعادلة Z لقياس السلامة والاستقرار المصرفي لبنك قطر الإسلامي من سنة 2014 إلى 2019

الجدول رقم 54: يمثل تطور الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2014 إلى 2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات / المؤشر
3.3323	2.6465	2.8011	2.7379	2.1365	1.8643	قيمة المعادلة Z
$\text{معدل السنوي للمعادلة} = \frac{\sum Z \text{ 2014-2019}}{N} = 2.58$						

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج المعادلة المدرجة من برنامج اكسل للسنوات محل الدراسة .

الشكل رقم 40: رسم بياني يوضح تطور قياس الاستقرار والسلامة المصرفية لبنك قطر الإسلامي .



المرجع : من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات الجدول رقم (54)

استناداً إلى نتائج التحليل التي ظهرت في الجدول (54) يتضح أن بنك قطر الإسلامي غير مستقر

ماليا ولا يتمتع بسلامة مالية جيدة خلال خمس سنوات الأولى حيث بلغت قيمة المحسوبة 1.86 - 2.13 -

2.73-2.80-2.64 على التوالي وهي محصورة بين 1.23 و 2.99 أي $(1.23 < Z < 2.99)$ > فإنها في المنطقة الرمادية أو منطقة الشك .

أما فيما يخص السنة الأخيرة فقد بلغت القيمة المحسوبة للنموذج 3.33 وهي أكبر من القيمة المعيارية للنموذج والبالغة 2.99 وعليه فإن المصرف مستقر ماليا ويتسم بالأداء الجيد وهو بعيد عن احتمالات الفشل أو التعثر الناتج عن عدم الاستقرار خلال هذه السنة .

*يمثل الجدول أدناه دراسة نموذج ALTMAN للاستقرار والسلامة المصرفية بالنسبة ل Z خلال فترة الدراسة من سنة 2014 إلى غاية 2019 .

الجدول رقم 55: تقييم درجة المخاطرة حسب المناطق الثلاث لنموذج altman

المنطقة	Z قيمة	X4	X3	X2	X1	السنوات
اللون الرمادي	1.8643	0.2417	0.0177	0.0104	0.0287	2014
اللون الرمادي	2.1365	0.1998	0.0177	0.0097	0.1142	2015
اللون الرمادي	2.7379	0.1978	0.0151	0.0136	0.2074	2016
اللون الرمادي	2.8011	0.2247	0.0150	0.0184	0.1869	2017
اللون الرمادي	2.6465	0.1914	0.0017	0.0201	0.1988	2018
آمنة	3.3323	0.1996	0.0183	0.0278	0.2892	2019

المرجع : من إعداد الطالبتين اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من برنامج اكسل

خلاصة:

في ضوء قيمة (Z) والبالغ أكثر من 2.99 بموجب نموذج Altman، والذي يعبر عن معيار الاستمرارية للمصارف عينة البحث، والبالغ عددها ستة مصارف اتضح استنادا على المتوسط السنوي للقيمة Z أن البنوك الخمسة التالية الشارقة التجاري والشارقة الإسلامي و الكويت التجاري ووربة الإسلامي و بنك الدوحة القطري تتمتع بسلامة مالية نظرا لقيمتها التي تفوق القيمة المعيارية للنموذج، أما بنك قطر الإسلامي يبدو أنه ليس فاشل ولكنه مشكوك في استمراريته أن بقى على نفس سياسته، وبلغت قيمته 2.58، ويكون أدائه متوسطا ويصعب التنبؤ بفضله، لذا يتطلب إجراء دراسة تقييمية دقيقة لتحديد وضع هذا المصرف في إمكانية التعرف على مستقبله، ويأتي صنف مصرف وربة الإسلامي في الكويت بالمرتبة الأولى، حيث بلغت قيمة (Z) فيه (7.79)، وهو يعتبر من أحدث المصارف تأسيساً (2010) ضمن مصارف عينة البحث، ونتيجة نسبته العالية لا يتوافق مع فكرة مؤشر الأرباح المحتجزة مقسوما على موجوداته، والذي ينص على أنه سياسة أغلب المصارف أنه كلما كان المصرف أقدم كان رصيد أرباحه المحتجزة أعلى، بل ترتبط بالأساس بالسياسة الجيدة لإدارة المصرف وهذا لأن البنك حديث النشأة، ويأتي مصرف الكويت التجاري في المرتبة الثانية حيث بلغت قيمته 6.11 وتليه المصارف الأخرى من بعده من حيث نجاح عملها المالي، حيث نتائج قيمة (Z) فيها متقاربة، وهي كل من مصرف الشارقة و الشارقة الإسلامي و الدوحة بحيث يتضح أن هذه المصارف بعيدة عن منطقة الفشل المالي.

أما مصرف قطر الإسلامي تراوحت قيمته مابين 2.99 و 1.81 ، وهذا يعني أن هذا المصرف مشكوك في إمكانية استمراريته في المستقبل القريب، لأنه معرض في الوقوع في الفشل المالي.

الجدول رقم 56: تصنيف المصارف عينة الدراسة حسب مدى نجاحها أو فشلها استنادا إلى القيمة المعيارية المرجعية

المصارف	المصارف المستقرة $z > 2.99$	المصارف غير مستقرة $z < 1.23$	المصارف التي يصعب الحكم عليها Z تقع ما بين 1.23 - 2.99
بنك الشارقة	✓		
بنك الشارقة الإسلامي	✓		
بنك الكويت التجاري	✓		
بنك وربة الإسلامي	✓		
بنك الدوحة	✓		
بنك قطر الإسلامي			✓

المرجع : من إعداد الطالبتين بناء على النتائج المتحصل عليها

خاتمة

يعتبر الاستقرار المصرفي ذو أهمية بالغة لذا اقترحت عدة طرق لقياسه من بينها z-score التي تعتمد في هذا القياس على عنصرين أساسيين هما العائد المحقق و المخاطرة المحتملة مقارنة برأس المال وتتيح إمكانية للمقارنة بين مستوى الصلابة لعدة بنوك كنموذج Altman وغيرها من نماذج التحليل التمييزي، والتي تمكن البنوك من التعرف على مواطن العجز فيها والتنبؤ باحتمال تعثرها.

حيث توصلنا في الفصل الأول إلى أن هناك عدة آليات لتحقيق الاستقرار قسمناها إلى نوعين، أولاً الآليات الوقائية ومنها : تراخيص مجالات الاستثمار والتداول، الالتزام بمتطلبات رأس المال، إدارة مخاطر السيولة، متطلبات الإفصاح، الإدارة الداخلية للمخاطر، التعرضات الكبرى وغيرها حيث يعتبر التأمين على الودائع من الآليات الضرورية لتحقيق الاستقرار حسب Demirguc-Kut كونه يحد من أزمات السيولة والهلع المصرفي، كما أن يمكن الحد من الأزمات من خلال ضبط أعمال البنوك مثل ما جاء في قانون glass-stegall الذي حدد مجالات عمل البنوك ويمكن هذا من منع البنوك القيام بعمليات عالية المخاطرة وغير أكيدة الربح، كما أظهرت أزمة الرهن العقاري أن السيولة تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار، أما الآليات العلاجية تمثلت في التأمين على الودائع والمقرض ذو الملجأ الأخير،

كما تم الإشارة إلى نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي تعد من أهم الأدوات المستخدمة في الكشف المبكر للتعثر، خصوصاً أنها بُنيت في الأساس استناداً إلى مجموعة من النسب المالية المهمة، إذ نشط الباحثون في الولايات المتحدة منذ عدة عقود في إجراء دراسات لتحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي، وذلك بتشجيع من المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات، وذلك لتحديد المسؤولية عن حوادث إفلاس الشركات التي أخذت تتزايد ملحقةً أضراراً كبيرةً بالمساهمين والمقرضين وغيرهم، مما زاد من أهمية البحث فيها هو عدم استخدام هذه النماذج والاستناد إلى نتائجها في اتخاذ القرارات المالية في الإمارات وقطر والكويت .

إن استخدام هذه النماذج من شأنه مساعدة المصارف على الكشف المبكر للتعثر المالي، واتخاذ الإجراءات التصحيحية وإتباع سياسات مالية جديدة تجنب المنشأة الوقوع في الإفلاس مستقبلاً، وتُجنب الاقتصاد المشكلات الناجمة عن إفلاس وتعثر هذه المصارف وهو ما شكل دافعاً كبيراً للبحث في هذا النموذج ومعرفة مدى ملائمته للتطبيق في البيئة الخليجية .

اختبار الفرضيات:

- 1- لنموذج altman فعالية في قياس الاستقرار والسلامة المصرفية حيث أثبت هذا الأسلوب قدرته في التنبؤ باستمرارية المؤسسة من عدمها (إفلاسها)، كما ثبت فعاليته كذلك في قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتهم وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- 2- لا يوجد فروق بين المصارف التجارية والإسلامية من حيث الاستقرار المالي في البيئة المالية والمصرفية الخليجية مما يؤكد عدم صحة فرضية البحث والتي تنص على أن المصارف التجارية أكثر استقراراً مالياً من المصارف الإسلامية في البيئة المالية والمصرفية الخليجية.
- 3- تختلف قيم Z المحسوبة وفق نموذج altman من مصرف لآخر وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة.

أولاً: الاستنتاجات

من خلال هذا البحث يمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- تبين من الجانب النظري أن الإشراف على الممارسات المصرفية سيجنب المصارف مخاطر الإفلاس الناتجة عن التعثر المالي، وأن وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف، كلاهما سيضمن الحفاظ على الاستقرار في النظام المالي للمصارف.
- 2- إن تخفيف المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية أو تخليها عن التمسك بمعايير جودة منح الائتمان ساهم بشكل كبير في ظهور أزمة الرهون العقارية والتي ألفت بضلالها على الكثير من المصارف التجارية العالمية في أمريكا وأروبا وبلدان العالم المتقدم، إذ أن تلك المصارف تلعب دوراً محورياً في خلق الأزمات المالية العالمية أو التخفيف منها بما تمتلكه من إمكانيات مادية وفنية وبشرية.
- 3- تبين من الجانب النظري أن الاستقرار المالي في الأنظمة المصرفية يعني توظيف الأموال بمهامها الصحيحة في الائتمان المصرفي وتحقيق الربحية للمالكين وتجنب مخاطر العسر المالي والإفلاس.
- كما يعد الفشل المالي من الظواهر السلبية التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية بما فيها المصارف، وقد تؤدي بخروجها من السوق.

- 4- على الرغم من أن النسب المالية معبرة عن أداء المالي للمؤسسات المالية، إلا أنها مستندة إلى

البيانات المالية التاريخية، لأنها ما زالت الأدوات المالية التحليلية والمستخدمة في نموذج التنبؤ بالفشل المالي عن مستوى الأداء المالي لتلك المؤسسات.

3- أثبتت نتائج الدراسة أن نموذج Altman ملائم للتطبيق على المصارف ليساعدنا على التنبؤ بمستقبل المصارف سنوياً، وكذلك تطبيق هذا النموذج يجيب على تساؤلات مشكلة الدراسة، بأنها قادرة على التمييز بين المصارف الفاشلة عن الغير فاشلة.

4- يسهم النموذج المطبق في الدراسة في توضيح الصورة عن الوضع المالي الحالي والمستقبلي والتي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المصارف، والأمر الذي يقدم معلومات مالية مفيدة للجهات المعنية حول حقيقة المصارف في البيئة الخليجية .

5- بينت نتائج التحليل المالي للمؤشرات المالية الرئيسية المكونة للنموذج أن هناك ضعف في أداء بعض المصارف عينة البحث من خلال المؤشرات السلبية الكثيرة التي ظهرت لديها، مما يؤكد تعرضها للفشل المالي أو الاقتراب الكبير إليها، إذا لم تتخذ هذه المصارف الإجراءات اللازمة لتصحيح أداؤها.

6- تبين من نتائج التحليل المالي أن هناك خلل في هيكل موجودات المصارف عينة الدراسة إذ تقوم باستثمار جزء صغير من موجوداتها في عملياتها التشغيلية مما يؤدي إلى ضعف في عوائدها الناتجة عن هيكل الموجودات غير المتوازن، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي.

7- تبين من نتائج التحليل المالي أن المصارف المبحوثة عينة الدراسة لا تمتلك سياسة مالية واضحة تجاه احتجاز الأرباح بسبب ضعف قدرة المصرف على إدارة أرباحها بجانب الضغوط التي تعاني منها من قبل المالكين، وهذا بدوره يساهم في عدم الاستقرار المالي في المصارف عينة الدراسة.

8- تشير نتائج التحليل المالي أن هناك ضعف في فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وبالتالي ضعف القوة الايرادية لموجودات المصارف المبحوثة خلال فترة الدراسة بسبب أن أغلب المصارف في عينة البحث تفضل اعتماد مبدأ هدف الأمان بدلاً عن المخاطرة، وهذا يشير إلى عدم نجاح إدارة المصارف في سياساتها الاستثمارية وبالتالي تعرضها للمخاطر الناتجة عن عدم الاستقرار المالي.

9- أظهرت نتائج التحليل المالي أن أغلبية المصارف وفق نموذج (Altman) وبقال (Z-Score) تعاني من عدم الاستقرار المالي، أو أنه يصعب الحكم عليها ذلك بسبب تدني مستويات أغلب المؤشرات التي تم

حسابها على وفق النموذج، إذ أن تلك المصارف لم تجتاز المؤشرات الخاصة بهذا الاختبار، وهذا يدل على أن المصارف المبحوثة بشكل عام لا تمارس النشاط المصرفي بشكل سليم مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وهذا بدوره سوف يؤدي إلى مخاطر الفشل أو التعثر المالي.

10- تبين من نتائج تحليل (Z-Score) أنه لا يوجد فروق بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية من حيث الاستقرار المالي في البيئة المالية والمصرفية الخليجية، مما يؤكد عدم صحة فرضية البحث والتي تنص على أن المصارف التجارية أكثر استقراراً مالياً من المصارف الإسلامية في البيئة المالية والمصرفية الخليجية، وبالتالي فإنه يمكن القبول بالفرضية البديلة والتي تنص على أنه لا يوجد فروق بين المصارف التجارية والإسلامية من حيث الاستقرار المالي في البيئة المالية والمصرفية الخليجية .

ثانياً: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم عرضها فيما يتعلق بالجانبين النظري والميداني توصي الباحثان المصارف المبحوثة والمسجلة في سوق الإمارات والكويت وقطر للأوراق المالية بالتوصيات الآتية:

1- ضرورة توجيه المؤسسات المالية ومنها المصارف باستخدام النماذج الرياضية للتنبؤ بالفشل المالي، بوصفها أداة للإنذار المبكر عن حالة المصرف.

2- التأكيد على اهتمام إدارة المصارف على نشر بياناتها المالية، أي إصدار كشوفاتها المالية (الميزانيات، كشف الأرباح والخسائر، كشف الدخل)، ويجب أن يكون دوري وبشكل مبكر ومنتظم، ليتسنى للمتعاملين مع المصرف معرفة وضعها المالي.

3- تبني تطبيق نموذج Altman في المصارف الخليجية، لأنها تعتمد على أربع نسب مالية للفشل المالي قادرة على التمييز بين المصارف الفاشلة والمشكوك في فشلها عن الناجحة.

4- الاهتمام بعملية إدارة الموجودات والديون من قبل إدارة المصرف، حيث اتضح بأن نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات، وصافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الموجودات، إضافة إلى القيمة الدفترية إلى إجمالي المطلوبات، ميزت بين المصارف الفاشلة عن الغير فاشلة، وحث الإدارة على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات بما يساهم في تعزيز نشاطها.

- 5- ضرورة قيام المصارف المبحوثة بممارسة نشاطا سليم وأن تطبق القواعد والتعليمات المصرفية بشكل صحيح حتى لا تدخل في حالة عدم الاستقرار المالي.
- 6- نقترح قيام المصارف المبحوثة بتحقيق حالة التوازن في هيكلها المالية وذلك من خلال تحسين الرافعة المالية لديها بهدف تحقيق الاستفادة من القروض في عملياتها الاستثمارية.
- 7- أن تعمل المصارف المبحوثة على حجز ما يتحقق لديها من أرباح بهدف تحسين قدراتها الاستثمارية وذلك من خلال وضع سياسة مالية تهدف إلى تطوير مواردها الاستثمارية.
- 8- أن تعمل المصارف المبحوثة على زيادة نسب تشغيل رأس المال العامل لديها وذلك لتحسين قدر توليد الأرباح وعدم الاحتفاظ بسيولة عالية والموازنة بين هدفي الأمان والمخاطرة.
- 9- ضرورة أfnاع حملة الأسهم والمالكين بأن توزيع الأرباح سنوياً سوف يضعف قدرة المصرف على تكوين الاحتياطات، والتي يمكن استثمارها وتحقيق الربحية اللازمة لاستقرار المصرف وإدامة عملياته.
- 10- أن تعمل إدارة سوق الإمارات والكويت وقطر لأوراق المالية على إصدار التعليمات المناسبة ومتابعة مستوى التزام المصارف المدرجة بها بإعداد القوائم المالية، وبيان أهمية دورها في تحقيق الاستقرار المالي.
- 11- من الضروري تدارك المصارف المبحوثة والتي تكون في حالة عدم الاستقرار المالي وإعطائها الأهمية القصوى ودراسة سبب عدم الاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح وضعها المالي الغير مستقر، لأن عدم الاستقرار المالي في المصارف يؤدي إلى حدوث أزمات في الاقتصاد الوطني للبلد.
- 12- أن تعمل المصارف عينة الدراسة على زيادة نسب التشغيل لرأس المال العامل لديها وذلك لتحسين قدرتها على توليد الأرباح وعدم الاحتفاظ بسيولة عالية والموازنة بين هدفي الأمان والمخاطرة.
- 13- نقترح وجود قسم في سوق الخليجية لأوراق المالية يختص باستخدام نماذج التنبؤ لمعرفة الوضع المالي للمصارف والمسجلة لديه وذلك بهدف التعرف مسبقاً على حالات عدم الاستقرار المالي.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب:

أ- العربية:

1. زينوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء المصارف، الجزائر، 2009.

ب- الأجنبية:

2. A.crochett, «why is financial stability is goal of public policy », federal reserve bank of kanas city, august.
3. Autre patrick et autres, la crise des supprimees, rapports des conseil d'analyse économique , la documentation française ; paris (2008).
4. bank of england, « financial stability report », april 2008.
5. davis philip, « atypology of financial instability » financial stability report2 (vienna : osterreichische) national bibliothek, june 2002.
6. DEMERGIC kunt and detragiache does deposit insurance in gease banking system stability? an empirical investigation, journal of monetary economic volum 49 ISS ue 7 octobre 2002,on the link.
7. Dining anginer and all, how does deposit insurance affect bank risk ? evidence from the recent crisis august, 2013, on the link :
8. Ferguson Roye « should financial stability be an explicit central bank objective » Washington fédérale réserver, board 2003.
9. [http://blogs.world.org/allaboutfinance/files/how does deposit insurance Affect Systemic risk.pdf](http://blogs.world.org/allaboutfinance/files/how_does_deposit_insurance_Affect_Systemic_risk.pdf) ;p10.
10. John C.hull,option; future and other derivatives, 8th e.d , prantice – Hull, 2011, p37
11. julien clavier incidence du passage obligatoire aux normes comptable IAS/IFRS, sur le risque que d'instabilité bancaire, thèse doctorat en sciences de gestion, université de bour gogne, décembre 2011.

12. Keegan, Mary, Management of Risk "Principles and Concepts", HM Treasury, Working Papers, October 2004.
13. Mishkin, Frederick, «Global Financial Instability : Framework, Event, issues», journal of económico, perspectives, vol 13 april 2009.
14. podaa – schioppa, t «central bank and financial stability explaining a land in between paper presented on the second ECB central banking conference, frankfurt an min 24-25 october 2002.
15. Schinasi G.J (2004), «defining financial stability», IMF working paper, international capital markets department october.
16. Sébastien VMER-lirmout , une analyse de la (10) dimension réseau des fragilités bancaires et financières, revue française d'économie, volume 22 N°03, 2008

3- الأطروحات والمذكرات:

17. أشكي عبد الستار عبد الغني البريفكاني، نموذج ألتمان من النظرية والتطبيق، دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية للتنبؤ بالفشل المالي، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكوين للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 37، 2017.
18. أكرم الطويل عمار، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
19. أمين صلاح الدين محمد، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، العدد 13، بغداد، 2015.
20. بلوافي أحمد مهدي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، تحليل تجريبي، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، 2008.
21. بوخلخال يوسف، اثر تطبيق نظام camels على فعالية الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك BADR، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
22. تريكي ليلي، قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل -دراسة حالة مطاحن بن حمادي ببرج بعريريج-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015.

23. حمزة عمي سعيدة، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، 2016.
24. رضوان العمار وحسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، 2015.
25. رقية معلم، احسن طيار، استخدام نموذج التمان للتنبؤ بالتعثر المالي لشركات قطاع التأمين في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 11 (مكرر)، جوان 2019.
26. سليمان انتصار، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، تطوير النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2015/2016.
27. العامري محمد علي إبراهيم، البدوي حنان غانم فخور، الأزمة المالية: الأشكال، المؤشرات، النماذج والعدوى المالية- دراسة نظرية تحليلية للأزمة الآسيوية، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 15، 2009.
28. عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصطفى، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، حالة بنك (AGB-CPA)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 7، ديسمبر 2017.
29. عبد الرحمان عبد القادر وآخرون، دراسة تحليلية لتطور بنود ميزانية عينة من البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الادارية، العدد التاسع، جوان 2018.
30. العريبي نضال، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية 58 والقانونية، المجلد 23، العدد 2، 2007، ص 30.
31. عزت هاني أبو شهاب، مدى فعالية نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة استكمالاً على درجة ماجستير للمحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2008.

32. علي سليمان النعامي، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة، مجلة تنمية الرافدين - جامعة الموصل - العراق، 2005.
33. عون الله سعاد و د بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي، إشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.
34. عون الله سعاد، بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي - بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد (19) 2018.
35. عون الله سعاد، د. بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي، إشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.
36. غريب أحمد محمد، مدخل محاسبي مقترح لقياس التنبؤ لتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع العمال العامل المصرية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 3، العدد 1، مصر، 2011.
37. م م رواء أحمد يوسف، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصرف (دراسة تطبيقية في المصرف الاردني الكويتي للفترة من 2015-2016، المعهد التقني نينوى، الجامعة التقنية الشمالية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 45، 2019.
38. محمد أيفي، أساليب تدني مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.
39. مشتاق محمد السبعوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المصرفي المالي والمصرفي الأساسي، دراسة تحليلية لعينة من المصارف في ضوء المؤثرات العالمية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك، العراق، العدد 2، 2012.
40. مشتاق محمد السبعوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية، جامعة كركوك العراق، مجلة كركوك للعلوم الاقتصادية، العدد 2، 2012.

41. مليكة زغيب، مدى فعالية نموذج ألتمان ونموذج هولدر في التنبؤ في الفشل المالي، مؤسسات البناء والأشغال العمومية الجزائر، دراسة ميدانية، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، سبتمبر 2015، ص 116.
42. ميرفت أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل 2"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007.
43. نرمين السعدني، قراءات في الأزمة الآسيوية، مجلة السياسات الدولية، العدد 133، 1998.
44. نرمين محمد غسان الحموي، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، قسم المصارف والتأمين، 2016.
45. هاشم أحمد، محمد علي الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج ألتمان: دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني 2017.
46. الهباش محمد، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2006.
47. هلا بسام، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
48. هوزان تحسين توفيق، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006 إلى 2010، جامعة دهوك، إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة زاخو، المجلد 3 العدد 2، 2015.

49. ياسر عوض الله، بشير السمانى، دور نماذج التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي لشركات المساهمة، دراسة تطبيقية لشركات سودال للاتصالات المحدودة، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2018.

4/- المؤتمرات والندوات والملتقيات:

50. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام لاستقرار المالي ودور البنك المركزي في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014.

51. احمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد الوطني للتخطيط، ابريل 2005.

52. أسار فخري عبد اللطيف، التعثر المالي المصرفي، البنك المركزي العراقي، مكتب المحافظ، تشرين الثاني، 2017.

53. شريف ربحان وآخرون، الفشل في المؤسسات الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، ملتقى حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 21-22 اكتوبر 2012.

54. عبد القادر بريش، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع -مع الإشارة لحالة الجزائر-، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات 14-15 ديسمبر 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف.

55. عمر شريفي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي 2009، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصاد والحوكمة العالمية 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

56. فهيمة بديسي، وسام شلي، المخاطر المالية واحتمالات الفصل المالي في المؤسسة، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني حول المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

5- التقارير

57. التقارير السنوية لبنك الشارقة الاسلامي 2014-2019
58. التقارير السنوية للبنك الكويت التجاري 2013-2018
59. التقرير السنوي لبنك الدوحة لسنة 2017
60. التقرير السنوي لبنك الشارقة الاسلامي لسنة 2017-2018.
61. التقرير السنوي لبنك الشارقة الاسلامي لسنة 2018.
62. التقرير السنوي لبنك قطر الاسلامي 2019.
63. التقرير السنوي لبنك وربة الاسلامي 2015
64. صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي لعام 2013.

5- المواقع الإلكترونية:

65. [http //iefpedia.com](http://iefpedia.com)
66. [http://w.ww.qib.com .qa/ar/about-us / mission-values .aspx](http://w.ww.qib.com.qa/ar/about-us / mission-values .aspx)
67. <https://m.sib.ae/ar/mission>
68. <https://m.sib.ae/ar/>
69. <https://www.banc of sharijah.com>

ملخص:

يكتسب موضوع الاستقرار المالي أهمية كبيرة في القطاع المصرفي، خاصة في الفترة الحالية والتي شهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من المصارف. ويهدف هذا البحث إلى قياس مدى استقرار المصارف التجارية والإسلامية المسجلة في سوق الإمارات العربية المتحدة قطر الكويت للأوراق المالية وذلك من خلال التقارير السنوية للمصارف المبحوثة من عام 2014 إلى 2019، وهذا بالإضافة إلى معرفة قدرة نموذج Z- Score على إعطاء صورة متكاملة عن الاستقرار المالي المصرفي، وتكونت عينة البحث من 6 مصارف 3 منها تجارية والأخرى إسلامية، حيث تغطي جزءاً هاماً من القطاع المصرفي في دول الخليج، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، إذ كان من أهمها فعالية النموذج في قياس الاستقرار والسلامة المصرفية ومدى قدرته على التمييز بين الناجحة عن الفاشلة، وأنه لا توجد فروق بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية من حيث الاستقرار المالي في البيئة المالية والمصرفية، كما أوصى البحث بضرورة قيام المصارف المبحوثة بتطبيق القواعد والتعليمات المصرفية بشكل صحيح عند ممارستها لأنشطتها المصرفية حتى لا تدخل في حالة عدم الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المصرفي، السلامة المصرفية، نموذج (altman) z score

Abstract:

The issue of financial stability is gaining great importance in the banking sector, especially in the current period when the world has witnessed the collapse and bankruptcy of many banks. This research aims to measure the stability of commercial bank and the islamic registered in the united arab emirates qatar stock exchange through the annual reports of the banks searched from 2014 to 2019, and this is in addition to knowing the ability of the score Z-model to give an integrated picture of banking financial stability, and the research sample was formed of 6 banks, 3 of them are commercial and the other is islamic, which covers an important part of the banking sector in the gulf countries.

The research reached a set of conclusions and recommendation, as the most important of which was the effectiveness of the model in measuring banking stability and safety and its ability to distinguish between successful and failed ones, and that there are no differences between commercial banks and islamic banks in terms of financial stability in the financial and banking environment, the research also recommended that the researched banks should properly apply the banking rules and instruction when practicing their banking activities so as not to enter into a state of financial instability.

Key words: banking stability, banking safety, (altman) z score.